



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة ألكي محند أولحاج البويرة  
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية  
قسم الشريعة

# مُحَاضِرَاتٌ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِيِّ

مذكرة في مقياس التفسير والحديث الموضوعي  
لطلبة السنة الثالثة الفقه وأصوله

إعداد الدكتور: السَّعْدِي كَجْلُول



السنة الجامعية: 1447/1448هـ  
الموافق لـ: 2025/2026م



مَقَامِي

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب تبياناً لكل شيء، وجعل السنة النبوية شارحة لمقاصده ومفصلة لجملته، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، فكانت أحاديثه نسقاً يشدُّ بعضه بعضاً، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة يمثلان بما يتضمنانه من مضامين عقدية وتشريعية وقيمية؛ المحور الأساس للفكر الإسلامي والاجتهاد الفقهي والأصولي. وقد وُجدت في تاريخ الأمة مناهج متنوعة للتعامل مع "النص الشرعي"؛ من أبرزها الدراسات التحليلية التي تبحث في دلالة كل نص (آية أو حديثاً) على حدة، والدراسات الأثرية، والمقارنة، إلا أن "الدراسة الموضوعية" (تفسيراً وحديثاً) باتت تحتل موقعاً متقدماً في الدراسات المعاصرة؛ لما تكتنزه من طاقات تحليلية تسهم في تجديد الفهم وتفعيل نصوص الوحيين في معالجة قضايا الإنسان والمجتمع برؤية كلية متسقة.

ومع اتساع العمران وتعدد القضايا الفكرية والاجتماعية والفقهية، ظهرت حاجة ملحة إلى منهج يتجاوز "التناول الجزئي" المجتزأ للنصوص، إلى "بحث تكاملي" يعالج الموضوعات الشرعية أو المصطلحات المحورية معالجة شاملة. فالنص القرآني والبيان النبوي -رغم نزول الأول منجماً وورود الثاني في وقائع وأحداث عينية- لا ينفكان عن كونهما "نصاً كلياً" متكاملان من حيث البنية والمقاصد؛ مما يوجب على الفقيه استقراء مجموع الأدلة لاستنباط الحكم الكلي.

يعنى "التفسير والحديث الموضوعي" باستيعاب واستقراء كل ما ورد في القرآن والسنة حول موضوع معين (كالتوبة، أو المال، أو العقوبة)، أو فخص "مصطلح شرعي" مستقياً سياقاته ودلالاته المتنوعة في الوحيين، أو تفكيك بنية (سورة قرآنية) أو (باب حديثي) للوقوف على محور المعالجة المركزي. لذا، فهذا المنهج لا يكتفي بالنظر إلى النص في موضعه، وإنما يستجلي "المعاني التراكمية" والنتائج الأصولية التي تنتج من اجتماع نصوص شتى ضمن بناء واحد متماسك، يفسر فيه الوحي بعضه بعضاً.

لقد تضافرت جهود العلماء قديماً وحديثاً للكشف عن الصلات العميقة بين علوم النص (كتاباً وسنة) وعلوم الفقه وأصوله؛ فالكثير من المسائل الفقهية تأصلت في ضوء "الاستقراء الأصولي" والوقوف عند "المناطات الكلية". ومع التعدد المنهجي، صار البحث الموضوعي (تفسيراً وحديثاً) أداة لا غنى عنها لاستنباط الأحكام الاجتهادية؛ حيث يتيح للدارس استظهار البعد الشمولي للشريعة، ويرتكز على "وحدة الموضوع"، مما يضمن على النتائج الفقهية دقة مقاصدية، ويقلل من اضطراب الفهم الناتج عن عزل النصوص عن نظائرها.

لقد جاءت هذه المحاضرات لتعالج الفجوة المنهجية بين "علوم النص" و"علوم الاستنباط"، وقد ركزت فيها على أربعة مرتكزات أساسية:

1. التأسيس المفهومي: تحرير مصطلحي التفسير والحديث الموضوعي، والتمييز بينهما وبين المناهج التحليلية

والموضوعات المكذوبة.

2. الوحدة الموضوعية: بيان كيف يخدم هذا العلم "مقاصد الشريعة" من خلال إبراز الكليات النازمة للتشريع.

3. الأدوات الإجرائية: تقديم خارطة طريق عملية للباحث تبدأ من "الاستقراء التام" وتنتهي بـ "الصياغة التركيبية" للموضوع.

4. الربط الأصولي: بيان أثر هذه الدراسة في تقييد المطلق، وتخصيص العام، وفهم "مختلف الحديث"، ودرء التعارض الظاهري بين الأدلة.

وقد صيغ هذا المحتوى لخدمة طالب الفقه وأصوله من خلال المحاور التخصصية التالية:

1. تفعيل الاستقراء التام والناقص: يركز المقرر على تدريب الطالب على تتبع "جزئيات الأدلة" في الموضوع الواحد، للانتقال من الظنيات (آحاد النصوص) إلى القطعيات (المعنى الكلي المستفاد من مجموعها)، وهو ما يُعرف بـ "تضافر الأدلة" الذي يورث العلم اليقيني بمراد الشارع.

2. المعالجة الأصولية لمختلف الحديث والتوافق الموضوعي: طرح منهجية التعامل مع النصوص التي ظاهرها التعارض ضمن الموضوع الواحد، وتطبيق قواعد (الجمع، التخصيص، التقييد، والنسخ) في إطار "الوحدة الموضوعية"؛ بما يضمن عدم ضرب النصوص بعضها ببعض، وتحقيق "الاتساق التشريعي".

3. التأسيس لمفهوم "النظرية الفقهية": عوضاً عن الاكتفاء بـ "الحكم التكليفي" الجزئي، يهدف التفسير والحديث الموضوعي إلى بناء "المفاهيم المقاصدية". فالباحث في "موضوع الربا" أو "موضوع السياسة الشرعية" لا يقف عند نصوص المنع والطلب، بل يستنبط "الفلسفة التشريعية" التي تحكم الباب كاملاً.

4. الحفر الدلالي والمصطلحي: استخدام أدوات "الدراسة المصطلحية" لتحديد الحقيقة الشرعية للفظ، وتبعية تطور الدلالة بين النص القرآني والبيان النبوي، للوصول إلى دقة في الاستنباط تمنع اللبس الدلالي الذي قد يقع فيه غير المتخصص.

إن الغاية من وضع هذه المحاضرات لطلبة السنة الثالثة فقه وأصوله هي تنمية "الملكة الفقهية الكلية". تلك الملكة التي تمنح الباحث بصيرةً بمواقع التشريع وموارد الأحكام، وتُعينه على رد الفروع إلى أصولها، والجزئيات إلى كلياتها. إنها تهدف إلى تخريج "الفقيه الباني" الذي يصوغ من مجموع النصوص رؤيةً حضارية متكاملة. وقد جاء هذا المحتوى في أربعة عشر محاضرة على النحو الآتي:

### □ القسم الأول: التفسير الموضوعي

#### ● المحور الأول: التأسيس النظري

1. مفهوم التفسير الموضوعي وأهميته.

2. نشأته وتطوره التاريخي.

3. علاقته ببقية مناهج التفسير (التحليلي، الإجمالي...).

#### ● المحور الثاني: البناء المنهجي والقواعد

4. أنواعه: (التجميعي، الكشفي، الخاص بالمصطلح القرآني).

5. قواعد التفسير الموضوعي وضوابطه العلمية.  
6. خطوات التفسير الموضوعي (المنهجية العملية للبحث).

### ● المحور الثالث: التطبيق والمصادر

7. نماذج تطبيقية لكل نوع من الأنواع المذكورة.  
8. مصادر التفسير الموضوعي ومراجعته الأساسية.

### □ القسم الثاني: الحديث الموضوعي

#### ● المحور الأول: التأسيس النظري

9. مفهوم الحديث الموضوعي وأهميته.  
10. نشأته وتطوره.  
11. علاقته ببقية أنماط الشرح الحديثي.

#### ● المحور الثاني: المنهجية والتطبيق

12. أنواع الحديث الموضوعي.  
13. منهجية الحديث الموضوعي.  
14. نماذج تطبيقية (دراسة قضايا موضوعية من خلال السنة النبوية).  
أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذه الصفحات مفتاحاً لفتح مغاليتك الفهم، ومناراً تضيء سبيل البحث العلمي الرصين، وأن يتقبلها بقبول حسن، إنه ولي ذلك والقادر عليه.  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



# القسم الأول: التفسير الموضوعي

المحور الاول: التأسيس النظري



المحور الثاني: البناء المنهجي والقواعد



المحور الثالث: التطبيق والمصادر



# المحور الأول: التأسيس النظري



1. مفهوم التفسير الموضوعي وأهميته.



2. نشأته وتطوره التاريخي.



3. علاقته ببقية مناهج التفسير.



## المحاضرة الأولى

### مفهوم التفسير الموضوعي وأهميته

#### تمهيد

إن باب "تفسير القرآن"، و"شرح الحديث النبوي"؛ لا يمكن أن يُغلق؛ لأن رسالتهم حية، ومهمتهما مستمرة حتى قيام الساعة، ولا يزال المسلمون يقبلون عليهما بالقراءة والتدبر والتفسير والتطبيق، يتحركون بهما ويعيشون في ظلها.

وهذا معناه أن تظهر تفاسير للقرآن الكريم وشروح للأحاديث النبوية في كل فترة، وأن يضيف العلماء في كل عصر أبعادا وآفاقا ومضامين جديدة، وأن يقدموا مناهج وأساسا جديدة، يضيفونها إلى المناهج التفسيرية السابقة. لقد ركز العلماء السابقون على التفسير والحديث التحليلي، وظهرت كتب كثيرة في التفسير وشرح الحديث على وفق هذا المنهج، قدم فيها أصحابها الكثير من معاني الوحي الإلهي وأحكامه وعلومه وحقائقه.

وظهر في العصر الحاضر منهج جديد في التفسير وشرح الحديث، هو "التفسير الموضوعي"، و"الحديث الموضوعي" وأعجب به العلماء والباحثون، والقراء والدارسون، لاستفائه لمتطلبات وحاجيات الواقع المعاصر للأمة الإسلامية، فصدرت فيه الكثير من الموضوعات والدراسات تلقاها الباحثون والدارسون بحموية وتفاعل.

#### الطلب الأول: تعريف التفسير الموضوعي

#### الفرع الأول: تعريفه باعتباره مركبا إضافيا

##### 1. تعريف التفسير

##### أ. التفسير لغة:

أصل كلمة التفسير في اللغة من الجذر الثلاثي (فَسَرَ)، ويُقال: فَسَّرَ الشَّيْءَ أَي كَشَفَهُ وَأَظْهَرَهُ، وهو نقيض الكَتْمِ والتَّغْطِيَةِ. جاء في «لسان العرب»: «الْفَسْرُ الإِبَانَةُ وَالْكَشْفُ، وَالْفَسْرُ وَالْفَسْرُ: التَّوْضِيحُ، وَيُقَالُ فَسَّرْتُ الشَّيْءَ وَأَفْسَرْتُهُ إِذَا أَوْضَحْتَهُ»<sup>(1)</sup>.

وفي «المفردات في غريب القرآن» يقول الراغب الأصفهاني: «الْفَسْرُ إِظْهَارُ الْمَعْنَى الْمَعْقُولِ، وَالْفَسْرُ (بِكَسْرِ الْفَاءِ) إِظْهَارُ الْمَعْنَى الْحَسِيِّ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلطَّيِّبِ الْعَارِفِ بِالْأَدْوِيَةِ فَسَّارٌ، لِأَنَّهُ يُظْهِرُ خَفِيَّ عِلَّةِ الْمَرِيضِ»<sup>(2)</sup>. وقال ابن فارس: "فسر" الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه. من ذلك فسر، يقاله:

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج5، ص56.

(2) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط1، 1412هـ، ص401.

فسرت الشيء وفسرته<sup>(1)</sup>، وجاء في القاموس: الفسر: الإبانة وكشف المغطى كالترسيير<sup>(2)</sup>. يتضح من هذا أن مادة «فسر» تدور على الكشف والإظهار بعد الخفاء، أي الانتقال بالشيء من حال الغموض إلى حال البيان.

وبهذا المعنى، يكون التفسير في اللغة «إظهار ما خفي من المعنى»، سواء أكان المعنى لغوياً أم معنوياً. وقد استعمل القرآن نفسه هذا الأصل الدلالي، كما في قوله تعالى: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:33].

يقول ابن كثير في معنى قوله تعالى: {وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا}: "أي ولا يقولون قولاً يعارضون به الحق، إلا جئناك بما هو الحق في نفس الأمر، وأبين وأوضح وأفصح من مقالهم"<sup>(3)</sup>. إذن فالمعنى اللغوي يُحدّد جوهر التفسير باعتباره كشفاً للمعنى المقصود وإظهاراً له على وجه يُزيل الغموض. وفي مفردات الراغب: "إظهار المعنى المعقول. والتفسير مبالغة من الفسر"<sup>(4)</sup>. والراغب الأصفهاني يربط بين التفسير والبيان في دائرة المعنى اللغوي ذاته؛ فالتفسير لغةً يعني الإيضاح وإخراج المراد من غموض أو كتمان<sup>(5)</sup>.

ولذلك، عندما نقول «تفسير الكلام» في اللغة، نعني «إخراج معناه» أو «إظهار مدلوله» سواء أكان هذا الكلام للنص القرآني أم لغيره. وهذا المدلول اللغوي يساعدنا على فهم البعد الرئيس في التفسير الاصطلاحي: أنه عملية نقل من الغموض إلى الوضوح، ومن الجزئية إلى الإبانة. كما يطلق ويراد به التأويل ومنه قوله تعالى: ﴿يَنْدِنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف:36].

### ب. التفسير في الاصطلاح:

تنوعت عبارة المفسرين وكثرت أقوالهم في بيان حدّه وتعريفه:

#### • عند المفسرين الأوائل:

لم يكن مصطلح «التفسير» عند المتقدمين محدّداً بتعريفٍ اصطلاحى جامع، بل كان يُستعمل بمعناه العام القريب من اللغة. ومع ذلك، وردت تعريفات متعددة أبرزها ما ذكره الإمام الطبري (ت 310هـ) في مقدمة تفسيره، حيث قال: «إني لأعجبُ ممن يقرأ كتاب الله ولا يعلم تفسيره، فالتفسير بيانُ معاني كلام الله الذي أنزل على نبيه ﷺ، وما دلّ عليه من الأحكام والبيان»<sup>(6)</sup>.

(1) ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق، 1979م، ج4، مادة "فسر".

(2) الفيروزآبادي: مجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005م، مادة "فسر".

(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي السلامة، دار طيبة، الرياض، ط2، 1999م، ج6، ص243.

(4) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، 1992م، مادة "فسر".

(5) المصدر نفسه.

(6) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ، ج1، ص7.

ويُستفاد من هذا التعريف أن التفسير عند الطبري هو «بيان المعنى المراد من كلام الله» سواء أكان هذا البيان لغوياً أو شرعياً. وقد تبعه كثير من المفسرين على هذا المنحى.  
وقال الزركشي: التفسير علمٌ يُبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية.<sup>(1)</sup>

أما السيوطي (ت 911هـ) فقد عرّفه في الإتيان بقوله: «علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه»<sup>(2)</sup>.  
يتبين من هذه النصوص أن التفسير عند المفسرين القدماء ذو طبيعة علمية مزدوجة: بيانية ومعرفية؛ فهو بيان للمعنى، وفهم لمقاصد الخطاب.

#### • في الدراسات الحديثة

مع تطوّر الدراسات القرآنية في القرنين الأخيرين، اتجه بعض الباحثين إلى وضع تعريفات منهجية أدق، تتناول التفسير بوصفه «نشاطاً علمياً منضبطاً».  
يقول محمد عبد الله دراز: «التفسير هو العلم الذي يهدف إلى الكشف عن مراد الله تعالى من كلامه، على ضوء ما يتاح من أدوات الفهم اللغوي، والسياقي، والمقاصدي»<sup>(3)</sup>.  
ويذهب محمد الطاهر بن عاشور إلى أن التفسير هو: «رفع الإغلاق عن وجه المراد في كلام الله، وإيضاح دلالاته بما يحتمله اللفظ في عرف اللغة والشرع»<sup>(4)</sup>.  
أما عماد الدين خليل فيرى أن التفسير «عملية علمية منهجية تتجاوز البيان اللغوي إلى بناء رؤية كلية للقرآن في ضوء قضايا الإنسان والواقع»<sup>(5)</sup>.

وبذلك يتجه التعريف الحديث إلى توسيع مفهوم التفسير، فلا يقتصر على الكشف اللغوي أو الأحكامي، بل يشمل التفاعل بين النص والواقع وفق منهج منضبط.  
ويمكن تعريفه بأنه: "علم يكشف به عن معاني آيات القرآن وبيان مراد الله تعالى منها حسب الطاقة البشرية".  
وبمعنى أشمل: التفسير هو علمٌ يُبحث في بيان معاني القرآن الكريم، واستجلاء مراد الله تعالى من خطابه، وإظهار دلالات آياته ومقاصدها، اعتماداً على القواعد اللغوية والبلاغية والأصولية والمقاصدية، وفق منهجٍ علميٍّ منضبطٍ بحدود الطاقة البشرية.

يمتاز هذا التعريف بالشمول؛ إذ يجمع بين الجانب اللغوي (بيان المعنى)، والمنهجي (اعتماد القواعد)،

(1) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، 1408هـ، ج1، ص 13.

(2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتيان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت، ط2، 1416هـ، ج1، ص 163.

(3) دراز، محمد عبد الله، النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن، دار القلم، الكويت، ط3، 1989م، ص 22.

(4) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج1، ص 30.

(5) خليل، عماد الدين، التفسير الموضوعي: منهج ومثال، دار الفكر، دمشق، 1991م، ص 15.

والمقاصدي (فهم المراد الإلهي). كما يؤسس لاعتبار التفسير نشاطاً علمياً مرَّكباً يتطلب أدوات متعددة ومناهج دقيقة، وهو الأساس الذي ستنبني عليه فكرة التفسير الموضوعي لاحقاً.

• الفروق بين التفسير، والبيان، والتأويل، والشرح

نظراً لتقارب هذه المصطلحات في التراث الإسلامي، لزم التمييز بينها:

1. التفسير: يُراد به كشف المعنى المراد وإظهاره على وجه البيان.
2. البيان: أعم من التفسير؛ إذ قد يكون بغير الكلام، مثل البيان بالفعل أو بالإشارة، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: 19].
3. التأويل: يُراد به ما يؤول إليه الكلام من معنى خفيٍّ أو مرادٍ غير ظاهر، وقد يُستعمل في تفسير المعاني الباطنة أو في تنزيل النصوص على الوقائع.<sup>(1)</sup>
4. الشرح: يُستعمل في الإيضاح التعليمي والتفصيلي، وغالباً ما يختص بالمتون العلمية لا بالنصوص الإلهية. وبناءً على ذلك، فإن التفسير أخص من البيان وأعم من التأويل، وأشمل من الشرح؛ إذ يشمل جميع أنواع الإيضاح مع التقيد بأدوات الفهم القرآني.

• مراتب التفسير ومجالاته

يُقسّم العلماء التفسير من حيث موضوعه ومجاله إلى مراتب متعددة، أبرزها:

1. التفسير اللغوي والبياني: يعني بيان مفردات القرآن وأساليبه.
2. التفسير الفقهي أو الأحكامي: يركّز على استخراج الأحكام الشرعية.
3. التفسير العقدي أو الإيماني: يتناول قضايا العقيدة والتوحيد.
4. التفسير المقاصدي: يهتم بغايات التشريع ومصالح الإنسان.
5. التفسير الموضوعي: وهو محور هذه الدراسة، ويعني بجمع الآيات التي تتناول موضوعاً معيناً وتحليلها في ضوء وحدة الموضوع القرآني<sup>(2)</sup>

يلاحظ أن التفسير الموضوعي يمثل امتداداً لهذه المراتب جميعاً؛ إذ يستفيد من أدواتها، لكنه يتجاوزها إلى بناء رؤية شمولية للقرآن حول موضوع محدد.

2. معنى موضوعي

الموضوع لغة: من الوضع، وهو جعل الشيء في مكان ما، سواء كان ذلك بمعنى الخط والخطأ، أو بمعنى الإلقاء والتثبيت في المكان، يقال ناقة واضعة: إن رعت الحمض حول الماء ولم تبرح، وقيل: وضعت تضع وضبعة فهي واضعة، وكذلك موضوعة يتعدى ولا يتعدى.<sup>(3)</sup>

(1) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق عدنان زرزور، دار القرآن الكريم، بيروت، 1400هـ، ص 23.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 160.

(3) انظر: مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، دار الوطن، الرياض، 1998م، ص 16-17.

وهذا المعنى ملحوظ في التفسير الموضوعي لأن المفسر يرتبط بمعنى معين لا يتجاوزه إلى غيره حتى يفرغ من تفسير الموضوع الذي التزم به.

وفي الاصطلاح: قضية، أو أمر متعلق بجانب من جوانب الحياة في العقيدة أو السلوك الاجتماعي أو مظاهر الكون تعرضت لها آيات القرآن الكريم، أو الحديث النبوي<sup>(1)</sup>. وموضوعي نسبة إلى موضوع: الذي هو المادة التي يؤخذ أو يتركب أو يبنى منها جزئيات البحث ويضم بعضها إلى بعض ليصير موضوعاً.

يقول الدكتور محمد أحمد القاسم: "وموضوعي" نسبة إلى موضوع وإضافة "تفسير" إلى "موضوعي" لما صارت علماً على هذا الفن بعد أن ركبت معها وصارت كلمة واحدة كتركيب "معد يركب" لما توسيت تلك الإضافة<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: تعريفه باعتباره لقباً

تعددت تعريف الباحثين المعاصرين له. منها:

إفراد الآيات القرآنية التي تعالج موضوعاً واحداً وهدفاً واحداً، بالدراسة والتفصيل، بعد ضم بعضها إلى بعض، مهما تنوعت ألفاظها، وتعددت مواطنها - دراسة متكاملة مع مراعاة المتقدم والمتأخر منها، والاستعانة بأسباب النزول، والسنة النبوية، وأقوال السلف الصالح المتعلقة بالموضوع.

- هو بيان ما يتعلق بموضوع من موضوعات الحياة الفكرية أو الاجتماعية أو الكونية من زاوية قرآنية للخروج بنظرية قرآنية بصدده.

- وعرفه بعضهم بقوله: هو جمع الآيات المتفرقة في سورة القرآن المتعلقة بالموضوع الواحد لفظاً أو حكماً وتفسيرها حسب المقاصد القرآنية.

- وقيل: هو بيان موضوع ما من خلال آيات القرآن، الكريم في سورة واحدة أو سورة متعددة.

- وقيل: هو علم يبحث في قضايا القرآن الكريم، المتحدة معنى أو غاية، عن طريق جمع آياتها المتفرقة، والنظر

فيها، على هيئة مخصوصة، بشروط مخصوصة لبيان معناها، واستخراج عناصرها، وربطها برباط جامع<sup>(3)</sup>.

- وقيل: هو علم يتناول القضايا حسب المقاصد القرآنية من خلال سورة أو أكثر.

ولعل التعريف الأخير هو الأرجح، لخلوه عن التكرار ولإشارته إلى نوعيه الرئيسيين.

### الفرع الثالث: سمات التفسير الموضوعي

من خلال التعريف السابق يمكن حصر السمات العملية التفسيرية للتفسير الموضوعي في الآتي:

1. التركيز على الموضوع الموحد: الانطلاق من موضوع واحد محدد بوضوح كالتوبة، العدل، أو الإمامة.
2. التجميع الشامل: إحصاء كل الآيات التي تناقش أو تلم بالموضوع دون إغفال، والتي قد تتناثر في سور

(1) المصدر نفسه.

(2) محمد أحمد القاسم، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ونماذج منه، دار الفكر للدراسات والنشر، عمان، ط2، 1982م، ص17.

(3) انظر: مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، دار الوطن، الرياض، 1998م، ص18.

- القرآن المختلفة.
3. التحقيق السياقي: دراسة كل آية في سياقها القرآني وزمن النزول، ومراعاة أسباب النزول وقراءة النسخ والمنسوخ عند الحاجة.
4. التحليل والتركيب: يرمي الباحث إلى بناء هيكل فكري متكامل يوظف القراءات والمظاهر اللغوية ليتضح المعنى الموضوعي.
5. الاستنباط المقاصدي: يهدف التفسير الموضوعي إلى الكشف عن المقاصد التشريعية أو الأخلاقية الكامنة في الموضوع وقدرتها على التطبيق.
6. التكامل مع المصادر الأخرى: كبناء جسر بين القرآن والسنة، وكذلك الفقه الأصولي، لمزيد من الوثوقية والعمق.

### الطلب الثاني: أهمية وفوائد التفسير الموضوعي

يُعدّ التفسير الموضوعي من أبرز المناهج القرآنية التي ظهرت في العصر الحديث استجابةً لحاجات الأمة الفكرية والمنهجية، ورغبةً في تجديد الدرس التفسيري بما يواكب تطورات المعرفة والواقع الإنساني. فقد شكّل هذا الاتجاه نقلةً نوعيةً في التعامل مع النص القرآني، إذ تجاوز حدود التفسير التجزيئي إلى استيعاب القرآن كوحدة متكاملة في الرؤية والغاية والمقصد. ومن ثمّ، فقد أصبح هذا المنهج من أهم وسائل استثمار الهدي القرآني في بناء التصور الإسلامي للكون والإنسان والحياة.

إن أساليب البحث في التفسير قد تنوع حسب معطيات العصر، ومسار البحث قد يختلف عن السابق حسب الزاوية

التي يحددها المفسر ويدخل منها إلى ظلال النصوص الوارفة، وبالتالي قد يظفر ببعض الثمار التي لم يسبق إليها. فقد يتعرف في الروابط بين الآيات الكريمة على دقائق في المعرفة، وقد يطلع عند تتبع بعض العبارات وعلى وشائج تكون مادة لإقامة صرح عتيد من سنن الله في المخلوقات، وقد يتنم من خلال الأجواء العبقرة لهدايات الذكر الحكيم والهدي القويم روائح نظام متكامل تقوم عليه علائق المجتمع الآمن المطمئن الرغيد.

ويمكن أن نجمل أهمية وفوائد التفسير الموضوعي فيما يلي:

الفرع الأول: أهمية التفسير الموضوعي في تجديد الدراسات القرآنية

1. تجاوز النظرة التجزيئية للنص القرآني:

كان المفسرون القدامى - على جلاله قدرهم - ينتهجون غالباً منهج التجزئة في التفسير، إذ يفسرون الآيات آيةً آيةً، دون أن يسعوا إلى بناء الصورة الكلية للموضوعات القرآنية. وقد نبه إلى هذا القصور محمد باقر الصدر (1980م) قائلاً: «التفسير التجزيئي يُقدّم معرفةً جزئيةً محدودة

بآيات متفرقة، بينما التفسير الموضوعي يسعى إلى بناء رؤية قرآنية متكاملة»<sup>(1)</sup>.

من هنا جاءت أهمية التفسير الموضوعي في الانتقال من التفسير الآلي إلى التفسير البنائي الكلي، الذي ينظر إلى القرآن نظرة نسقية تُبرز وحدة منهجه في الهداية والتشريع.

## 2. الإسهام في بناء التصور الإسلامي للإنسان والكون والحياة:

أبرزت دراسات طه جابر العلواني (1990م) أنّ التفسير الموضوعي يمثل «المدخل العلمي لبناء الرؤية القرآنية الكلية للوجود الإنساني»<sup>(2)</sup>.

فالقرآن - كما يرى - لا يقدم معارف متفرقة، بل يكون نسقاً معرفياً موحداً يوجه السلوك والفكر معاً. وبذلك يصبح التفسير الموضوعي وسيلةً منهجية لاستخراج العقيدة القرآنية الشاملة، والمنظومة القيمية المتكاملة التي تقوم عليها الحضارة الإسلامية.

## 3. تفعيل السننية القرآنية في فهم الواقع:

من خصائص التفسير الموضوعي أنّه يعيد قراءة القرآن في ضوء السنن الإلهية التي تحكم حركة الإنسان والمجتمع، فهو يكشف عن القوانين الثابتة في الاجتماع البشري والتاريخ كما وردت في النصوص القرآنية، مما يجعله أداة فعالة لفهم الواقع وتفسير الظواهر الاجتماعية من منظور قرآني<sup>(3)</sup>.

ولهذا يرى عبد الكريم بكار (1998م) أنّ «التفسير الموضوعي للسنن الإلهية من شأنه أن يُحوّل النص القرآني إلى مصدر للفكر الحضاري والعمل الاجتماعي»<sup>(4)</sup>.

## 4. مواكبة حاجات العصر وتجديد الخطاب الديني:

التفسير الموضوعي، بتركيزه على القضايا القرآنية الكبرى (كالعدل، والحرية، والمرأة، والتنمية، والسنن)، يمكّن الباحثين من معالجة إشكالات الفكر المعاصر معالجة قرآنية مباشرة، ويعيد توجيه الخطاب الإسلامي نحو المرجعية النصية الأصيلة بعيداً عن الموروث الجدلي أو الفلسفي.

وقد أكد محمد الغزالي (1992م) في كتابه نحو تفسير موضوعي للقرآن الكريم أنّ هذا المنهج «يمثل أفقاً جديداً للخطاب القرآني في مواجهة تحديات الفكر المادي والإلحادي»<sup>(5)</sup>.

## الفرع الثاني: أهمية التفسير الموضوعي في بناء الوعي الإيماني والفكري

### 1. الربط بين القرآن والواقع الإنساني:

يُعيد التفسير الموضوعي الاعتبار إلى وظيفة القرآن في توجيه الواقع لا في شرحه فقط.

(1) الصدر، محمد باقر، المدرسة القرآنية، دار التعارف، بيروت، 1980م، ص 59.

(2) العلواني، طه جابر، أصول التفسير الموضوعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 1990م، ص 40.

(3) الزحيلي، وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر، دمشق، 1998م، ج 1، ص 25.

(4) بكار، عبد الكريم، السنن الإلهية في القرآن الكريم، دار الفكر، دمشق، 1998م، ص 12.

(5) الغزالي، محمد، نحو تفسير موضوعي للقرآن الكريم، دار الشروق، القاهرة، 1992م، ص 7.

فالمنهج الموضوعي - كما يرى عماد الدين خليل (1991م) - «يجعل النص القرآني حياً فاعلاً في حياة الإنسان، لأنه يقرأه قراءة قضايا لا قراءة ألفاظ»<sup>(1)</sup>.

ومن ثمّ، فهو منهج تفاعلي يتجاوز التلقي السلبي إلى الاستنطاق الفكري للنص.  
2. تنمية الفهم المقاصدي للقرآن:

يركز التفسير الموضوعي على الكليات القرآنية والمقاصد العليا، فيربط بين الأحكام الجزئية والمبادئ العامة التي تنتظمها.

وبذلك يرسّخ الفهم المقاصدي للنص القرآني الذي دعا إليه علماء الإصلاح كالإمام الشاطبي ومحمد عبده. ويرى عبد السلام الفاسي (2012م) أن التفسير الموضوعي المقاصدي «هو الامتداد الطبيعي لفكر الشاطبي في استنباط المقاصد من خلال استقراء موضوعات القرآن»<sup>(2)</sup>.

3. توحيد المعرفة القرآنية وربط العلوم الإسلامية:  
من أعظم فوائد التفسير الموضوعي أنه يوفرّ منهجاً تكاملياً يجمع بين علوم التفسير، واللغة، والعقيدة، والفقهاء، والاجتماع، مما يجعله أداة فعالة لتوحيد المعرفة الإسلامية حول النص القرآني، وذلك على خلاف ما وقع في العصور المتأخرة من تجزئة العلوم واستقلالها بعضها عن بعض<sup>(3)</sup>.

وقد ذهب طه جابر العلواني إلى أن «التفسير الموضوعي هو الطريق الأوحى لتحقيق تكامل العلوم الإسلامية من خلال مرجعيتها القرآنية الواحدة»<sup>(4)</sup>.

الفرع الثالث: الفوائد العملية للتفسير الموضوعي

يمكن إجمال الفوائد التطبيقية لهذا المنهج فيما يأتي:

1. إبراز الوحدة البنائية للقرآن الكريم؛ فكل موضوع أو سورة أو مصطلح يندرج ضمن نظام متناسق يعكس الإعجاز في البناء الكلي.

2. تصحيح المفاهيم الشرعية والفكرية التي اختلطت بالثقافات الوافدة أو التأويلات المذهبية، بإرجاعها إلى أصلها القرآني.

3. تحقيق التكامل بين النص والواقع، بجعل القرآن مرجعاً فعلياً في قضايا الإنسان المعاصر.

4. إثراء المناهج التعليمية والبحثية في الجامعات، من خلال تقديم رؤية علمية متجددة في الدراسات القرآنية.

5. تجديد الفكر الإسلامي بتأصيل مفاهيم جديدة مستمدة من القرآن نفسه، مثل "الحرية المسؤولة"، و"الكرامة الإنسانية"، و"الوسطية".

خلاصة:

(1) خليل، عماد الدين، التفسير الموضوعي: منهج ومثال، دار الفكر، دمشق، 1991م، ص 14.

(2) الفاسي، عبد السلام، التفسير الموضوعي المقاصدي: منهجية مقترحة، مجلة الدراسات القرآنية، العدد 7، الرباط، 2012م، ص 49.

(3) حمد، عبد الرزاق، التكامل المعرفي في التفسير الموضوعي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2010م، ص 32.

(4) العلواني، طه جابر، أصول التفسير الموضوعي، ص 83.

يتبين من العرض السابق أنّ أهمية التفسير الموضوعي تتجلى في كونه منهجاً معرفياً تجديدياً يسهم في تطوير علوم القرآن،

وفي بناء رؤية حضارية متكاملة مستمدة من الوحي، قادرة على التفاعل مع قضايا الواقع ومشكلاته. إنه ليس مجرد أسلوب في عرض المعاني، بل هو نمط تفكير قرآني شامل يجعل النص محورياً للمعرفة، ومصدراً للهداية، وأساساً للنهوض الفكري للأمة.

الفرع الرابع: أثر التفسير الموضوعي في تنمية الملكة الفقهية والأصولية

تمهيد:

يعدّ القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع الإسلامي، ومنه استمدّ الفقهاء والأصوليون مبادئهم وقواعدهم في الاستنباط والاجتهاد.

غير أنّ التعامل مع النصوص القرآنية ظلّ - في أغلب المراحل التاريخية - محصوراً في الجانب التجزيئي الذي يقتصر على تفسير الآيات الأحكامية دون النظر إلى البنية الكلية التي تنتظمها. وقد جاء التفسير الموضوعي ليقدم للباحثين في الفقه وأصوله منهجاً جديداً في فهم النصوص واستثمارها استنباطياً ومقاصدياً، بما يوسع آفاق الاجتهاد ويعمق الوعي القرآني التشريعي.

أولاً: التفسير الموضوعي بوصفه أداة لتجديد الفقه الإسلامي

1. إعادة بناء العلاقة بين النص والواقع:

يُعيد التفسير الموضوعي صياغة العلاقة بين النص القرآني والواقع الإنساني على نحو يجعل النص حاضراً في كلّ متغيرات الحياة، وهو ما يحتاجه الفقيه المعاصر الذي يواجه قضايا مستجدة في مجالات المعاملات، والأنظمة، والسياسة الشرعية، والطب، والبيئة.

فبدل أن يكتفي الفقيه بتفسير جزئي لآية حكم، فإن التفسير الموضوعي يعينه على تكوين رؤية قرآنية كلية للقضية، فينطلق منها إلى استنباط الأحكام وفق ضوابط مقاصدية متكاملة<sup>(1)</sup>.

يقول طه جابر العلواني في هذا الصدد: «إن المنهج الموضوعي يمكّن الباحث من الانتقال من الفهم الجزئي للنصوص إلى الوعي الكلي بالموضوع، وهو ما يُعيد للفقه صلته بمقاصد القرآن»<sup>(2)</sup>.

2. توسيع دائرة الاجتهاد المقاصدي:

إنّ التفسير الموضوعي يسهم في إبراز مقاصد الشريعة القرآنية، إذ لا يقف عند حدود المعنى اللفظي، بل يستقرئ مجموع الآيات الواردة في الموضوع الواحد ليستخلص منها القاعدة العامة أو المبدأ التشريعي الكلي. ومن هنا فإنه يعزّز لدى طلبة الفقه وأصوله القدرة على الاجتهاد المقاصدي، أي فهم النص في ضوء غاياته لا في ظاهر لفظه فقط.

(1) العلواني، طه جابر، أصول التفسير الموضوعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 1990م، ص 62.

(2) المرجع نفسه، ص 66.

وقد أكد الشاطبي (ت 790هـ) أن «الاستقراء التام للنصوص هو الطريق لمعرفة مقاصد الشريعة»<sup>(1)</sup>، وهذا الاستقراء هو جوهر المنهج الموضوعي في التفسير.

### 3. تصحيح المفاهيم الفقهية التي تشكلت جزئياً:

كثير من القضايا الفقهية درست في ضوء آية واحدة أو حديث واحد، فأنتجت أحكاماً جزئية لم تُراعَ فيها الآيات الأخرى المتصلة بالموضوع.

أما التفسير الموضوعي فيدفع الباحث إلى جمع النصوص المتعلقة بالقضية وتحليلها في ضوء وحدة المقصد، فيصح بذلك كثيراً من التصورات الفقهية التي تأثرت بالتجزئ التاريخي في التفسير.

ومن أمثلة ذلك: موضوع «الحرية الدينية»، أو «حقوق المرأة»، أو «المال العام»، حيث يقدم التفسير الموضوعي رؤية قرآنية أكثر توازناً وشمولاً<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: أثر التفسير الموضوعي على تكوين الملكة الأصولية

#### 1. تعميق فهم النصوص في سياقاتها التشريعية:

من أبرز ما يحتاجه طالب الأصول هو إدراك السياق القرآني الذي ورد فيه الحكم، ومعرفة علاقته ببقية النصوص الكلية.

فالتفسير الموضوعي يعلم الطالب كيف يقرأ النص في سياقه العام، لا بمعزل عنه، وبذلك يُبني لديه ملكة الترجيح والاستنباط، ويصقل أدواته في الجمع بين الأدلة ودفع التعارض الظاهري بينها.

يقول إسماعيل الصالحي (2015م): «إنّ التفسير الموضوعي يُعتبر تدريباً أصولياً عالي المستوى، لأنه يربيّ الباحث على الاستقراء، والمقارنة، والترجيح، وهي ملكات أصولية بامتياز»<sup>(3)</sup>.

#### 2. تكوين المنهج الاستقرائي التحليلي:

المنهج الموضوعي يقوم أساساً على الاستقراء التام للنصوص المتعلقة بموضوع واحد، ثم تحليلها تركيباً واستنتاجاً.

وهذه العملية هي جوهر الفكر الأصولي الذي يعتمد على جمع الجزئيات للوصول إلى القواعد الكلية. فمن خلال دراسة موضوعات قرآنية كـ«العدالة»، أو «المسؤولية»، أو «المال»، يتدرب الطالب على بناء القاعدة من النصوص، وهو ما يعينه لاحقاً على الاجتهاد الأصولي الرصين<sup>(4)</sup>.

#### 3. الربط بين الأصول المقاصدية والتفسير الموضوعي:

يربط التفسير الموضوعي بين النصوص الجزئية ومقاصدها الكلية، وهذا ما يسعى إليه علم أصول الفقه حين يوازن بين الظاهر والمقصد.

(1) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص 7.

(2) القرضاوي، يوسف، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، 1996م، ص 115.

(3) الصالحي، إسماعيل، التفسير الموضوعي وأثره في تكوين الملكة الأصولية، مجلة جامعة الزيتونة، تونس، العدد 12، 2015م، ص 44.

(4) المعاصري، عبد الله، المنهج الاستقرائي في العلوم الشرعية، دار السلام، القاهرة، 2013م، ص 33.

فن خلال هذا المنهج، يدرك الطالب أن الأحكام الجزئية إنما تتجه جميعها نحو مقاصد عليا كتحقيق العدل، والرحمة، والحرية، والكرامة.

ومن ثمّ، فإن التفسير الموضوعي يمدّ علم الأصول بمادة تفسيرية مقاصدية تعينه على تجديد أدوات الاجتهاد وضبطه بالمرجعية القرآنية<sup>(1)</sup>.

ثالثاً: الفوائد العلمية والمنهجية لطلبة الفقه وأصوله

يمكن تلخيص أثر التفسير الموضوعي في تكوين طلبة هذا التخصص في النقاط التالية:

1. تكوين الرؤية القرآنية الشمولية للأحكام بدل الاقتصار على الجزئيات المتفرقة.
2. تعزيز المنهج المقاصدي في الاستنباط وربط الحكم بمآلاته وغاياته.
3. تنمية مهارة الاستقراء والتحليل، وهي من أهم أدوات الباحث الأصولي.
4. تحقيق التكامل بين علوم القرآن والفقه والأصول، بما يرسّخ المرجعية النصية المشتركة.
5. المساهمة في تجديد الفقه الإسلامي من خلال توجيه الاجتهاد نحو القيم القرآنية الكبرى لا نحو النصوص الجزئية المنعزلة.

خلاصة:

إنّ التفسير الموضوعي لا يقتصر على كونه منهجاً في بيان المعاني، بل هو مدرسة فكرية ومنهجية تزود طالب الفقه وأصوله بالأدوات العلمية التي تمكّنه من التعامل مع النص القرآني بروح الاجتهاد والتجديد. فهو يعلمه كيف ينتقل من ظاهر النص إلى مقاصده، ومن الجزئي إلى الكلي، ومن التفسير إلى التفعيل الحضاري للنص.

وبذلك يغدو التفسير الموضوعي أحد أهم الجسور التي تربط بين علوم القرآن والفقه وأصوله في إطار تكاملي ينهض بالخطاب الشرعي ويعمّق فهم الوحي في الواقع.



(1) الفاسي، عبد السلام، التفسير الموضوعي المقاصدي: منهجية مقترحة، مجلة الدراسات القرآنية، العدد 7، الرباط، 2012م، ص 53.

## المحاضرة الثانية

### نشأة التفسير الموضوعي وتطوره

#### الطلب الثالث: نشأة التفسير الموضوعي

المرحلة الأولى: البذور الأولى للتفسير الموضوعي في عصر النبوة والصحابة

لقد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ ألفاظ القرآن الكريم: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:9]، وأوكل لنيه بيان معانيه، كما قال سبحانه: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم:4]، وقال: ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:44]، وأمره بتبليغ ذلك لفظاً ومعنى؛ فقال: { يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك }، وقد فعل ﷺ فكان يقرأ القرآن على أصحابه ويفسر لهم ما أشكل عليهم بيانه.

فنهجية النبي ﷺ في الشرح والتوضيح لم تكن تقتصر على تفسير الآيات وظيفة منفصلة، بل كانت تدمج النصوص المرتبطة بمجال معين لإيضاح الأحكام والتوجيهات دفعة واحدة، كما يتضح في توجيهه للصحابة في أحكام التعامل مع الربا، القتال، أو الصيام، حيث انتقل من الآية الخاصة إلى شرح كل ما يتعلق بالموضوع في متصل متكامل. وقد شكل ذلك نهجاً بديهاً يركز على جمع واستقراء النصوص ذات العلاقة دون الاختصار على التفسير الحرفي للآيات مفردة<sup>(1)</sup>.

ثم تولى الصحابة بعده مهمة التبليغ والبيان والتفسير لما يشكل على الأمم الأخرى التي دخلت في دين الإسلام، وبعد عهداها عن عصر النزول؛ فاشتهر مفسرون من الصحابة.

فقد كان ابن مسعود رضي الله عنه يجمع الآيات المتعلقة بموضوع معين كالصلاة أو الإيمان، فيفسر بعضها ببعض، وهو ما عبر عنه العلماء بقاعدة "القرآن يُفسر بعضه بعضاً"<sup>(2)</sup>.

وهي قاعدة تعدد الأساس المنهجي الأول الذي انبنى عليه التفسير الموضوعي لاحقاً.

المرحلة الثانية: مرحلة التأسيس في عصور التابعين والفقهاء الكبار

ورث التابعون علم ومنهج الصحابة، واختص بعض منهم أيضاً بالتفسير، كما يظهر في تفاسير مجاهد، وقتادة، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، حيث كانوا يربطون الآيات التي تدور حول قضية واحدة، كالخلق، أو اليوم الآخر، أو صفات الله تعالى، ويستنبطون منها المفهوم الكلي<sup>(3)</sup>.

(1) انظر: الطبري، جامع البيان، ج1، ص34.

(2) ابن تيمية، أحد بن عبد الحليم، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق عدنان زرزور، دار القرآن الكريم، بيروت، 1400هـ، ص14.

(3) السيوطي، جلال الدين، الإتيقان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت، ط2، 1416هـ، ج2، ص180.

وتطور هذا المنهج بفعل الحاجة لتفسير الأحكام الشرعية ضمن سياقات أوسع، وقد برع كثير من العلماء في جمع الآيات المتفرقة عن موضوعات عدة، وإلى جانب ذلك، وضعوا أسس القواعد الفقهية التي تستند إلى التفسير الموضوعي كأحد مصادر الاستنباط، فقد استخدم الإمام الشافعي وغيره تقنية الجمع في إثبات الأحكام بالتكامل بين الآيات.<sup>(1)</sup>

كما أن مقاتل بن سليمان (ت150هـ) يُعتبر من الرواد الذين كتبوا عن "الأشباه والنظائر"، وهو كتاب يمثل محاولة منهجية في التفسير الموضوعي حيث جمع خصائص وتأثيرات الآيات المرتبطة ببعض المواضيع.<sup>(2)</sup> ثم آلت هذه الآثار للعلماء فدوّنوها في كتب الحديث، ثم استقلت بالجمع في كتب التفسير، وفي المقابل ظهر التفسير اللغوي لكلمات القرآن على يد أئمة اللغة حيث ولد في الإسلام جيل لم يكن على علم تام بأساليب العربية. فكان أول ما تأسس التفسير بالمأثور، ومع ظهور الفرق الإسلامية، وتوسّع العلوم اللغوية والدينية، ظهر التفسير بالرأي منه الممدوح ومنه المذموم، وكانت غالب هذه التفاسير على منهج التفسير التحليلي يؤخذ القرآن فيفسر آية آية دون مراعاة الوحدة الموضوعية للسور، أو الموضوع الواحد، لكن هذا لا يمنع من ظهور بوادر التفسير الموضوعي ضمن بعض التفاسير حيث كانت تضم الآية المفسّرة إلى نظيراتها في المعنى أو نوع من الارتباط، مما أطلق عليه العلماء فيما بعد بتفسير القرآن بالقرآن، والذي كان معروفاً في الصدر الأول، وقد لجأ رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه عندما سئل عن تفسير بعض الآيات الكريمة:

- روى الشيخان وغيرهما عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:82] ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله وأينا لا يظلم نفسه؟ قال: "إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} [لقمان: 13]، إنما هو الشرك".<sup>(3)</sup>

- روى البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسر مفاتيح الغيب في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ شَيْءٍ فَاذْكُرُوا مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [لقمان: 34] ع<sup>(4)</sup> لا يعلمها إلا هو ﴿ [الأنعام:59]، فقال: "مفاتيح الغيب خمس": ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: 34] ع<sup>(4)</sup>

- ومن هذا القبيل ما كان يلجأ إليه الصحابة رضوان الله عليهم من الجمع بين الآيات القرآنية التي يظن بها بعضهم التعارض، كما روى البخاري عن سعيد بن جبيرة قال: قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما إني لأجد في القرآن أشياء تختلف علي، قال: {فَلَا أُتْسَبُ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ}، {وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ}.

(1) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص201.

(2) مقاتل بن سليمان، الأشباه والنظائر، تحقيق د. زغلول النجار، دار الفكر، ج1، ص59.

(3) أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب التفسير، باب قوله: {ولم يلبسوا إيمانهم بظلم}، رقم: (4629)؛ ومسلم في "صحيحه"، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم: (124).

(4) أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب التفسير، سورة الأنعام، باب: {وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو}، رقم: (4627).

{ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا } ، { وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُفَّا مُشْرِكِينَ } فقد كتبوا في هذه الآية، وقال تعالى: { أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمَ السَّمَاءِ بَنَاهَا، رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا، وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا، وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا } فذكر خلق السماء قبل الأرض، ثم قال تعالى: { قُلْ أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ } إلى قوله: { طَائِعِينَ } فذكر في هذه خلق الأرض قبل خلق السماء. وخلق الأرض في يومين ثم خلق السماء ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين ثم دحى الأرض ودحياها أن أخرج منها الماء والمرعى وخلق الجبال والرمال والجماد والآكام وما بينهما في يومين آخرين فذلك قوله تعالى: { دَحَاهَا } (1).

وقد وضع العلماء بعد ذلك قاعدة في أصول التفسير بضرورة العودة إلى القرآن الكريم نفسه لمعرفة تفسير آية ما، فما أجمل في مكان فصل في مكان آخر، وما أطلاق في سورة مقيد في سورة أخرى. يقول ابن تيمية: "إن أصح الطرق في ذلك -أي في تفسير القرآن- أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر". (2)

ومن أبرز تلك الأمثلة قوله تعالى في سورة النحل: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا فَصَّصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [النحل: 118]، فقد أفادت الآية الكريمة أن ما حرم على اليهود قد قصه الله سبحانه وتعالى على نبيه، وبالرجوع إلى الآية التي ورد فيها ذكر المحرمات عليهم، نجد أن آية الأنعام قد فصلت هذا الإجمال وأزالت ذاك الإبهام في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْفَنَرِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايِكَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ ﴾ [الأنعام: 146]. وكذلك ما يتعلق بالمحرمات من بهيمة الأنعام على هذه الأمة نجد في ذلك عدة آيات.

### المرحلة الثالثة: مرحلة التدوين الكلاسيكي والنضج العلمي

#### 1. مرحلة التدوين الكلاسيكي

بدأت مرحلة التدوين الواسع للتفسير مع القرن الثالث الهجري، وتميزت بتجميع الروايات والأقوال حول الآيات على نحو تجزيئي، كما في تفاسير الطبري، وابن أبي حاتم، والدر المنثور للسيوطي. ومع ذلك، نجد إرهابات واضحة لميل موضوعي، منها:

- تصنيف بعض المفسرين للآيات بحسب الموضوعات؛ مثل ما فعله ابن القيم (ت 751هـ) في زاد المعاد حين جمع الآيات المتعلقة بأحوال القلوب أو الجهاد أو النفاق (3).
- اعتماد بعض العلماء على منهج الجمع الموضوعي في مؤلفات خاصة، مثل:
  - أقسام القرآن لابن القيم،

(1) أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب التفسير، سورة "حم السجدة"، باب: { قل أنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين }، أورده معلقاً بصيغة الجزم قبل الحديث رقم: (4812).

(2) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: عدنان زرزور، دار القرآن الكريم - الكويت، ص 93.

(3) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 6، 1994م، ج 1، ص 27.

- أمثال القرآن لابن القيم والرازي،
- الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد،
- مجاز القرآن لأبي عبيدة،
- الوجوه والنظائر لمقاتل بن سليمان.

وقد جمع الفقهاء الآيات ذات الصلة بموضوع واحد في كتبهم الفقهية لجمعوا ما يتعلق بالوضوء والتميم تحت كتاب الطهارة واستنبطوا منها الأحكام الخاصة بها، كما جمعوا ما ورد في الصلاة وقيامها وركوعها والقراءة فيها تحت كتاب الصلاة، وما يتعلق بالصدقات وجوباً ومصاريف وأنواع المال التي تخرج الصدقة منها تحت كتاب الزكاة، وهكذا في سائر أبواب الفقه من العبادات والمعاملات والفرائض والسير.

وكل ذلك لون من ألوان التفسير الموضوعي في خطواته الأولى.

وقد أخذت هذه الدراسات الموضوعية اتجاهاً آخر في نفس الوقت وهو الاتجاه اللغوي وذلك بتتبع اللفظة القرآنية ومحاولة معرفة دلالاتها المختلفة.

فقد ألف مقاتل بن سليمان البلخي (المتوفى سنة 150هـ) كتاباً سماه "الأشباه والنظائر في القرآن الكريم"، وذكر فيه الكلمات التي اتحدت في اللفظ واختلفت دلالاتها حسب السياق في الآيات الكريمة. وألف يحيى بن سلام (المتوفى سنة 200هـ) كتابه "التصارييف"، تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه على طريقة كتاب الأشباه والنظائر.

وألف الراغب الأصفهاني (المتوفى سنة 502هـ) كتابه "المفردات في القرآن" حيث تتبع مادة الكلمة القرآنية وبين دلالاتها في مختلف الآيات.

ثم ألف ابن الجوزي (المتوفى سنة 597هـ) كتابه "نزهة الأعين النواضر في علم الوجوه والنظائر". وعلى هذه الشاكلة كتاب الدامغاني (المتوفى سنة 478هـ) بعنوان "إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم". وكتاب الفيروزآبادي (المتوفى سنة 817هـ) بعنوان "بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز". وكتاب ابن العماد (المتوفى سنة 887هـ) بعنوان "كشف السرائر في معنى الوجوه والأشباه والنظائر". وكان الغالب على هذه المؤلفات الجانب للكلمات الغريبة التي تعدد دلالاتها حسب الاستعمال. وإلى جانب هذا اللون من التفسير فقد برزت دراسات تفسيرية لم تقتصر على الجوانب اللغوية بل جمعت بين الآيات التي يربطها رابط واحد أو يمكن أن تدخل تحت عنوان معين:

فقد ألف الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة 224هـ) كتابه في الناسخ والمنسوخ.

وألف الإمام علي بن المديني "شيخ البخاري" (المتوفى سنة 234هـ) كتابه في أسباب النزول.

وألف الإمام ابن قتيبة (المتوفى سنة 276هـ) كتابه "تأويل مشكل القرآن".

وألف أبو بكر الجصاص الحنفي (المتوفى سنة 370هـ) كتابه "أحكام القرآن".

وألف ابن العربي المالكي (المتوفى سنة 543هـ) كتابه "أحكام القرآن" أيضاً.

وألف إلكيا الهراسي الشافعي (المتوفى سنة 504هـ) كتابه "أحكام القرآن" أيضاً.

وظهرت مؤلفات أخرى جميع أصحابها ما يشمله عنوان الكتاب: مثل "أمثال القرآن" للهاوردي (المتوفى سنة 450هـ). وكتاب "مجاز القرآن" للعز بن عبد السلام (المتوفى سنة 660هـ). وكتاب "أقسام القرآن" و"أمثال القرآن" لابن القيم (المتوفى سنة 751هـ). هذه المؤلفات - رغم أنها لا تحمل عنوان "التفسير الموضوعي" - إلا أنها تمثل تطبيقاً جزئياً له من خلال جمع الآيات ذات الصلة بموضوع محدد ودراستها مجتمعة. (5)

## 2. مرحلة النضج العلمي

مع ازدهار علوم المقاصد والبيان في القرنين السابع والثامن الهجريين، أخذ الاهتمام بالموضوعات القرآنية بعداً أعمق.

فقد تناول ابن تيمية في مقدمة في أصول التفسير فكرة أن التفسير لا يفهم إلا برد الآيات بعضها إلى بعض، وأن المعاني الكلية لا توضح إلا من خلال «تبع مواردها في القرآن كله»<sup>(1)</sup>. كما رشح ابن القيم في كتبه فكرة النظر الكلي إلى الموضوع القرآني، فقال في بدائع الفوائد: «القرآن كلُّ لا يتجزأ في هدايته، ولا يفهم موضوعه إلا بجمع أطرافه في الباب الواحد»<sup>(2)</sup>. ثم جاء الزركشي في البرهان في علوم القرآن ليضع أسساً علمية لهذا الاتجاه، إذ أفرد فصلاً في «الوجوه والنظائر» و«مناسبات الآيات»، وهي مباحث تمثل ركيزة للتفسير الموضوعي<sup>(3)</sup>. وأكمل السيوطي هذا النهج في الإتيان في علوم القرآن، حيث جمع مباحث متفرقة في الموضوعات القرآنية مثل «الترادف» و«المناسبة» و«التكرار»<sup>(4)</sup>.

من هنا يمكن القول إن التفسير الموضوعي كان في هذه المرحلة ممارسة علمية ضمنية، ولم يتحول بعد إلى مصطلح مستقل، لكنه رشح فكرة النظر الشمولي للقرآن.

## المرحلة الرابعة: التأسيس العلمي للتفسير الموضوعي في العصر الحديث

### 1. الإرهاصات الأولى في القرن العشرين

شهد القرن الرابع عشر الهجري (العشرين الميلادي) تحولاً جذرياً في المناهج التفسيرية، نتيجة تزايد التحديات الفكرية والاجتماعية، وبروز الحاجة إلى تجديد الفهم القرآني في ضوء مشكلات الواقع المعاصر. وفي هذا السياق، بدأ الباحثون والعلماء يتحدثون عن «التفسير الموضوعي» بوصفه منهجاً. يُعدّ الشيخ أمين الخولي (ت 1966م) أول من نادى صراحةً بهذا المصطلح، إذ دعا في محاضراته بجامعة القاهرة إلى ما سماه المنهج الأدبي في التفسير، القائم على جمع الآيات في الموضوع الواحد ودراسة تطورها ودلالاتها

(1) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص 16.

(2) ابن القيم، بدائع الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ، ج2، ص 451.

(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، 1408هـ، ج1، ص 14.

(4) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج2، ص 183.

في السياق القرآني.<sup>(1)</sup>

ثم جاء تلميذه بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن، فطوّرت الفكرة في دراساتها التطبيقية مثل التفسير البياني للقرآن الكريم، مؤكدة أن التفسير الموضوعي يبرز وحدة النسق القرآني في معالجة الموضوع الواحد<sup>(2)</sup>. وفي السبعينيات، بدأ المصطلح يُستعمل بشكلٍ منهجي في الجامعات الإسلامية. ومن أبرز من نظّر له في المشرق العربي:

- محمد باقر الصدر في كتابه المدرسة القرآنية، حيث اعتبر التفسير الموضوعي «مرحلة متقدمة من مراحل الوعي القرآني، تهدف إلى بناء نظرية قرآنية في الموضوعات الفكرية والاجتماعية».<sup>(3)</sup>
  - عماد الدين خليل في كتابه التفسير الموضوعي: منهج ومثال، الذي عرّف المنهج بأنه «دراسة موضوع قرآني متكامل من خلال جمع آياته، وتحليلها تحليلاً بنوياً، واستنباط دلالاتها الكلية».<sup>(4)</sup>
2. اتساع الدائرة الأكاديمية:

في العقود الأخيرة، خصوصاً منذ ثمانينيات القرن العشرين، أصبح التفسير الموضوعي مبحثاً أكاديمياً مستقلاً يُدرّس في كليات الشريعة وأصول الدين في العالم الإسلامي. ومن المؤلفات المؤسسة في هذا الاتجاه:

- الزحيلي، وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، وهو تطبيق متقدّم للتفسير الموضوعي داخل التفسير التحليلي<sup>(5)</sup>.
- عبد الكريم الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، الذي قدّم نموذجاً متكاملاً للجمع بين التحليل الموضوعي والبياني<sup>(6)</sup>.
- طه جابر العلواني، أصول التفسير الموضوعي، الذي أسس للمنهج نظرياً وتأسيساً وأكد على العلاقة بين التفسير الموضوعي ووحدة الوحي.<sup>(7)</sup>

بهذا أصبحت الدراسات الموضوعية للقرآن تمثل تياراً علمياً واسعاً يتجه إلى توظيف المنهج القرآني في معالجة قضايا الإنسان والواقع.

ولا زال هذا الخط من التأليف في التفسير الموضوعي مستمراً إلى يومنا هذا، وقد توجهت أنظار الباحثين إلى هدايات القرآن الكريم حول معطيات الحضارات المعاصرة وظهور المذاهب والاتجاهات الاقتصادية

(1) الخولي، أمين، منهج التفسير الأدبي للقرآن الكريم، محاضرات كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1952م، ص 11.

(2) عبد الرحمن، عائشة (بنت الشاطئ)، التفسير البياني للقرآن الكريم، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1982م، ج1، ص 9.

(3) الصدر، محمد باقر، المدرسة القرآنية، دار التعارف، بيروت، 1980م، ص 37.

(4) خليل، عماد الدين، التفسير الموضوعي: منهج ومثال، دار الفكر، دمشق، 1991م، ص 15.

(5) الزحيلي، وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر، دمشق، 1998م، ج1، ص 6.

(6) الخطيب، عبد الكريم، التفسير القرآني للقرآن، دار الفكر العربي، القاهرة، 1981م، ج1، ص 12.

(7) العلواني، طه جابر، أصول التفسير الموضوعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 1990م، ص 27.

والاجتماعية، والعلوم الكونية والطبيعية.

فوجد مؤلفات كثيرة تحت عناوين شتى مثل: الإنسان في القرآن، المرأة في القرآن، الأخلاق في القرآن، اليهود في القرآن، سيرة الرسول صور مقتبسة من القرآن، الصبر في القرآن، الرحمة في القرآن. ومثل هذه الموضوعات لا تكاد تنأى، فكما جد جديد في العلوم المعاصرة، التفت علماء المسلمين إلى القرآن الكريم ليسترشدوا بهداياته وينظروا في توجيهات الآيات الكريمة في مثل هذه المجالات الجديدة. ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن أحد المستشرقين الإفرنسيين هو "جول لا بوم" وضع كتاباً بعنوان "تفصيل آيات القرآن الكريم" وضع لكتابته ثمانية عشر باباً، ثم حاول توزيع آيات القرآن الكريم على هذه الأبواب، وجعل تحت كل باب فروعاً وقد بلغت عدة هذه الفروع حوالي /350 فرعاً، وجمع تحت كل فرع الآيات التي تتعلق به. وقد ترجمه للعربية محمد فؤاد عبد الباقي.

ولم يظهر هذا المصطلح "التفسير الموضوعي" إلا في القرن الرابع عشر الهجري، عندما قررت هذه المادة ضمن مواد قسم التفسير بكلية أصول الدين بالجامع الأزهر.

وعندها ظهرت مؤلفات تهتم بالدراسة النظرية للتفسير الموضوعي منها:

- مباحث في التفسير الموضوعي، للدكتور مصطفى مسلم.
- المدخل إلى التفسير الموضوعي للدكتور عبد الستار سعيد
- البداية في التفسير الموضوعي للدكتور عبد الحي الفرماوي.
- التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي، وغيرها.



## المحاضرة الثالثة

### علاقته بباقي مناهج التفسير

حين نتحدث اليوم عن "التفسير الموضوعي"، فنحن لا نتحدث عن منهج طارئ أو بدعة مستحدثة منقطعة الجذور، بل نتحدث عن تطور طبيعي ونضج منهجي في العقل المسلم للتعامل مع النص القرآني. إن القرآن الكريم نزل منجماً، ولكنه دون في المصحف مرتباً ترتيباً توقيفياً، ويحمل في طياته وحدة موضوعية كبرى. إن إشكالية البحث في هذا المجال تكمن في ظن البعض أن التفسير الموضوعي بديل عن التفسير التحليلي أو خصم له، بينما الحقيقة الأكاديمية الراسخة هي أن العلاقة بينهما علاقة "تكامل عضوي" لا "تضاد منهجي". في هذه المحاضرة، سنفكك هذه العلاقة لنثبت أن المفسر الموضوعي لا يمكنه التحليق إلا بجناحي التحليل والمقارنة.

#### 1. التفسير الموضوعي والتفسير التحليلي (علاقة الفرع بالأصل)

لعل أهم علاقة يجب تحريرها هي العلاقة بين هذين المنهجين. التفسير التحليلي يعتمد إلى الآيات حسب ترتيبها في المصحف، فيحلل مفرداتها، وتراكيبها، وأسباب نزولها. أما الموضوعي، فيقوم على "الملم والضم" (الاستقراء) للآيات المتفرقة التي يجمعها رابط موضوعي واحد.

##### 1.1. التحليلي خادم للموضوعي

العلاقة بين التفسير الموضوعي والتفسير التحليلي (الترتيبي/التجزئي) علاقة "تأسيس وبناء": فالتفسير التحليلي يدرس الآية أو المقطع في موضعه من السورة، فيبين معاني الألفاظ، وأسباب النزول، والقراءات، ووجوه الإعراب والبلاغة، وهو ما يمثل "المعطيات الأولية" التي يعتمد عليها التفسير الموضوعي لاحقاً في تركيب الصورة الكلية للموضوع. (1)

لا يمكن للباحث أن يبني دراسة موضوعية (مثلاً: "الصبر في القرآن") دون أن يمر بمرحلة التفسير التحليلي لكل آية من آيات الصبر على حدة. يجب فهم الآية في سياقها الخاص (السباق واللاحق) قبل وضعها في السياق الموضوعي العام.

يقول الدكتور عبد الحي الفرماوي مؤصلاً لهذه الجزئية: "فالتفسير التحليلي إذن هو الأساس، وهو الذي يمد التفسير الموضوعي بالمادة العلمية التي يربط بينها، وينسق بين أجزائها، ولولا التفسير التحليلي ما وجد التفسير الموضوعي، وما استطاع باحث أن يخوض غماره، إذ كيف يتكلم في موضوع ما... دون أن يفهم مفردات الآيات ودلالاتها، وأسباب نزولها؟". (2)

(1) انظر: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ج1، ص 20-30.

(2) عبد الحي الفرماوي، "البداية في التفسير الموضوعي"، مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة، الطبعة الثانية 2006، ص 54.

ومن ثمّ، تقرّر الدراسات المنهجية أن التفسير الموضوعي لا يُمارَس ممارسة صحيحة إلا بعد رسوخ قدم الباحث في أدوات التفسير التحليلي؛ لأن أي خلل في فهم الجزئيات اللغوية والسياقية سينتقل مباشرة إلى مستوى بناء التصوّر الكلي، فيفسد النتائج الموضوعية وإن بدا ظاهرها متماسكاً.<sup>(1)</sup>

## 2.2. التمايز في الهدف (النظرة التجزيئية vs النظرة الشمولية)

الفارق الجوهرى هو في "زاوية النظر". التفسير التحليلي (والذي سماه السيد محمد باقر الصدر "التجزئي") ينظر للقرآن حرفاً حرفاً، بينما الموضوعي (التوحيدي) ينظر إليه كتكلمة واحدة تعالج قضايا إنسانية وكونية. وفي هذا السياق، يشير محمد باقر الصدر إلى هذا الفرق الدقيق: "الاتجاه التجزيئي (التحليلي) يبدأ بالتفسير وينتهي بالتفسير... أما الاتجاه الموضوعي فهو يبدأ من الواقع وينتهي إلى القرآن... إنه لا يكتفي بشرح مدلول الآية، بل يحاول أن يستحصل من مجموع الآيات نظرية قرآنية حول موضوع معين من موضوعات الحياة".<sup>(2)</sup>

الخلاصة: العلاقة هنا هي علاقة تكاملية بنائية؛ التحليل يوفر "البنات"، والموضوعي يقوم "بالهندسة والبناء".

### جدول مقارنة منهجي (للتلخيص)

وجه المقارنة	التفسير التحليلي	التفسير الموضوعي
وحدة الدراسة	الآية أو المقطع القرآني.	الموضوع أو المصطلح القرآني.
الترتيب	حسب ترتيب المصحف (غالباً).	حسب الترابط المنطقي والزمني (نزولاً) للموضوع.
الهدف	فهم مراد الله في كل جملة وتفكيكها.	الخروج بنظرية قرآنية متكاملة حول قضية ما.
الأدوات	اللغة، النحو، البلاغة، أسباب النزول.	الاستقراء، التصنيف، الربط، الاستنباط الكلي.

## 2. التفسير الموضوعي والتفسير الإجمالي (علاقة العموم والخصوص)

التفسير الإجمالي يهدف إلى تقديم المعنى العام للآيات دون الدخول في دقائق اللغة أو الخلافات الفقهية، ويسير غالباً وفق الترتيب المصحفي. هنا قد يختلط الأمر على الطالب: أليس التفسير الموضوعي يقدم أيضاً صورة إجمالية؟

الجواب: نعم، ولكن بألية مختلفة تماماً.

- التفسير الإجمالي: يعطيك المعنى "السطحي المباشر" للنص المتسلسل.
- التفسير الموضوعي: يعطيك المعنى "العميق المركب" للنص المتفرق.

التفسير الموضوعي أعمق غوصاً؛ فهو لا يكتفي بسررد المعنى، بل يحلل الروابط الخفية، ويستنتق السنن الكونية، ويحلل المفاهيم. التفسير الإجمالي موجه للعامة، بينما الموضوعي (في صورته الأكاديمية) هو حقل تخصصي يعالج

(1) انظر: مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، ص 45-52.

(2) محمد باقر الصدر، "المدرسة القرآنية"، دار التعارف للطبوعات - بيروت، د.ط، 1980، ص 24-27.

مشكلات فكرية واجتماعية.

يوضح الدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي هذه المرتبة قائلاً: "التفسير الموضوعي هو طور متقدم من أطوار التعامل مع القرآن، وهو لون من ألوان التفسير الدقيق الذي لا يقوى عليه إلا الراسخون في العلم، الذين تشبعوا من التفسير التحليلي، وأحاطوا بالمعاني الإجمالية، ثم ارتقوا لاستخراج الكنوز الموضوعية".<sup>(1)</sup>

### 3. التفسير الموضوعي والتفسير المقارن (علاقة التقويم والترميم)

التفسير المقارن يعني بجمع أقوال المفسرين في الآية الواحدة، والموازنة بينها لترجيح الأصوب. فما حاجة المفسر الموضوعي لهذا المنهج؟

عندما يجمع الباحث آيات الموضوع (مثل "الربا")، سيجد أن بعض الآيات حمالة أوجه، وقد اختلف المفسرون في دلالتها. هنا يضطر الباحث الموضوعي لاستخدام "أدوات التفسير المقارن" لترجيح المعنى الذي يتسق مع "السياق القرآني العام" للموضوع.

وظيفة المقارن داخل البحث الموضوعي:

1. تحرير محل النزاع: في فهم مفردة غريبة قد تؤثر على بناء الموضوع.
2. دفع التعارض الظاهري: التفسير الموضوعي معني جداً بنفي التناقض بين الآيات (وهذا صلب التفسير المقارن).

يؤكد الدكتور مصطفى مسلم على أهمية هذه الأداة في بحثه: "والباحث في التفسير الموضوعي لا يستغني عن النظر في أقوال المفسرين ومقارنتها... ليصل إلى المعنى المراد الذي يخدم موضوعه، فالتفسير المقارن هو الميزان الذي يزن به الباحث الآراء ليختار أرجحها وأقربها لروح القرآن".<sup>(2)</sup>

### 4. التفسير الموضوعي وعلم مقاصد الشريعة (البعد المقاصدي)

هذه نقطة يغفل عنها كثير من الباحثين، وهي العلاقة العميقة بين "التفسير الموضوعي" و "الفكر المقاصدي". كلاهما يبحث عن "الكليات" و "الغايات".

التفسير الموضوعي هو الطريق المعبد للوصول إلى مقاصد القرآن. لا يمكن استنباط "مقصد الحرية في القرآن" عبر آية واحدة، بل عبر استقراء موضوعي لكل مواطن العتق والكرامة والاختيار.

يمكن الاستشهاد هنا بروح ما كتبه الإمام الشاطبي (وإن كان يتحدث عن الأصول، فإن كلامه ينطبق على التفسير الموضوعي): حيث يقرر أن "الشريعة مبنية على اعتبار المصالح"، وأن النصوص لا تُفهم إلا بضم بعضها إلى بعض لتخرج كلياً، وهو ما يفعله التفسير الموضوعي تماماً<sup>(3)</sup>.

(1) صلاح عبد الفتاح الخالدي، "التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق"، دار النفائس - الأردن، الطبعة الثانية 2000، ص 41.

(2) مصطفى مسلم، "مباحث في التفسير الموضوعي"، دار القلم - دمشق، الطبعة الرابعة 2005، ص 33.

(3) انظر: أبو إسحاق الشاطبي، "الموافقات"، تحقيق مشهور حسن آل سلبان، دار ابن عفان، المجلد الثاني (قسم المقاصد).

## 5. علاقته باتجاهات التفسير:

### 5.1. علاقته بالمنهج البيانية:

في علاقته بالمنهج البياني/الأدبي، يتجلى التفسير الموضوعي خصوصاً في الدراسات التي تعالج "فن القصص القرآني" أو "البناء الدرامي للسورة" أو "الأبعاد النفسية والرمزية في قصة معينة"، حيث يبدأ الباحث بجمع كل الآيات أو المقاطع المتعلقة بالقصة أو الموضوع، ثم يطبق عليها أدوات التحليل البلاغي والأسلوبي، فيلتقي المنهج الموضوعي مع المنهج البياني في موضوع واحد تُحلل عناصره الدلالية والفنية<sup>(1)</sup>.

### 5.2. علاقته بالتفسير الفقهي:

كثير من البحوث الموضوعية تدور حول قضايا الأحكام والسنن الاجتماعية والمقاصد الكلية، مثل موضوعات: الصبر، والشورى، والعدل، وحفظ الكرامة الإنسانية، حيث يُستقرأ مجموع الآيات المتصلة بالموضوع لاستنباط الأحكام والغايات<sup>(2)</sup>.

يعتمد التفسير الفقهي على استقراء النصوص في أبواب محددة، والموازنة بينها، وربط الجزئيات بأصول الشريعة ومقاصدها، وهو ذات المنطق الذي يعمل به التفسير الموضوعي، مع توسيع دائرة النظر من الحكم الجزئي إلى "البنية التصورية والقيمية" العامة<sup>(3)</sup>.

### 5.3. علاقته بالتفسير العلمي:

تشير الكتابات المنهجية إلى مسارين: مسار منضبط يستثمر التفسير الموضوعي في استقراء الآيات ذات الصلة بظاهرة كونية أو اجتماعية ثم يقارنها بالمعطيات العلمية الموثوقة لإبراز السنن والقيم، ومسار متساهل يحمل النص ما لا يحتمله من "تفاصيل علمية" دقيقة؛ لذا شدد عبد الستار سعيد ومصطفى مسلم وغيرهما على ضرورة مراعاة أصول التفسير واللسان العربي حتى لا يتحوّل التفسير الموضوعي إلى تأويل علموي قسري<sup>(4)</sup>.

### 5.4. علاقته بالتفسير الدعوي الواقعي:

من حيث الوظيفة الدعوية والواقعية، تبين دراسة "التفسير الموضوعي وعلاقته بالدعوة والدعاة إلى الله" أنّ هذا المنهج يمكن الدعاة من بناء خطاب قرآني متماسك يعالج قضايا الواقع - كالعلاقات الاجتماعية، والتعارف الإنساني، ومكافحة التعصب - من خلال استقراء الآيات ذات الصلة واستنباط القواعد الموجهة للسلوك الفردي

(1) انظر: البناء الدرامي في سورة طه - نموذج، مجلة كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، 2020، ص 120-135؛ وبحث "النفس النفسي في سورة يوسف - دراسة في التفسير الموضوعي النفسي"، مجلة Ulul Albab، 2021، ص 45-70.

(2) انظر: انظر نموذجاً: بحث "الصبر في القرآن الكريم وأثره في بناء الشخصية السليمة - دراسة موضوعية مقاصدية"، مجلة دراسات قرآنية، 2021، ص 101-130.

(3) انظر: مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص 355-365.

(4) انظر: عبد الستار فتح الله سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، ص 95-110؛ مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، ص 155-

والجماعي.<sup>(1)</sup>**خاتمة: نحو رؤية تركيبية**

- إن العلاقة بين التفسير الموضوعي وبقية المناهج هي علاقة "الجسد الواحد".
- التحليل: هو الهيكل العظمي والأعضاء (التأسيس).
  - المقارن: هو جهاز المناعة الذي ينقي الفهم من الأقوال الضعيفة (التمحيص).
  - الإجمالي: هو الجلد الذي يعطي الشكل العام (التصور الأولي).
  - الموضوعي: هو الروح التي تسري في هذا الجسد لتعطيه حركة وحياة في واقع الناس، وتعالج مشكلاتهم المعاصرة.

ولكي تنتقل من مجرد "نقل التفسير" إلى "صناعة المعرفة القرآنية" فلا بد من هذا المنهج المركب:

1. التحليل: لفهم المفردات بدقة.
2. المقارنة: لضبط التفسير عند الاختلاف.
3. التركيب الموضوعي: لصياغة الرؤية الكلية.



(1) انظر: مقال "التفسير الموضوعي وعلاقته بالدعوة والدعاة إلى الله"، مجلة الدراسات الإسلامية، المركز الجامعي، 2019، ص 90-105.

## المحور الثاني: البناء المنهجي والقواعد

4. أنواع التفسير الموضوعي.



5. قواعد التفسير الموضوعي  
وضوابطه العلمية.



6. خطوات التفسير الموضوعي.



## المحاضرة الرابعة

### أنواع التفسير الموضوعي

إنّ التفسير الموضوعي، بوصفه منهجاً علمياً حديثاً في الدراسات القرآنية، لم يتخذ صورة واحدة عند الباحثين، بل تفرّع إلى أنواع متعددة بحسب زاوية النظر إلى النص القرآني وطريقة التعامل معه. وقد أفرز هذا التنوع مدارس واتجاهات منهجية متميزة في التصنيف والتحليل، منها ما يتناول الموضوعات القرآنية الكلية، ومنها ما يركّز على الوحدة الموضوعية للسورة، ومنها ما يعالج الألفاظ والمصطلحات القرآنية دراسةً نسقية شاملة.

وقد اختلف الدارسون في تقسيم التفسير الموضوعي، وتوّعت التصنيفات الأكاديمية، غير أنّ أغلبهم يجمع على أنّ هذا التفسير يقوم على وحدة الموضوع، وأنّ الأنواع تمتاز بحسب نقطة الانطلاق في الدراسة. وقد خلّص طه جابر العلواني (1990م) ذلك بقوله: نتعدد صيغ التفسير الموضوعي بتعدد مداخل البحث في النص القرآني؛ فمرة يكون المدخل موضوعاً محدداً، ومرة تكون السورة وحدة موضوعية متكاملة، ومرة يكون المصطلح القرآني هو المدخل»<sup>(1)</sup>.

وبناءً على ذلك، يمكن تصنيف أنواع التفسير الموضوعي إلى ثلاثة أقسام كبرى:

1. التفسير الموضوعي المحوري (بالقضية أو الموضوع).

2. التفسير الموضوعي الوحدوي (بوحدّة السورة).

3. التفسير الموضوعي المصطلحي (بدراسة المفهوم القرآني).

وسنعرّف بكل نوع منها بالتفصيل، مبيّنين خصائصه وضوابطه.

**النوع الأول: التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني**

1. تعريفه

هو «دراسة لفظ قرآني أو مصطلح محدّد في القرآن الكريم، بجمع موارده المختلفة وتحليل استعمالاته، لاستخراج دلالاته المفهومية المتكاملة، وما يميّزه عن نظائره في اللغة والعقيدة»<sup>(2)</sup>.

2. منهجه

تمّ دراسة المصطلح القرآني وفق خطوات دقيقة كما حددها طه جابر العلواني في أصول التفسير الموضوعي<sup>(3)</sup>:

1. اختيار المصطلح القرآني (مثل: الإيمان، التقوى، الكفر، الفساد).

(1) العلواني، طه جابر، أصول التفسير الموضوعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 1990م، ص 35.

(2) العلواني، أصول التفسير الموضوعي، ص 72.

(3) المرجع نفسه، ص 75.

2. حصر جميع الآيات التي ورد فيها المصطلح بصيغ مختلفة.
  3. دراسة السياق اللغوي لكل موضع.
  4. تحليل العلاقات المفهومية بين المصطلح وغيره من المفاهيم القرآنية (كالعلاقة بين الإيمان والإسلام).
- استخراج المفهوم القرآني الخاص الذي يميز الكلمة في الاستعمال القرآني عن معناها اللغوي أو الاصطلاحي العام.

فالتفسير الموضوعي المصطلحي هو أن يتبع الباحث لفظة من كلمات القرآن الكريم ثم يجمع الآيات التي ترد فيها اللفظة أو مشتقاتها من مادتها اللغوية، وبعد جمع الآيات والإحاطة بتفسيرها يحاول استنباط دلالات الكلمة من خلال استعمال القرآن الكريم لها. وكثير من الكلمات القرآنية المتكررة أصبحت مصطلحات قرآنية. فكلمات: الأمة، الصدقة، الجهاد، الكتاب، الذين في قلوبهم مرض، المنافقون، الزكاة، أهل الكتاب، الربا، نجدها تأخذ وجوهاً في الاستعمال والدلالة.

فالمتبع لمثل هذا يخرج بلون من التفسير لأساليب القرآن الكريم في استخدام مادة الكلمة ودلالاتها. وقد سبقت الإشارة إلى أن كتب غريب القرآن، وكتب الأشباه والنظائر قد تضمنت هذا اللون من التفسير، وهي العمدة في مثل هذه الأبحاث.

إلا أن المؤلفات القديمة من هذا اللون بقيت في دائرة دلالة الكلمة في موضعها. ولم يحاول مؤلفوها أن يربطوا بينها في مختلف السور، فبقي تفسيرهم للكلمة في دائرة الدلالة اللفظية. أما المعاصرون الذين كتبوا في هذا اللون فقد تبعوا الكلمة وحاولوا الربط بين دلالاتها في مختلف المواضع فكان أشبه ما يكون باللون الثاني من التفسير الموضوعي.

### 3. خصائصه العلمية

- يبرز النسق المفهومي القرآني ويكشف عن عمق اللغة القرآنية.
- يجنب الباحث إسقاط المفاهيم الفلسفية أو الاصطلاحية على النص.
- يعدّ من أكثر أنواع التفسير الموضوعي دقةً في الضبط الدلالي.

### 4. نموذج:

وفيما يلي ننقل نموذجاً على هذا اللون من التفسير الموضوعي من كتاب الدامغاني "إصلاح الوجوه والنظائر": قال الدامغاني تحت مادة "خ ي ر": "خ ي ر" على ثمانية أوجه: المال، الإيمان، الإسلام، أفضل، العافية، الأجر، الطعام، الظفر والغنيمة.

فوجه منها الخير بمعنى المال، قوله سبحانه في سورة البقرة: {إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا} يعني مَالًا... الثاني: الخير يعني الإيمان. قوله تعالى في سورة الأنفال: {وَلَوْ عَلَّمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ} يعني لو علم الله فيهم إيماناً، الثالث: الخير يعني الإسلام. قوله تعالى في سورة البقرة: {مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ} يعني الإسلام...".

ومن المؤلفات في هذا النوع:

- مصطلح التقوى في القرآن الكريم، دراسة تحليلية - جامعة الأزهر<sup>(1)</sup>.
- مفهوم الحرية في القرآن الكريم لمحمد عمارة<sup>(2)</sup>.
- مفهوم السنن الإلهية في القرآن الكريم لعبد الكريم بكار<sup>(3)</sup>.

### النوع الثاني: التفسير الموضوعي للموضوع القرآني

#### 1. تعريفه

هو «جمع الآيات القرآنية التي تتناول موضوعاً واحداً من موضوعات العقيدة، أو الأخلاق، أو التشريع، أو الاجتماع، أو السنن الكونية، أو غيرها، ثم دراستها دراسة تحليلية استقرائية لاستخراج المفهوم القرآني الكامل لذلك الموضوع<sup>(4)</sup>».

ويعدّ هذا النوع أقدم أشكال التفسير الموضوعي وأكثرها شيوعاً في البحوث الأكاديمية المعاصرة.

#### 2. خطواته المنهجية

حدد محمد باقر الصدر (1980م) في المدرسة القرآنية أهم الخطوات المنهجية لهذا النوع على النحو التالي<sup>(5)</sup>:

1. تحديد الموضوع بدقة: كالإيمان، أو الجهاد، أو العدالة الاجتماعية.
  2. حصر الآيات المتعلقة بالموضوع في جميع سور القرآن.
  3. دراسة سياقات الآيات تحليلاً لغوياً وبلاغياً وسببياً (أسباب النزول).
  4. استنباط المفهوم القرآني الشامل للموضوع من خلال المقارنة بين الآيات.
- بناء النظرية القرآنية في ذلك المجال، إنسانياً أو اجتماعياً أو عقدياً.
- وتفصيل ذلك: أن يحدد الباحث موضوع ما يلحظ تعرض القرآن الكريم له بأساليب متنوعة في العرض والتحليل والمناقشة والتعليق.

فيتبع الموضوع من خلال سور القرآن الكريم، ويستخرج الآيات التي تناولت الموضوع، وبعد جمعها والإحاطة بتفسيرها يحاول الباحث استنباط عناصر الموضوع من خلال الآيات الكريمة، فينسق بين عناصره، ويقدم له بمقدمة حول أسلوب القرآن الكريم في عرض أفكار الموضوع، ويحاول أن يقسمه إلى أبواب وفصول ومباحث، ويستدل بالآيات القرآنية على كل ما يذهب إليه ويتحدث عنه مع ربط ذلك كله بواقع الناس ومشاكلهم ومحاولة حلها وإلقاء أضواء قرآنية عليها.

ويتجنب خلال بحثه التعرض للأقوال الجزئية في تفسير الآيات فلا يذكر القراءات، ووجوه الإعراب والنكات البلاغية إلا بمقدار ما تلقى أضواء على أفكار الموضوع الأساسية، ويعرض ما يتحدث عنه بأسلوب جذاب لتوضيح

(1) محمود، عبد الله، مصطلح التقوى في القرآن الكريم: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2005م، ص 5.

(2) عمارة، محمد، مفهوم الحرية في القرآن الكريم، دار الشروق، القاهرة، 1993م، ص 8.

(3) بكار، عبد الكريم، السنن الإلهية في القرآن الكريم، دار الفكر، دمشق، 1998م، ص 21.

(4) الزحيلي، وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر، دمشق، 1998م، ج 1، ص 11.

(5) الصدر، محمد باقر، المدرسة القرآنية، دار التعارف، بيروت، 1980م، ص 52-54.

مرامي الآيات ومقاصدها والحكمة الإلهية في عرض أفكار الموضوع بأساليب معينة واختيار ألفاظ محددة لها. وهذا اللون من التفسير الموضوعي هو المشهور في عرف أهل الاختصاص، وإذا أطلق اسم "التفسير الموضوعي" فلا يكاد ينصرف الذهن إلا إليه.

### 3. خصائصه:

- شمولية الطرح: إذ يعالج جميع النصوص القرآنية التي تتعلق بالموضوع، مما يجنب الباحث الانتقائية أو التجزيئية.
  - الترابط النسقي: لأن الآيات تُقرأ ضمن شبكة متكاملة من العلاقات الدلالية.
  - الواقعية التطبيقية: كونه يقدم تصوراً قرآنياً لقضايا الحياة والإنسان والمجتمع.
- ### 4. نماذجه التطبيقية:

كثرت المؤلفات قديماً وحديثاً في هذا اللون من التفسير الموضوعي فما كتب: إعجاز القرآن، والناسخ والمنسوخ في القرآن، وأحكام القرآن، وأمثال القرآن، ومجاز القرآن. وكذلك الموضوعات المختلفة المعاصرة: المتعلقة بمجالات المعرفة المختلفة حيث ربطها الباحثون بالقرآن الكريم ونظروا بمنظاره إلى هذه المجالات وكيفية البحث عنها، سواء ما تعلق بالكون أو الإنسان، أو ما تعلق بالغيب. من أبرز الدراسات التطبيقية لهذا النوع:

- التفسير الموضوعي للقرآن الكريم لعماد الدين خليل، الذي تناول موضوع «الإنسان في القرآن الكريم»<sup>(1)</sup>.
- المرأة في القرآن الكريم ل بنت الشاطي، الذي عرض معالجة القرآن لقضايا المرأة بوصفها موضوعاً محورياً<sup>(2)</sup>.
- القرآن وقضايا الإنسان المعاصر ل محمد الغزالي، الذي استخدم المنهج الموضوعي لتأصيل رؤية قرآنية شاملة للحياة الاجتماعية والسياسية<sup>(3)</sup>.

## النوع الثالث: التفسير الموضوعي للسورة القرآنية

### 1. تعريفه:

هو «دراسة السورة القرآنية كوحدة موضوعية متكاملة، تُكشف من خلالها الروابط الداخلية بين آياتها، والمقاصد العامة التي تنتظمها من أولها إلى آخرها»<sup>(4)</sup>. ويُعرف أحياناً باسم التفسير البنائي للسورة. وهذا اللون شبيه باللون الثاني إلا أن دائرة هذا اللون أضيق من دائرة سابقه.

(1) خليل، عماد الدين، التفسير الموضوعي: منهج ومثال، دار الفكر، دمشق، 1991م، ص 45.  
(2) عبد الرحمن، عائشة (بنت الشاطي)، المرأة في القرآن الكريم، دار المعارف، القاهرة، 1978م، ص 12.  
(3) الغزالي، محمد، نحو تفسير موضوعي للقرآن الكريم، دار الشروق، القاهرة، 1992م، ص 9.  
(4) دراز، محمد عبد الله، النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن الكريم، دار القلم، بيروت، ط6، 1990م، ص 88.

حيث يبحث في هذا اللون عن الهدف الأساسي في السورة الواحدة، ويكون هنا الهدف هو محور التفسير الموضوعي في السورة.

### 2. منشؤه:

تعود جذور هذا الاتجاه إلى التنبهات القديمة حول مناسبات الآيات والسور، كما في مؤلفات البقاعي (ت 885هـ) الذي ألف كتابه نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، محاولاً إثبات وحدة النسق القرآني على مستوى السورة.<sup>(1)</sup>

ولم يظفر هذا اللون من التفسير الموضوعي بعناية المفسرين القدماء بل جاء في ثنايا تفاسيرهم الإشارة إلى بعض أهداف السور وخاصة القصيرة منها، وكذلك التوخي لوجه المناسبة بين مقاطع بعض السور، كما فعل الفخر الرازي في تفسيره الكبير، وكذا فعل البقاعي في نظم الدرر، وعبد الحميد الفارهي في كتابه نظام القرآن. غير أن هذا الاتجاه لم يُعتبر تفسيراً موضوعياً بالمعنى الاصطلاحي إلا في القرن العشرين، حين أعاد الشيخ محمد عبد الله دراز (ت 1958م) طرحه في رسالته النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن الكريم، مؤكداً أن كل سورة تقوم على محور مركزي تدور حوله معانيها.<sup>(2)</sup>

أما في العصر الحديث فقد كان سيد قطب مولعاً بعرض أهداف وأساسيات كل سورة، قبل البدء في تفسيرها، وبيان شخصية كل سورة وملاحظاتها المتميزة عن بقية السور. والأساليب المتبعة في عرض أفكارها. فيعتبر كتابه "في ظلال القرآن" نموذجاً جيداً وبخاصة مقدمة تفسيره لكل سورة، وكذلك الطاهر بن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير.

كما كتب غيره ممن جاء بعده مستفيداً من منهجها، كما فعل إبراهيم زيد الكيلاني في كتابه "تصور الألوهية كما تعرضه سورة الأنعام"، وكتابه "معركة النبوة مع المشركين" أو: قضية الرسالة كما تعرضها سورة الأنعام وبينها القرآن الكريم.

### 3. منهجه التحليلي:

يقوم التفسير الموضوعي بالسورة على الخطوات الآتية:

1. تحديد محور السورة أو موضوعها المركزي.
  2. تحليل البنية الداخلية للسورة من حيث ترتيب المقاطع والآيات.
  3. بيان العلاقة بين مطلع السورة وختامها، لكونهما يحددان مقصدها العام.
  4. استخراج الوحدة الموضوعية التي توحد أجزائها.
  5. ربط السورة بسياقها الكلي داخل القرآن.
- وطريقة البحث في هذا اللون هو: أن يستوعب الباحث هدف السورة الأساسي، أو أهدافها الرئيسية، ثم

(1) البقاعي، إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م، ج 1، ص 7.

(2) دراز، محمد عبد الله، النبأ العظيم، ص 90.

يبحث عن سبب النزول للسورة أو الآيات التي عرضت الموضوع الأساسي للسورة، ثم ينظر إلى ترتيب نزول السورة من بين السور المكية أو المدينة، ثم يدرس الأساليب القرآنية في عرض الموضوع والمناسبات بين مقاطع الآيات في السورة. وسيجد الباحث أن لكل سورة شخصيتها المستقلة وأهدافها الأساسية. فمن المعلوم أن السور المكية قد عرضت أسس العقيدة الإسلامية الثلاثة بشكل مفصل: الألوهية، الرسالة، البعث بعد الموت، لذا يمكن أن يتناول الباحث في كل سورة مكية أحد الجوانب الثلاثة من العقيدة، كما اشتمل كثير منها على الحث على أمهات الأخلاق والتنفير من مردوها.

#### 4. مميزات:

- يبرز الإعجاز البنائي للسورة القرآنية.
- يسهم في فهم السياق الكلي للآيات.
- يربط بين المعاني الجزئية والمقصد العام للوحي.

#### 5. أبرز الدراسات التطبيقية:

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي.
- النبأ العظيم لعبد الله دراز.
- الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم لمحمد الغزالي.
- التفسير البنائي للسور المكية لمحمد عبد الله دراز، إعداد وتحقيق دار الفكر، دمشق.

#### أنواع أخرى فرعية للتفسير الموضوعي

إلى جانب الأنواع الثلاثة الكبرى، اقترح بعض الباحثين تقسيمات فرعية بحسب ميدان الدراسة، منها:

1. التفسير الموضوعي التاريخي: يدرس تطور المفاهيم أو التشريعات عبر مراحل النزول (كالتدرج في تحريم الخمر).
2. التفسير الموضوعي المقاصدي: يبحث في مقاصد القرآن الكلية من خلال استقراء موضوعاته الكبرى (كالعدل، والرحمة، والكرامة).
3. التفسير الموضوعي المقارن: يقارن بين معالجة القرآن للموضوع نفسه ومعالجته في الكتب السماوية السابقة أو الفكر الإنساني<sup>(1)</sup>.

#### التقييم المنهجي لأنواع التفسير الموضوعي

كل نوع من الأنواع السابقة يسهم في بناء الفهم الشامل للقرآن، لكن تكاملهما يحقق ما يسميه العلواني «الوحدة البنائية للخطاب القرآني»<sup>(2)</sup>.

فالتفسير الموضوعي بالقضية يقدم النظرة الشمولية الأفقية، والتفسير بالسورة يقدم النظرة البنيوية الداخلية،

(1) الفاسي، عبد السلام، التفسير الموضوعي المقاصدي: منهجية مقترحة، مجلة الدراسات القرآنية، العدد 7، الرباط، 2012م، ص 44.

(2) العلواني، أصول التفسير الموضوعي، ص 80.

والتفسير بالمصطلح يقدّم النظرة المفهومية الدقيقة.  
واجتماع هذه الأنواع الثلاثة يحقق ما يمكن تسميته بـ التفسير الموضوعي التكاملي، الذي يجمع بين النظر الكلي والنظر التحليلي في آنٍ واحد.



## المحاضرة الخامسة

### خطوات التفسير الموضوعي

تُعد الخطوات المنهجية للتفسير الموضوعي حجر الأساس في بناء هذا اللون من التفسير، إذ إن التفسير الموضوعي ليس تجميعاً اعتباطياً للآيات، وإنما هو منهج علمي منظم يهدف إلى الكشف عن الرؤية القرآنية الكلية في موضوع محدد. وقد تباينت محاولات العلماء في تحديد خطواته، إلا أن أغلبهم - من أمثال فهد الرومي، ومحمد باقر الصدر، وعبد الحميد طهماز، ومحمد الراوي - يجمعون على مراحل محددة تُدرج من تحديد الموضوع إلى تقويم النتائج وربطها بالواقع.

#### 1. تحديد الموضوع وضبط المفهوم

تُعد هذه المرحلة المدخل الأساس للدراسة، إذ إن الخطأ في تحديد الموضوع يؤدي إلى اضطراب النتائج. ويُشترط في الموضوع أن يكون محددًا، قرآنياً في أصله، قابلاً للاستقراء، ومناسباً لمجم البحث. وقد نبه محمد باقر الصدر إلى أن «الخطوة الأولى في التفسير الموضوعي هي تحديد المفهوم المراد دراسته بدقة، منعاً للتشويش بين المفاهيم القرآنية المتقاربة».<sup>(1)</sup>

بعد اختيار الموضوع، يجب تحديد المصطلحات المكونة له لغوياً واصطلاحياً وقرآنياً. فمثلاً، في موضوع «الحرية في القرآن» ينبغي تحديد معنى الحرية لغة، ثم بيان دلالاتها الشرعية في ضوء الاستعمال القرآني، تمييزاً لها عن المفهوم الغربي الحديث.

ويُستعان في ذلك بكتب اللغة ك مفردات الراغب الأصفهاني، وكتب المصطلحات القرآنية ككتاب دراسة المصطلح القرآني لمحمد داود.

#### 2. الاستقراء الشامل للآيات القرآنية

الخطوة الثانية هي جمع جميع الآيات المتعلقة بالموضوع. وهذا الجمع لا يقتصر على الألفاظ المباشرة، بل يشمل كل ما له علاقة بالمعنى أو المفهوم. ففي دراسة «العدالة في القرآن» تُجمع آيات القسط والظلم والميزان والحق.

ويستخدم في ذلك المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، أو البرامج الحاسوبية الحديثة. ويجب أن يكون الجمع استقراءياً تاماً، لأن إغفال آية واحدة قد يؤدي إلى خلل في الصورة الكلية.

وقد أكد فهد الرومي أن «الاستقراء التام هو ركن المنهج الموضوعي، إذ لا يمكن بناء رؤية كلية على جزئية

(1) المدرسة القرآنية، ص 87.

ناقصة».(1)

بعد الجمع، تُرتب الآيات ترتيباً علمياً وفق منهج محدد، إما حسب السور، أو وفق النزول، أو حسب المحاور الموضوعية الجزئية.  
فمثلاً في موضوع «الإنفاق»، يمكن تقسيم الآيات إلى: الإنفاق في سبيل الله، والإنفاق في الأسرة، والإنفاق في التكافل الاجتماعي.

### 3. دراسة السياقات القرآنية

تمثل هذه المرحلة الأساس في فهم دلالات الآيات، لأن المعنى القرآني لا يفهم إلا في سياقه. والسياق نوعان:

1. السياق الداخلي (النصي): أي دراسة موقع الآية داخل السورة، ومعرفة العلاقة بين المقطع الذي وردت فيه وما قبله وما بعده، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة:256)، فلا تُفهم إلا في سياقها بعد آيات القتال، حيث يبين النص حدود الإكراه في مجال العقيدة.
2. السياق الخارجي (الواقعي) : ويشمل أسباب النزول، وظروف المجتمع زمن التنزيل، والمقصد العام للسورة.

فآية الربا في سورة البقرة لا يمكن فهمها دون معرفة تطور التحريم تدريجياً في المجتمع المدني. وقد أشار ابن عاشور إلى أن «السياق هو ميزان المعاني في كتاب الله، وبه تبين مناسبات الآيات بعضها لبعض».(2)

### 4. التحليل الموضوعي للآيات

وهي المرحلة المحورية في المنهج، إذ ينتقل فيها من الجمع إلى التحليل، تُفسر كل آية تفسيراً لغوياً وبيانياً وموضوعياً في ضوء السياق، مع الرجوع إلى أمهات التفاسير مثل جامع البيان للطبري، والقرطبي، وابن كثير، والتحرير والتنوير لابن عاشور.  
ثم تُستخلص المعاني الجزئية والدلالات المتنوعة، وتُقارن ببعضها لاكتشاف أوجه التوافق والتكامل. فعند دراسة «مفهوم الجهاد»، تبرز الآيات الأولى المكية بعده التربوي، والمدنية بعده التشريعي، ومن خلال المقارنة يظهر التدرج المقصود في بناء المفهوم.  
وفي هذه المرحلة يُراعى الربط بين النصوص المتشابهة، وجمع المطلق والمقيد، والعام والخاص، حتى تتضح الصورة الكلية.  
وقد لخص الصدر هذه المرحلة بقوله: «هي عملية تركيب عقلائي للمعطيات القرآنية الجزئية في نظرية كلية

(1) دراسات في التفسير الموضوعي، ص 45.

(2) التحرير والتنوير، 34/1.

## 5. التركيب وبناء الرؤية الكلية

بعد التحليل، ينتقل الباحث إلى مرحلة التركيب، أي بناء التصور القرآني الشامل للموضوع، ويتم ذلك بجمع النتائج الجزئية في إطار موحد يبرز وحدة الاتجاه القرآني.

ويحاول الباحث أن يستنبط العناصر الأساسية للموضوع من خلال توجيهات النصوص التي أحاط بها أو استنبطها من النصوص المتعلقة بالموضوع، وللباحث أن يقدم بعض العناصر الرئيسية على غيرها، إن وجد أن طبيعة البحث تقتضي ذلك أو أن تسلسل الأفكار المنطقي يلزم هذا التقديم أو التأخير.

ثم يلجأ الباحث إلى طريقة التفسير الإجمالي في عرض الأفكار في بحثه ويحاول أن لا يقتصر على دلالة الألفاظ اللغوية وإنما يستشف الهدايات والإرشادات من خلال النصوص، كما يستدل على ما أشارت إليه الآيات الكريمة بالأحاديث النبوية الشريفة ويدعم كل ذلك بفهم الصحابة رضوان الله عليهم لنصوص آي الذكر الحكيم.

ويوجه ويعلل ويشرح ويناقش في ضوء التوجيهات القرآنية والنبوية، وإن وجد ما يوهم التناقض بين بعض النصوص التي تناولت الموضوع فلا بد من إزالة هذا الوهم، وإبراز الحكمة الإلهية في وجود مثل هذه النصوص. ويجمع المادة العلمية للموضوع من غير التفاسير والشروح من مظانها حسب موضوع البحث سواء الشرعية منها أو غير الشرعية، وذلك لتكتمل الفائدة من الدراسة وتصل لأعلى إمكانية علمية متاحة.

وفي هذه المرحلة تُستخرج القواعد العامة التي تحكم الموضوع، مثل قاعدة التوازن في الإنفاق، أو قاعدة التوسط في الحرية، أو قاعدة العدالة في الحكم، وتُستنبط المقاصد الكلية التي أرادها القرآن في تناول الموضوع، كتحقيق العدل، وإقامة التوحيد، وصيانة الكرامة الإنسانية.

ويرى دراز أن هذه الخطوة تكشف عن «النسق الداخلي للقرآن، حيث يؤدي بعضه إلى بعض، وتتناسق أجزاؤه في غاية واحدة».(2)

## 6. الربط بالواقع وتقويم النتائج

تُختتم الدراسة بمرحلة الربط بين التصور القرآني والواقع المعاصر. وفيها يقارن الباحث بين ما عرضه القرآن من مبادئ وقيم، وبين ما يعيشه الناس من ممارسات أو أنظمة. فالتفسير الموضوعي لا يقف عند حدود البيان، بل يتجاوزها إلى الهداية والتقويم والتجديد الحضاري.

وليكن هدف الباحث في كل ذلك: إبراز حقائق النصوص الشرعية، وعرضها بشكل لافت للنظر مع ذكر حكمة التشريع وجماله ووفائه بحاجات البشر وملاءمته للفطرة السليمة وإطلاقه للطاقت الإيجابية في الإنسان.

وفي هذه المرحلة أيضاً يُراجع الباحث مسار بحثه للتأكد من سلامة المنهج واستيعاب النصوص وتوازن

(1) المدرسة القرآنية، ص 102.

(2) النبأ العظيم، ص 58.

النتائج.

وقد أكد محمد الراوي أن «القيمة الحقيقية للتفسير الموضوعي تظهر في قدرته على تقديم حلول قرآنية واقعية لمشكلات العصر»<sup>(1)</sup>.

### خاتمة:

يتضح من خلال هذه الخطوات أن التفسير الموضوعي منهج علمي متكامل يمر بمراحل دقيقة تبدأ بتحديد الموضوع وتنتهي بتطبيق نتائجها على الواقع. فهو يجمع بين الدقة المنهجية في التعامل مع النص القرآني، والقدرة على استنباط الرؤية الحضارية المتكاملة التي يقدمها الوحي الإلهي للإنسان والمجتمع. وبذلك يصبح التفسير الموضوعي أداة مركزية في تجديد الفكر الإسلامي، وتفعيل القرآن في واقع الأمة.



(1) التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص 211.

## المحاضرة السادسة

### قواعد وضوابط التفسير الموضوعي

يُعدّ التفسير الموضوعي من أبرز المناهج التفسيرية الحديثة التي سعت إلى تقديم فهم شامل للقرآن الكريم من خلال دراسة القضايا الكبرى دراسةً تجمع بين الاستقراء والتحليل والتركيب، وتكامل فيها الدلالات الجزئية ضمن رؤية كلية. غير أنّ هذا المنهج - مع ما له من مزايا - لا يمكن أن يثمر نتائج علمية دقيقة إلا إذا التزم الباحث بمجموعة من الضوابط المنهجية التي تضبط مساره وتمنع الانحراف في الفهم أو التوظيف.

وتمثّل قواعد التفسير الموضوعي الإطار المنهجي الحاكم لكل مراحل البحث: من اختيار الموضوع، وجمع الآيات، وتحليلها، إلى بناء النتائج وتنزيلها على الواقع، بحيث تضمن سلامة الاستنباط وصحة نسبة "التصور الكلي" إلى القرآن الكريم.

وقد أشار إلى أهمية هذه القواعد والضوابط عدد من الباحثين، من أبرزهم: فهد الرومي، ومحمد باقر الصدر، وعبد الستار أبو غدة، وابن عاشور.<sup>(1)</sup>

يتفق منظرو التفسير الموضوعي على أن المقصود بـ "قواعد المنهج" هو المبادئ الضابطة لكل خطوة من خطوات البحث الموضوعي، بحيث تُحوّل "الاجتهاد الفردي" إلى عمل منهجي يمكن تقويمه وإعادة البناء عليه.<sup>(2)</sup>

وتنوع هذه القواعد - في ضوء المدونات الأساسية - على ثلاث حلقات مترابطة: قواعد ما قبل النص (اختيار الموضوع، وضبط الإشكالية)، وقواعد التعامل مع النص (الحصر والاستقراء، السياق، الدلالة)، وقواعد ما بعد النص (بناء النتائج، والهيكلية، والتنزيل على الواقع).

تنوع هذه القواعد والضوابط إلى خمس فئات كبرى: قواعد وضوابط علمية، ومنهجية، ودلالية، ومقاصدية، وقواعد وضوابط واقعية وتطبيقية.

#### 1. القواعد والضوابط العامة

##### 1.1. تحديد الموضوع وضبط المصطلح

من أولى الخطوات أن يبدأ الباحث بتحديد عنوان الموضوع وضبط حدوده وأبعاده في آيات القرآن قبل الشروع، حتى يتكوّن لديه "تصور أولي" يوجّه خطوات الجمع والتحليل لاحقاً.

ويقوم بضبط المفهوم القرآني محل الدراسة؛ إذ لا يصح الخوض في قضية دون تبين حدودها الاصطلاحية

(1) انظر: فهد الرومي، دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص 45-46؛ محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، ص 18؛ عبد الستار

أبو غدة، المدخل إلى التفسير الموضوعي، ص 22-27؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير 32/1.

(2) انظر: مقال: "قواعد المنهج في التفسير الموضوعي"، موقع إسلام ويب، 2022/9/10 م

واللغوية. فالمفسر الموضوعي ينبغي أن يفرق بين المفهوم القرآني الخاص والمفهوم اللغوي العام.<sup>(1)</sup> ويفضل للباحث استخدام الألفاظ القرآنية كعناوين، لأن اللفظ القرآني يحمل "شحنة دلالية" خاصة لا يؤديها المرادف البشري.

كما يجب الحذر من التعميم في اختيار الموضوعات مثل "الحرية" أو "العدالة" دون ضبط لغوي واصطلاحي دقيق.<sup>(2)</sup>

وأخطر ما يواجه التفسير الموضوعي المعاصر هو "استيراد المشكلات والمصطلحات" من الفكر الغربي أو الشرقي، ثم محاولة إيجاد "غطاء شرعي" لها من القرآن. ويتعين أن يكون الموضوع قابلاً للاستقراء النصي وتتبع آياته وإحكام صلته بمباحث القرآن، على أن يكون تحديد الحدود سابقاً على الجمع حتى لا تتسع الدائرة بلا ضابط.<sup>(3)</sup> وينبغي أن يكون الموضوع القرآني منبثقاً من داخل حقول القرآن (الإيمان، العبادات، الأخلاق، السنن، القصص، المصطلحات...) لا مفروضاً عليه من خارج، وأن يُراعى في اختياره: أصالته القرآنية، وإمكان استقراء آياته، وجدواه في معالجة قضايا الأمة.<sup>(4)</sup>

الضابط هنا: "يجب أن يكون الموضوع نابعاً من رحم القرآن، أو أن يكون مشكلة واقعية تُعرض على القرآن، لا أن يكون مصطلحاً فلسفياً نحاول حشر الآيات فيه قسراً". مثلاً: لا يصح أن نكتب بحثاً بعنوان "الاشتراكية في القرآن" أو "الديمقراطية في القرآن" كمصطلحات حديثة، لأنك ستضطر ليّ أعناق النصوص لتوافق المذهب الوافد. بل ابحث عن "العدالة الاجتماعية" أو "الشورى".<sup>(5)</sup>

## 1.2 الاستقراء الشامل للنصوص

الاستقراء هو عماد التفسير الموضوعي؛ فلا يصح بناء نظرية قرآنية في موضوع معين دون استقصاء جميع الآيات المتصلة به دلالةً أو لفظاً.<sup>(6)</sup> ويستعين الباحث في ذلك بالمفهرسات القرآنية مثل المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي.

ثم يرتبها ترتيباً منهجياً يراعي طبيعة النزول ومراحل التشريع، مما يفيد في تتبع تدرج البناء الموضوعي، مع الانتباه للآيات التي تشير إلى جوانب الموضوع بصفة ضمنية.<sup>(7)</sup>

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 33/1.

(2) الرومي، دراسات في التفسير الموضوعي، ص 49.

(3) انظر: مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، 2005، ص 37.

(4) انظر: عبد الستار فتح الله سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2005م.

(5) انظر: يوسف القرضاوي، "كيف نتعامل مع القرآن العظيم"، دار الشروق - القاهرة، الطبعة الثالثة 2000، ص 275.

(6) انظر: الطبري، جامع البيان، 15/1.

(7) انظر: مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، 2005، ص 37.

ويجب تخلية ذهن من الأحكام المسبقة قبل البدء في جمع الآيات وتفسيرها، يوضح الدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي هذا الشرط النفسي والعقلي: "على الباحث أن يتجرد من الهوى، ومن مقرراته الذهنية السابقة... فلا يجعل القرآن تابعاً لرأيه، بل يجعل رأيه تابعاً للقرآن... ومن دخل القرآن ليؤيد مذهبه، وجد فيه ما يؤيد مذهبه ظاهرياً (عن طريق التأويل الفاسد)، لكنه حُرْم من الهداية الحقيقية".<sup>(1)</sup>

### 1.3. الاعتماد على المأثور قبل الاجتهاد

ينبغي أن يُقدّم التفسير بالمأثور - من أقوال الصحابة والتابعين - على الاجتهاد العقلي أو اللغوي، لأنّ المأثور يمثل الضبط الشرعي الأول لدلالات القرآن.<sup>(2)</sup> ثم يأتي دور الاجتهاد التحليلي في ضوء اللغة والسياق.

## 2. القواعد والضوابط النرجية

### 2.1. مراعاة السياقين الداخلي والخارجي

يجب أن يفهم النص في ضوء سياقه الداخلي (السباق والخاق) وسياقه الخارجي (أسباب النزول، المرحلة المكية أو المدنية). قال القرطبي: «الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، غير أنّ معرفة السبب تُعين على الفهم الصحيح».<sup>(3)</sup>

### 2.2. التوازن بين الجزئي والكلّي

التفسير الموضوعي لا يلغي التفسير التجزيئي، بل يُكمله. فكل آية يجب أن تُفهم في ضوء مجموع الآيات، دون أن تُسلب خصوصيتها السياقية. ويشير الشاطبي إلى هذا بقوله: «الجزئيات في الشرع ترجع إلى كلياتها، فلا يفهم جزء إلا في ضوء كليته».<sup>(4)</sup>

### 2.3. منهجية التركيب والترجيح

بعد استقراء النصوص وتحليلها، يجب الانتقال إلى مرحلة التركيب الموضوعي، حيث تُدمج الدلالات الجزئية في بناء واحد، مع مراعاة الترجيح بين المعاني عند التعدد.<sup>(5)</sup> ويجب أن تكون عملية الترجيح قائمة على معايير أصولية معتبرة، مثل قوة الدليل، والسياق، ومقاصد الشريعة.

## 3. القواعد والضوابط الدلالية والهيكلية

### 3.1. تحرير الدلالات اللغوية والبلاغية

(1) صلاح عبد الفتاح الخالدي، "التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق"، دار النفائس - الأردن، الطبعة الثانية 2000، ص 58-59.

(2) انظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص 11

(3) انظر: الجامع لأحكام القرآن، 48/1.

(4) الموافقات، 64/2.

(5) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 56/1.

يُبنى الفهم الموضوعي على أساس لغوي متين. فلا بد من الرجوع إلى كتب اللغة وأصول البيان في تحديد دلالة المفردات، كما فعل ابن فارس في مقاييس اللغة، وابن منظور في لسان العرب. فمثلاً دراسة مفهوم "الإيمان" أو "الطاعة" تقتضي تحليل جذورها اللغوية قبل النظر في دلالاتها التشريعية.

التفسير الموضوعي ليس "خواطر أدبية" مفتوحة. اللغة هي الوعاء الذي نزل به الوحي، ولا يجوز تجاوز دلالات الألفاظ العربية تحت مسمى "التجديد" أو "القراءة المعاصرة".

فلا يحلّ اللفظ ما لا يحتمله؛ قد يعجب الباحث بفكرة علمية حديثة (مثل الانفجار العظيم)، فيذهب لآية (الرتق والفتق) ويجزم بأن الآية تتحدث عن هذه النظرية بتفاصيلها. الضابط هنا: "الوقوف عند دلالة اللفظ في لسان العرب وقت النزول، وعدم تحميله اصطلاحات علمية حادثة إلا بقريضة قاطعة".

يُوصل الإمام الشاطبي لهذه القاعدة المنهجية الكبرى (التي تحكم التفسير الموضوعي): "إنه [أي القرآن] عربي، فلا يُطلب فهمه إلا من هذه الجهة... فمن أراد تفهمه فن جهة لسان العرب يُفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة." (1)

### 3.2 الاستعانة بالسنة النبوية كـ "محدد دلالي"

السنة هي المفسر التطبيقي الأول للقرآن. إهمال السنة في التفسير الموضوعي يؤدي إلى نتائج "قرآنية نظرية" تصادم التطبيق النبوي. الضابط: "لا يصح تفسير موضوع قرآني بمعزل عن التطبيقات النبوية له".

يؤكد الدكتور مصطفى مسلم على هذه الجزئية: "ولا يستغني الباحث في التفسير الموضوعي عن السنة النبوية؛ فهي التي تفصل مجمله، وتقيده مطلقه... وإهمالها يؤدي إلى فهم قاصر أو منحرف للنص القرآني" (2).

### 3.3 دراسة السياق الدلالي للموضوع

التحليل الموضوعي لا يقتصر على المفردة القرآنية بل يشمل تركيبها في السياق الكلي؛ لأنّ المعنى قد يتغير بتغير البنية التركيبية. يقول ابن عاشور: «سياق الكلام من أعظم القرائن في بيان المراد» (3).

### 3.4 بناء التصور والهيكلة

بعد الإحاطة بمعاني الآيات مجتمعة تُستنبط العناصر الأساسية للموضوع في ضوء توجيهات النصوص، مع تقديم ما يقتضيه البناء المنطقي وتأخير ما سواه، وإزالة ما يتوهم من تعارض بين الآيات المتعلقة بالموضوع.

ويقوم الباحث ببناء هيكل بحثي واضح يبين المنهج قبل التفصيل عند تشعب الموضوع؛ بتقسيمه إلى أبواب وفصول ومباحث وفق عناصره الكبرى والفرعية والجزئية المستنبطة من النص القرآني (4).

ويوظف العرض الإجمالي عند تحرير النتائج، وعدم الاقتصار على الدلالات المعجمية، بل استكشاف الهدايات والمعاني الكلية واستدعاء ما تدل عليه السنة وفهم السلف لتقوية الاستنباط الموضوع.

(1) أبو إسحاق الشاطبي، "المواقفات"، تحقيق مشهور حسن آل سلمان، دار ابن عفان، المجلد الثاني، ص 105.

(2) مصطفى مسلم، "مباحث في التفسير الموضوعي"، دار القلم - دمشق، ص 29.

(3) انظر: التحرير والتنوير، 31/1.

(4) انظر: مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، 2005، ص 38.

#### 4. القواعد والضوابط القاصرة

##### 4.1. تحديد غاية العرض العلي:

إبراز حقائق القرآن وعرضها عرضاً يبيّن مقروناً بحكمها وآثارها، مع خاتمة موجزة تلخص النتائج وتبين درجتها.

والتأكيد في كل المراحل على تكامل المناهج، وأنّ التحليلي قاعدة انطلاق لازمة للموضوعي، اتقاءً للخلل الناشئ عن ضعف في فهم الجزئيات قبل تركيب الصورة الكلية.<sup>(1)</sup>

ويربط بين التحليل الدلالي للآيات وبين مقاصد الشريعة وسنن الله في الأنفس والآفاق، مؤكداً أن من أهداف التفسير الموضوعي بناء "تصورات وافية لمقاصد القرآن" في مجالات الإيمان والأخلاق والاجتماع وال عمران.<sup>(2)</sup>

##### 4.2. مراعاة المقاصد الشرعية العامة

لا يصح أن يُستخرج معنى موضوعي يناقض مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. والمقاصد هنا تُعدّ مرجعاً معيارياً للتفسير، كما قرّر الشاطبي أن "الشريعة كلّها ترجع إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد".<sup>(3)</sup>

##### 4.3. الكشف عن الغاية التشريعية للنص

من مقتضيات التفسير الموضوعي أن يربط الباحث بين الدلالة النصية والغاية التي تستهدفها. فمثلاً دراسة "الإِنْفَاقِ فِي الْقُرْآنِ" لا تكتمل دون بيان حكمته في تركية النفس وإصلاح المجتمع.<sup>(4)</sup>

#### 5. القواعد والضوابط الواقعية والتطبيقية

##### 1. تنزيل النتائج على الواقع

الغاية من التفسير الموضوعي ليست نظرية فقط، بل عملية أيضاً، أي أن تتحول النتائج إلى أدوات لفهم الواقع ومواجهته. ويُشترط في هذا التنزيل ألا يحلّل النص ما لا يحتمل، بل يُراعى مقصده الأصلي ضمن الضوابط الشرعية.<sup>(5)</sup>

##### 2. الحذر من الإسقاط الأيديولوجي

من أكبر الأخطاء المنهجية أن يُسقط على النص فهمٌ معاصر مسبق دون استدلال دلالي صحيح. ويؤكد

(1) المرجع نفسه، ص 32.

(2) انظر: عبد الستار فتح الله سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، دار التوزيع والنشر الإسلامية.

(3) انظر: الموافقات، 7/2.

(4) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 147/3.

(5) انظر: الرومي، دراسات في التفسير الموضوعي، ص 112.

فهد الرومي أنّ من مهام الباحث "أن يوازن بين مقتضيات العصر وثوابت النص، دون أن يُسخر القرآن لخدمة المذاهب الفكرية".<sup>(1)</sup>

### 3. الشفافية والتوثيق العلمي

يجب أن يصرّح الباحث بمصادره وأدواته، وأن يوثق كل قولٍ نقلي أو اجتهادي توثيقاً دقيقاً داخل النص أو في الحواشي. وقد نص ابن تيمية على أنّ «من فسّر القرآن برأيه فقد أخطأ، وإن أصاب المعنى»<sup>(2)</sup>، وهو تنبيه إلى ضرورة الانضباط العلمي والرجوع إلى الأصول.

## 6. ملاحظات

1. على الباحث في التفسير والحديث الموضوعي أن يجعل عناوين الأبواب والفصول من المادة القرآنية فيه، وأما المصدر الآخر فدوره التوضيح والبيان والاستدلال وذلك حفاظاً على قرآنية الموضوع.
- وكذلك أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة اللغة، فكلها مادة للشرح والتوضيح والترجيح، ولا تشكل عناصر الموضوع الأساسية.
2. على الباحث أن يلتزم بالمنهج الصحيح، وذلك بإبعاد الروايات الضعيفة والإسرائيليات والقصص التاريخي عند عرض الموضوع وتركيز الجهد لاستنطاق النصوص الكريمة على قواعد اللغة والأساليب البيانية، ودقة الاستنباط منها.
3. تجنب الحشو والاستطراد في التعليق وأن يقتصر الباحث على المادة العلمية التي تنتجها النصوص وما يدعم ذلك دعماً مباشراً من المصادر المتخصصة الأخرى، وأن يكون على ثقة مطلقة بحقائق الوحي والقيم القرآنية والهدي النبوي.
4. عند الحاجة إلى شرح كلمة غريبة أو توجيه قراءة، أو إبراز نكتة بلاغية، أو تخرّيج حديث أثناء عرض أحد عناصر الموضوع، يجعل ذلك تعليقاً في الحاشية من غير استطراد يخل بتسلسل الأفكار وتعاقب الفقرات وسلاسة الأسلوب وإشراق البيان.
5. لا بد للباحث في الدراسات الموضوعية أن لا يتعجل في إصدار الأحكام والنتائج إلا بعد شمولية البحث، كما يجب عليه إدراك المهمة الأساسية للقرآن الكريم، وأن يتصور مقاصده وأهدافه، كما يركز على الأبعاد الواقعية للموضوعات القرآنية، وأن يكون على ثقافة واسعة بالعلوم الشرعية واللغوية والتاريخية، وعلى اطلاع على الثقافات الإنسانية والاجتماعية المعاصرة؛ لأن ذلك وسيلة لتوسيع أفقه العلمي والثقافي، وجدية البحث العلمي.

## الخاتمة

إنّ الضوابط السابقة تمثل الإطار المنهجي للتفسير الموضوعي المنضبط، الذي يوازن بين النقل والعقل، والجزء

(1) المرجع نفسه، ص 117.

(2) انظر: مقدمة في أصول التفسير، ص 13.

والكل، والمقصد والنص، والواقع والمبدأ. فالالتزام بهذه الضوابط والقواعد هو الذي يميز الدراسة الموضوعية الأكاديمية عن الكتابات الانطباعية أو الوعظية. ومتى تحقق ذلك، غدت دراسات التفسير الموضوعي أداةً لتجديد الفهم القرآني وإغناء الفقه والمقاصد الإسلامية بما يلائم العصر دون إخلال بالمنهج الشرعي.



## المحور الثالث: التطبيق والمصادر

7. نماذج تطبيقية لكل نوع من الأنواع المذكورة.



8. مصادر التفسير الموضوعي ومراجعته الأساسية.



## المحاضرة السابعة: نماذج تطبيقية

### البحث الأول: نماذج لتطبيق خطوات التفسير الموضوعي

#### النموذج الأول: الإنفاق في القرآن الكريم: دراسة موضوعية في ضوء مقاصد التشريع

المرحلة الأولى: تحديد الموضوع وضبط المفهوم

يعدّ موضوع الإنفاق من القضايا الفقهية والإنسانية الكبرى التي تناولها القرآن الكريم بتفصيل وتكرار في مواضع متعددة، نظراً لارتباطه الوثيق ببناء المجتمع وتكافله، وتحقيق مقاصد الشريعة في العدالة والتزكية والإعمار. من الناحية اللغوية، أصل الإنفاق من النفق، وهو الخروج، ومنه قولهم: «أنفق ماله»، أي أخرجته. وفي الاصطلاح الشرعي: صرف المال في الوجوه التي أمر الله بها، فرضاً أو تطوعاً. ويُفرّق بينه وبين الصدقة من حيث العموم والخصوص، فالإنفاق يشمل الواجب والمندوب، أما الصدقة فتختص غالباً بالمندوب.<sup>(1)</sup>

تحديد المفهوم هنا ضروري لتوجيه الاستقراء، حتى لا يُخطئ بين الإنفاق بمعناه العام والإنفاق في الزكاة أو النفقات الخاصة.

#### المرحلة الثانية: الاستقراء الشامل للآيات

باستخدام المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (محمد فؤاد عبد الباقي)، ووسائل البحث الرقمي، تم حصر ما يقارب خمسين آية تناول مفهوم الإنفاق في مختلف سياقاتها، منها:

- الإنفاق في سبيل الله (البقرة:195)،
- الإنفاق في الزكاة (التوبة:60)،
- الإنفاق في الأسرة (الطلاق:7)،
- الإنفاق في التكافل العام (الحديد:7).

ثم جمعت الآيات وربّبت وفق محاور جزئية تسهل الدراسة:

1. الإنفاق عبادةً وتزكيةً
2. الإنفاق تشريعاً وضبطاً
3. الإنفاق وسيلةً للتكافل الاجتماعي
4. الإنفاق في الجهاد والدعوة

(1) انظر: مفردات الراغب الأصفهاني، مادة "نفق"؛ التحرير والتنوير، 91/2.

وقد أكد فهد الرومي أنّ "الترتيب الموضوعي للآيات يساعد على اكتشاف البناء الهرمي للمفهوم القرآني" (1)

### المرحلة الثالثة: دراسة السياقات

#### 1. السياق الداخلي

تُدرس كل آية ضمن سباقها ولحاقها، فمثلاً قوله تعالى: ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ (البقرة:3) جاء في سياق صفات المتقين، مما يدل على أنّ الإنفاق قيمة إيمانية قبل أن يكون التزاماً مالياً. أما قوله تعالى: ﴿ولا تبسطها كل البسط﴾ (الإسراء:29) فجاء في سياق آيات الأخلاق الاجتماعية، موجهاً إلى التوسط في الإنفاق.

#### 2. السياق الخارجي

ينبغي مراعاة ظروف النزول، مثل آيات الإنفاق في سبيل الله التي نزلت في سياق الجهاد في المدينة، وآيات الزكاة التي شرعت لتأسيس نظام التكافل العام. وهذا يظهر تطور التشريع من الدعوة إلى البذل التطوعي في مكة إلى فرض الزكاة في المدينة. (2)

### المرحلة الرابعة: التحليل الموضوعي للآيات

بعد تفسير كل آية وفق منهج السلف والمفسرين، يظهر أنّ الإنفاق في القرآن يقوم على ثلاثة أبعاد متكاملة:

1. البعد التعبدي: الإنفاق عبادة يبتغي بها وجه الله، كما في قوله تعالى: ﴿وما تنفقوا من خير فلاأنفسكم﴾ (البقرة:272).
2. البعد الاجتماعي: الإنفاق وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما في قوله تعالى: ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ (الحشر:7).
3. البعد الأخلاقي: الإنفاق مظهر للسخاء والإحسان، مقرون بالتقوى والإخلاص، كما في قوله تعالى: ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾ (آل عمران:92).

يُلاحظ أيضاً تدرج الخطاب القرآني في الإنفاق من الدعوة العامة إلى الإنفاق التطوعي في مكة، إلى الإلزام التشريعي في المدينة، وهو ما يعكس منهجية التدرج التشريعي في بناء المجتمع المسلم.

### المرحلة الخامسة: التركيب وبناء الرؤية الكلية

بعد تحليل الآيات واستقراء دلالاتها، تُتضح الرؤية القرآنية المتكاملة للإنفاق، ويمكن تلخيصها في المبادئ الآتية:

1. المال أمانة استخلاف: ﴿وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾ (الحديد:7)، يقرر مبدأ الملكية المقيدة بالمسؤولية.
2. الإنفاق تزكية للنفس: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّهم بها﴾ (التوبة:103)، يربط بين المال

(1) دراسات في التفسير الموضوعي، ص 48.

(2) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 177/2؛ الطبري، جامع البيان، 84/3.

والتزكية.

3. التوازن في الصرف: ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط﴾ (الإسراء:29)، يقرر مبدأ الاعتدال الاقتصادي.

4. الإنفاق مقاصدي: يرتبط بمقاصد حفظ النفس والمال والعرض، ويخدم العدالة الاجتماعية. هذه الرؤية تُظهر أن الإنفاق في القرآن ليس مجرد عبادة مالية، بل نظام أخلاقي واجتماعي متكامل يحقق مقاصد الشريعة في التزكية وال عمران.

المرحلة السادسة: الربط بالواقع وتقييم النتائج

يظهر من خلال المقارنة بين الرؤية القرآنية والواقع المعاصر أن الإنفاق في المجتمعات الإسلامية فقد كثيراً من أبعاده المقاصدية، إذ اقتصر على الأداء الفردي دون بناء منظومة اقتصادية عادلة، لذلك يمكن استلهام النموذج القرآني في تطوير مؤسسات الوقف والزكاة والتمويل الإسلامي بما يحقق التكافل الحقيقي. كما أن القاعدة القرآنية في قوله: ﴿وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه﴾ (سبأ:39) تفتح مجالاً لبناء ثقافة الثقة بالله في الإنفاق التنموي، بما يعزز الجانب الاقتصادي الإيماني.

المرحلة السابعة: التقييم المنهجي

بعد تطبيق المراحل السابقة، يتبين أن التفسير الموضوعي مكن الباحث من الانتقال من الجزئيات إلى الكليات، ومن الأحكام الفقهية إلى المقاصد الشاملة. فالإنفاق لم يُدرَس كحكم شرعي فحسب، بل كمنظومة قرآنية تؤسس لفلسفة المال في الإسلام. وبذلك تتحقق الفائدة الأصولية في إدراك العلة والمقاصد، والفائدة الفقهية في استنباط التطبيقات العملية المتجددة.

النتيجة العامة

يخلص هذا النموذج إلى أن الإنفاق في القرآن الكريم يمثل مبدأً مقاصدياً جامعاً بين العبادة وال عمران، يقوم على الاستخلاف، والاعتدال، والتكافل، ويحقق التوازن بين الحقوق الفردية والمسؤولية الاجتماعية. وهو نموذج يمكن أن يُستثمر في مجالات أصول الفقه (في باب المقاصد والمصالح)، وفي الفقه المالي (في أحكام الزكاة والوقف والإنفاق العام).

### النموذج الثاني: الشورى في القرآن الكريم

— دراسة فقهية موضوعية في ضوء أصول الحكم الإسلامي —

تمهيد

تعدّ الشورى أصلاً من أصول الحكم في الإسلام، ومبدأً تشريعياً له أثر مباشر في ضبط علاقة الحاكم بالمحكوم، والمفتي بالأمة، والمجتهد بالجماعة.

والقرآن الكريم هو أول مصدر أصل هذا النظام، إذ ورد فيه ذكر الشورى تصريحاً وتلويحاً في مواضع متعددة، مما يدل على أنها قيمة تشريعية ملزمة وليست مجرد مبدأ إرشادي أو أخلاقي.

وقد تناولها الفقهاء في أبواب الإمامة الكبرى، وأصول الفقه، وآداب الاجتهاد، وأحكام السياسة الشرعية. أولاً: تحديد المفهوم والمجال الفقهي من حيث اللغة، الشورى مأخوذة من المشاورة، أي استخراج الرأي. ومن حيث الاصطلاح الفقهي، هي: «مراجعة أهل الرأي والعلم في الأمور العامة لتحقيق المصلحة الراجحة»<sup>(1)</sup>.

وتدخل الشورى في أبواب فقهية متعددة:

- في فقه الحكم والسياسة الشرعية: تحديد صلاحيات الإمام وحقوق الأمة.
- في فقه الاجتهاد والفتوى: ترجيح الرأي بالمشاورة بين العلماء.
- في فقه الأسرة والمعاملات: كالشورى بين الزوجين أو بين الشركاء.

ثانياً: الاستقراء القرآني لمواضع الشورى

وردت الشورى في القرآن في ثلاثة مواضع أصلية:

قوله تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ (آل عمران:159).

قوله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ (الشورى:38).

قوله تعالى على لسان بلقيس: ﴿يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون﴾ (النمل:32). وهناك آيات أخرى تدخل في المعنى المقاصدي للشورى، مثل قوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما﴾ (الحجرات:9)، إذ يتضمن مبدأ التشاور الجماعي في الصلح، وكذلك آيات الاجتهاد الجماعي كقوله: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين﴾ (التوبة:122).

ثالثاً: السياق الفقهي والتاريخي للآيات

- آية آل عمران (وشاورهم في الأمر) نزلت بعد غزوة أحد، حيث أخطأ بعض الصحابة في الرأي، ومع ذلك أمر النبي ﷺ أن يشاورهم. وهذا أصل في وجوب الشورى في تدبير مصالح الأمة، مع بقاء سلطة القرار عند الإمام.
- آية الشورى (وأمرهم شورى بينهم) جاءت في سياق صفات المؤمنين، لتؤكد أن الشورى خصيصة جماعية للأمة كلها، وليست مقصورة على الحاكم.
- آية النمل (يا أيها الملأ أفتوني) تبرز مشروعية المشاورة السياسية حتى في الأنظمة غير الإسلامية، مما يدل على أن الشورى قانون فطري عام أقره الإسلام ووجهه نحو العدل.

رابعاً: التحليل الفقهي للأدلة القرآنية

1. دلالة الأمر في قوله تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر﴾

الأمر هنا للوجوب عند جمهور الأصوليين، لأنه جاء بعد سياق عتاب للنبي ﷺ على ترك بعض اجتهاده،

(1) انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 22.

فدل على إلزام الشورى في شؤون الأمة العامة. قال الإمام القرطبي: «الأمر بالشورى على الوجوب، لأنها سبب لإصابة الصواب، وقد شاور النبي ﷺ في أمور الدين والدنيا». (1)

### 2. تخصيص الوجوب بالأئمة وأولي الأمر

يرى جمهور الفقهاء أن الوجوب هنا خاص بالإمام ومن يقوم مقامه في تدبير شؤون العامة، لأن المشاورة في غير ذلك من الأمور مندوبة. قال ابن العربي: «الشورى واجبة على الإمام في كل ما ينزل من نوازل، لأن في ذلك جمعاً للعقول». (2)

### 3. صفة الشورى في المجتمع

تدل آية (الشورى:38) على أن الشورى من خصائص المؤمنين، فهي عبادة اجتماعية كالصلاة والإنفاق، مما يضفي عليها صفة العموم والشمول، أي أنها ليست مقصورة على السلطة، بل هي نظام في العلاقات الاجتماعية كافة.

### خامساً: المسائل الفقهية المتفرعة عن الشورى

#### 1. حكم الشورى في النظام السياسي الإسلامي

- قال المالكية والشافعية والحنابلة: هي واجبة في كل ما فيه مصلحة عامة، لأن الإمام لا يجوز له الاستبداد بالرأي.
- وقال الحنفية: هي مندوبة في غير ما يتعلق بالنصوص القطعية، لكنها لازمة فيما يتصل بالمصالح العامة. (3)
- وقال ابن تيمية: «كل من ولي أمراً من أمور المسلمين فعليه أن يشاور في ذلك أهل الدين والخبرة، تحقيقاً لقوله تعالى: وشاورهم في الأمر». (4)

#### 2. تعيين أهل الشورى

- اتفق الفقهاء على أن أهل الشورى هم أهل العلم والرأي، لكنهم اختلفوا: هل يشترط فيهم العدالة والفقهاء فقط؟ أم يشمل أهل الخبرة والتخصص؟
- فذهب المتقدمون إلى القصر على الفقهاء، ووسع المعاصرون الدائرة لتشمل الخبراء في كل شأن.

#### 3. علاقة الشورى بالإجماع

- يرى الأصوليون أن الشورى وسيلة لتحقيق الإجماع، لكنها ليست شرطاً لصحته، إذ الإجماع لا يتحقق إلا بعد المشاورة.

(1) الجامع لأحكام القرآن، 4/249.

(2) أحكام القرآن، 1/474.

(3) السرخسي، المبسوط، 10/111.

(4) السياسة الشرعية، ص 167.

○ وبهذا، فالشورى مقدمة منهجية للإجماع، كما في قوله تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ ثم قال بعدها: ﴿فإذا عزمتم فتوكل على الله﴾، أي بعد تحقق الرأي الراجح.

#### 4. سلطة قرار الإمام بعد الشورى

○ جمهور العلماء على أن الإمام غير ملزم باتباع رأي الأكثرية، لكنه لا يجوز له ترك الشورى.  
○ قال الشاطبي: «المراد بالشورى تحصيل الرأي الأصوب لا مجرد المشاركة، والعبرة بما يحقق المصلحة الشرعية».(1)

#### سادسا: المقاصد الفقهية من مبدأ الشورى

من خلال النصوص والأحكام السابقة، يتبين أن الشورى تحقق جملة من المقاصد الشرعية الكبرى:

1. حفظ الدين: لأنها تمنع الانحراف في الاجتهاد الفردي وتحقق الرقابة العلمية.
2. حفظ النفس: بإقرار نظام يقي الأمة من استبداد الحكام.
3. حفظ العقل: بتنمية الاجتهاد الجماعي وتداول الرأي.
4. حفظ المال: بتقدير المصالح والمفاسد عبر رأي الجماعة.
5. تحقيق العدل: وهو المقصد الأعلى في نظام الحكم الإسلامي.

ولهذا جعلها ابن عاشور من المقاصد السياسية الكبرى في الإسلام، لأنها تضمن تداول السلطة وتحقيق المصلحة العامة.(2)

#### سابعا: التطبيقات الفقهية للشورى في الواقع

- في الاجتهاد الفقهي: الأصل أن الفتوى لا تنفرد بها شخصية، بل تُعرض على أهل العلم، كما في المجامع الفقهية.
- في السياسة الشرعية: تفعيل مجالس الشورى والمؤسسات التشريعية وفق الضوابط الشرعية.
- في الإدارة الإسلامية: إشراك أهل الخبرة في القرارات العامة.
- في القضاء والصلح: اعتماد المشورة الجماعية في تقدير الأحكام والاجتهادات.

#### الخاتمة والنتائج

1. الشورى أصل فقهي تشريعي ثابت بالقرآن والسنة، لا يسقط بمرور الزمن.
2. دلالات الآيات تُفيد الوجوب في شؤون الأمة العامة، والندب في الأمور الخاصة.
3. الشورى وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة في العدل والمصلحة، وليست مجرد نظام سياسي.
4. يُستفاد من المنهج القرآني أن الحكم الفردي المطلق يناقض مقاصد التشريع.
5. الاجتهاد الجماعي في الفقه المعاصر هو الامتداد العملي للشورى القرآنية.

(1) الموافقات، 4/252.

(2) التحرير والتنوير، 79/25.

## البحث الثاني: نماذج للتفسير الموضوعي

## النموذج الأول: الطلاق في القرآن الكريم

\_دراسة موضوعية فقهية\_

## المقدمة

الطلاق في القرآن الكريم ليس مجرد حكم فقهي تنظيمي، بل هو تشريع قرآني متكامل ينظم علاقة الزوجين في حال الانفصال، ويكشف عن رؤية الإسلام في التوازن بين العدل والرحمة، والحق والمسؤولية. وقد تكرر ذكر الطلاق في مواضع متعددة من القرآن الكريم، بخاصة في سور البقرة والطلاق والأحزاب، حيث رسمت هذه السور ملامح التصور القرآني للطلاق من حيث أسبابه، وضوابطه، وآثاره. تقوم إشكالية البحث على السؤال التالي:

كيف رسم القرآن الكريم المنظور الفقهي للطلاق من خلال دلالاته اللفظية والسياقية؟ ويهدف البحث إلى بيان المنهج القرآني في تنظيم الطلاق، واستنباط المسائل الفقهية من دلالات النصوص، ومقارنة فهم الفقهاء لها في ضوء هذه الدلالات.

يعتمد البحث على منهج التفسير الموضوعي الفقهي القائم على:

1. استقراء الآيات التي تناولت موضوع الطلاق.
  2. تحليلها دلاليًا وفق سياقاتها.
  3. استنباط الأحكام الفقهية الفرعية منها.
  4. دراسة الخلاف الفقهي في ضوء الدلالات القرآنية نفسها.
- المطلب الأول: الاستقراء القرآني لآيات الطلاق ودلالاتها العامة  
وردت أحكام الطلاق في جملة من الآيات، أهمها:

1. قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: 229].
2. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: 231].

3. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: 1].
4. قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بَيْتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ [الطلاق: 1].
5. قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: 2].

تدل هذه الآيات بمجموعها على أن الطلاق في القرآن عملية منضبطة المراحل، محكومة بالمراقبة الإلهية، غايتها الإصلاح لا التفريق. ولذلك ابتداء التشريع بلفظ جامع هو "الطلاق مرتان"، مما يدل على التدرج والتقييد. قال ابن عطية: "جعل الله الطلاق مرتين تأكيداً للمعنى التروبي والتثبت، وقطعاً لعادة العرب في التسرع إلى

(1). الثلاث.

كما أن تكرار الأمر بالإمسك بالمعروف أو التسريح بالإحسان في أكثر من موضع، يدل على أن القيمة الأخلاقية في المعاملة الزوجية هي الأساس الذي تبنى عليه الأحكام الفقهية، لا مجرد الإجراءات الشكلية.

المطلب الثاني: المسائل الفقهية المستنبطة من الدلالات القرآنية

المسألة الأولى: مشروعية الطلاق وضبطه

تدل آية ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ على أن الطلاق مباح مشروع عند الحاجة، وأن التكرار في العدد يدل على إباحة مقيدة لا مطلقة. قال الطبري: "المرتان حدّ جعله الله للرجعة، فليس بعدهما إلا الفراق بالمعروف".<sup>(2)</sup>

ومن هذه الدلالة استنبط الفقهاء أن الطلاق مشروع للحاجة لا للرغبة العابثة، فكل طلاق بلا سببٍ معتبر يعد مكروهاً، بل محرماً إن قصد به الإضرار، وهو ما ذهب إليه المالكية والحنابلة.<sup>(3)</sup>

المسألة الثانية: وقت الطلاق المشروع

من قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ يظهر أن الطلاق لا يكون إلا في وقتٍ تُحسب منه العدة، أي في طهرٍ لم يُجامعها فيه. قال القرطبي: "في الآية دليل على أن الطلاق لا يجوز في الحيض، لأن العدة لا تُستقبل من زمن الحيض".<sup>(4)</sup> ومن هذا الدليل القرآني نشأ الخلاف الفقهي في حكم الطلاق البدعي:

- فقال الجمهور: يقع مع الإثم، لأن النبي لا يقتضي فساد العقد إلا بدليل.
- وقال ابن تيمية وابن القيم: لا يقع، لأن النبي هنا متعلق بذات الفعل، فلا يُعتدّ به شرعاً.<sup>(5)</sup>

المسألة الثالثة: الطلاق الرجعي ودلالته القرآنية

قوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾ يدل على حق الرجعة أثناء العدة، لأن الإمساك لا يكون إلا قبل انقضاءها. قال الرازي: "الإمسك هنا المراد به الرجعة، والتسريح هو المفارقة بعد انقضاء العدة".<sup>(6)</sup> ومن هنا فرق الفقهاء بين:

- الطلاق الرجعي الذي يملك فيه الزوج المراجعة.
  - الطلاق البائن الذي ينتهي به العقد.
- واتفق الأئمة الأربعة على أن الرجعة لا تحتاج إلى عقد جديد ما دامت في العدة، استناداً إلى إطلاق قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾.

المسألة الرابعة: الطلاق الثلاث في لفظ واحد

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص349، دار الفكر، 1422هـ.

(2) الطبري، جامع البيان، ج2، ص479.

(3) الخرشبي، شرح مختصر خليل، ج4، ص15، دار الفكر، 1415هـ.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج18، ص157.

(5) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج33، ص81.

(6) الرازي، التفسير الكبير، ج6، ص159، دار الفكر، 1420هـ.

لم يذكر القرآن صراحة عدد الطلقات في اللفظ الواحد، لكنه حدّد الحد الأعلى بـ﴿الطلاق مرتان﴾، ثم أتبعها بـ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾ [البقرة: 230]. وهذه الدلالة اللغوية تفيد الترتيب والتعاقب، لا الجمع في لفظ واحد. بناء على هذا، رأى ابن تيمية أن قوله تعالى ﴿الطلاق مرتان﴾ "يمنع إيقاع الثلاث دفعةً واحدة لأنها مخالفة للترتيب المأمور به".<sup>(1)</sup>

بينما ذهب الجمهور إلى أن اللفظ الثلاثي نافذ باعتبار دلالاته على التأكيد، لا التكرار. وبذلك تكون الدلالة القرآنية أصل الخلاف الفقهي، إذ فهم بعضهم "مرتان" على سبيل الحصر والتدرج، وفهمها آخرون على سبيل الإرشاد إلى الأفضلية.

#### المسألة الخامسة: حقوق المطلقة وآثار الطلاق

قال تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ﴾ [الطلاق: 1]. تدل الآية على أن المطلقة الرجعية لها حكم الزوجة في السكنى والنفقة ما دامت في العدة. قال ابن العربي: "هذه الآية أصل في أن المطلقة الرجعية زوجة لها جميع الحقوق إلا الوطاء".<sup>(2)</sup>

واتفق الفقهاء على أن لها النفقة والسكنى، واختلفوا في المطلقة البائن:

• قال الجمهور: لا نفقة لها إلا إن كانت حاملاً لقوله تعالى: ﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن﴾ [الطلاق: 6].

• وقال المالكية: لها السكنى مطلقاً لأنها في حكم المعتدة.<sup>(3)</sup>

#### المطلب الثالث: الدراسة المقاصدية للطلاق في ضوء النصوص القرآنية

تظهر من خلال تتبع آيات الطلاق أن التشريع القرآني لم يقصد مجرد تنظيم الانفصال، بل توخى تحقيق مقاصد شرعية كلية تنتفع عنها أحكام تفصيلية، ومن أبرز هذه المقاصد:

#### 1. مقصد حفظ الأسرة

إن تقييد الطلاق بمرتين، واشتراط الطلاق في الطهر، والأمر بالإمسك أو التسريح بالمعروف، كلها دلالات على أن الأصل هو استمرار الحياة الزوجية ما أمكن، وأن الطلاق آخر الحلول. قال تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: 229]، وهذه الثنائية المقاصدية تجمع بين حفظ المودة ورفع الضرر، فلا ظلم ولا عبث بالعلاقة الزوجية.

#### 2. مقصد رفع الضرر

قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: 6] يؤكد أن مقصود الشريعة من الطلاق هو رفع

(1) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج5، ص469.

(2) ابن العربي، أحكام القرآن، ج3، ص1427، دار الكتب العلمية، 1403هـ.

(3) الخرشبي، شرح مختصر خليل، ج4، ص45، دار الفكر، 1415هـ.

الضرر لا إيقاعه، فالمشروعية هنا مشروطة بعدم الإضرار، لأن الطلاق وسيلة علاجية لا انتقامية، وهذا المقصد يضبط استعمال الحق الفقهي ويحوّله من سلطة مطلقة إلى أمانة شرعية.

### 3. مقصد تحقيق العدل والموازنة بين الحقوق

الآيات التي قررت السكنى والنفقة في العدة تؤكد مقصد العدل بين الطرفين، بحيث لا يُهدر حق المرأة بعد الطلاق، ولا يُحمل الرجل ما لا يطيق، وهذا المقصد هو الذي يفسر تنوع الأحكام بين الرجعية والبائن والحامل وغير الحامل، مما يعكس عدالة القرآن في تنزيل الحكم بحسب حال المكلفين.

### 4. مقصد حفظ النسب والأنساب

بتحديد العدة وربطها بالحمل والنفقة، أراد القرآن حفظ الأنساب من الاختلاط، وهو مقصد أصيل في التشريع الأسري، فالعدة ليست مجرد عبادة زمنية، بل نظام مقاصدي لضبط العلاقة بين الفراش والولد. وبهذا تتكامل الصورة المقاصدية: فكل حكم تفصيلي في باب الطلاق يخدم مقصدًا كلياً من مقاصد الشريعة، مما يجعل التفسير الموضوعي أداة فعالة في الكشف عن النظام المقاصدي المتكامل للتشريع القرآني.

### المطلب الرابع: الدراسة الواقعية (التنزيل المعاصر للأحكام)

تقتضي منهجية التفسير الموضوعي ألا يتوقف البحث عند حدود النصوص والفقهاء التراثي، بل يمتد إلى دراسة الواقع المعاصر في ضوء مقاصد القرآن، وفي ضوء ذلك يمكن بيان الآتي:

#### 1. معالجة ظاهرة الطلاق المتسرع

تُظهر الإحصاءات المعاصرة ارتفاع معدلات الطلاق بسبب التسرع والجهل بالأحكام، وهو ما يعارض مقصد التروي الذي أشار إليه قوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان﴾، ومن ثم يُستفاد فقهاً أن الإفتاء المعاصر ينبغي أن يشدد على منع الطلاق وقت الغضب والخصام، وأن يُفعل دور التحكيم قبل وقوعه لا بعده، تحقيقاً لروح النص.

#### 2. الطلاق الإلكتروني أو عبر الرسائل

هذه النوازل تحتاج إلى فهم دقيق لمدلول الطلاق في القرآن من حيث نية الإيقاع وقصد الانفصال، لا مجرد اللفظ، فالقرآن ربط الطلاق بأفعال ظاهرة مقصودة، مثل: إمساك، تسريح، عدة، مما يدل على أنه لا يتحقق إلا بالنية الجازمة والإشهاد المقصود، لا بمجرد إرسال لفظٍ عابر، ومن ثم، يُرّجح من الدلالة القرآنية أن الطلاق الإلكتروني لا يقع إلا إذا تحقق القصد المقارن للفظ.

#### 3. حقوق المطلقة في واقع التشريع الحديث

يستفاد من قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ [الطلاق: 6] أن السكنى حق ثابت لكل مطلقة حتى انقضاء العدة، وهو ما يدعو الأنظمة المعاصرة إلى إقرار السكنى والنفقة كالتزام قانوني مباشر، لا مجرد التزام أدبي.

#### 4. فقه الإصلاح الأسري الوقائي

منهج القرآن في التدرج في الطلاق، والأمر بالتقوى في سياق الأحكام الأسرية كما في قوله تعالى: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً﴾، يدل على أن الوقاية من الطلاق مقصد قرآني أصيل، وهذا يستدعي من الفقهاء

المعاصرين التركيز على فقه الوقاية قبل وقوع الفرقة، في إطار برامج إصلاحية ومؤسسية.  
الخاتمة

تبين من خلال هذه الدراسة أن منهج القرآن في تشريع الطلاق قائم على الضبط، والعدالة، والتدرج، والإحسان، وأن الآيات نفسها هي التي أنتجت المسائل الفقهية الكبرى في هذا الباب، كما ظهر أن الخلاف الفقهي في الطلاق البدعي، والطلاق الثلاث، والنفقة، إنما هو اختلاف في فهم دلالات النص القرآني، مما يؤكد مركزية النص في بناء الأحكام. فالطلاق في القرآن ليس إذن حكماً شكلياً، بل نظاماً أخلاقياً فقهيًا يوازن بين حق الزوج وكرامة الزوجة، في إطار تقوى الله ومقاصد الشريعة.

خلصت هذه الدراسة الموضوعية إلى أن القرآن الكريم أسس للطلاق منظومة فقهية متكاملة تنطلق من نصوصه إلى مقاصده ثم إلى واقعه، فجمعت بين الضبط التشريعي، والبعد الأخلاقي، والرؤية المقاصدية، والتوجيه الواقعي، وظهر أن كل مسألة فقهية في باب الطلاق - من وقت الطلاق، وعدده، وحقوق المطلقة - إنما تُبنى على دلالة قرآنية محددة، وأن فهم هذه الدلالات هو الذي أنشأ الخلاف الفقهي بين المذاهب. كما تبين أن تطبيق هذه الأحكام في العصر الحديث يقتضي فقهاً مقاصدياً وواقعياً يعيد ترتيب العلاقة بين النص والمجتمع على أساس روح الشريعة.

### النموذج الثاني: الجهاد في القرآن الكريم

- دراسة موضوعية فقهية -

#### المقدمة

يعدّ الجهاد من أكثر المفاهيم الشرعية التي التبست دلالاتها بين الإفراط والتفريط، فهو في القرآن الكريم تشريعٌ جامع يجمع بين الدفاع عن الحق وإقامة العدل، وبين السعي إلى نشر الخير وإزالة الظلم. وقد تناول القرآن الكريم موضوع الجهاد في مواضع كثيرة، بأساليب متعددة وسياقات متنوعة، تُبرز تنوع مقاصده واختلاف صورته.

تُطرح في هذا البحث الإشكالية الآتية:

كيف رسم القرآن الكريم الإطار الفقهي للجهاد من خلال دلالاته النصية والمقاصدية؟ ويهدف البحث إلى إبراز المنهج القرآني في بيان مشروعية الجهاد وأنواعه وضوابطه، واستنباط الأحكام الفقهية من خلال الاستقراء الموضوعي للآيات، مع بيان المقاصد العليا لهذا التشريع في ضوء الواقع المعاصر.

ويعتمد البحث على منهج التفسير الموضوعي الفقهي القائم على:

1. جمع الآيات القرآنية التي ورد فيها ذكر الجهاد.
2. تحليل دلالاتها اللغوية والسياقية.
3. استنباط المسائل الفقهية منها.
4. عرض الخلاف الفقهي في ضوء هذه الدلالات.
5. تحليل المقاصد العامة للجهاد في القرآن.

6. تنزيل الأحكام على الواقع المعاصر وفق فقه التنزيل.

المطلب الأول: الاستقراء القرآني لآيات الجهاد ودلالاتها العامة

ورد ذكر الجهاد في مواضع كثيرة من القرآن، أهمها:

- ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [البقرة: 190].
- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: 216].
- ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 41].
- ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: 78].

هذه النصوص تظهر أن الجهاد في القرآن أوسع من مجرد القتال، فهو يشمل بذل الجهد في سبيل الله بكل صورته: النفس، والمال، والبيان، والصبر، والدعوة، لكن من حيث الدلالة الفقهية، فإن الآيات القتالية تمثل الإطار التشريعي للجهاد القتالي الذي هو مدار هذا البحث.

قال الطبري: "الجهاد في سبيل الله هو قتال من أمر الله بقتاله ممن حادّه في دينه".<sup>(1)</sup>

وقال الرازي: "والجهاد أعم من القتال، لأنه قد يكون بالبيان والحجة كما يكون بالسيف".<sup>(2)</sup>

ومن خلال الاستقراء، يمكن تصنيف آيات الجهاد إلى أربع مجموعات رئيسية:

1. آيات المشروعية والغاية (كالبقرة: 190، 193).

2. آيات الضبط والحدود (كالبقرة: 190، النساء: 75).

3. آيات القتال في حال الاعتداء (التوبة: 13-14).

4. آيات الثواب والجزاء (التوبة: 88-89).

المطلب الثاني: المسائل الفقهية المستنبطة من الدلالات القرآنية

المسألة الأولى: مشروعية الجهاد وأصله الشرعي

تدل الآية ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: 216] على أن الجهاد فرض كفاية، إذا قام به من يكفي سقط

عن الباقيين. قال ابن العربي: "أصل الجهاد فرض كفاية بإجماع الأمة، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين"<sup>(3)</sup>،

إلا أن بعض صور الجهاد تكون فرض عين في حالات محددة دلّ عليها القرآن، منها:

- عند هجوم العدو: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: 39].
- إذا استنفر الإمام: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: 41]. قال القرطبي: "إذا استنفر الإمام الناس وجب

على الجميع الخروج بلا استثناء".<sup>(4)</sup>

(1) الطبري، جامع البيان، ج3، ص541، دار الفكر، 1408هـ.

(2) الرازي، التفسير الكبير، ج5، ص81، دار الفكر، 1420هـ.

(3) أحكام القرآن، ج1، ص462، دار الكتب العلمية، 1403هـ.

(4) الجامع لأحكام القرآن، ج8، ص227، دار الكتب المصرية، 1384هـ.

## • المسألة الثانية: ضوابط القتال في سبيل الله

قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [البقرة: 190]. هذه الآية أصل في تحريم العدوان في الجهاد، وقد أجمع الفقهاء على أن القتال لا يكون إلا لمن بدأ بالعدوان أو وقف في وجه الدعوة. قال الطبري: "معنى قوله: ولا تعتدوا، لا تقتلوا من لم يقاتلكم من النساء والصبيان والرهبان".<sup>(1)</sup> وعليه قرر الفقهاء أن الجهاد لا يهدف إلى الإكراه في الدين، لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: 256]، بل غايته دفع العدوان وإزالة العوائق أمام حرية الدعوة. وهذا الضبط الدلالي هو الذي ميز الفقه الإسلامي عن سائر التصورات القتالية في التاريخ، فجعل القتال عبادةً منضبطة لا وسيلةً انتقام.

## المسألة الثالثة: أنواع الجهاد في ضوء القرآن

1. جهاد الدفع: وهو قتال المعتدين لحماية المسلمين، ودليله قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: 190].

2. جهاد الطلب: وهو القتال لإزالة الطغيان والفساد ومنع الفتنة، لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [البقرة: 193]. قال ابن قدامة: "جهاد الطلب هو دعوة إلى الإسلام، فإن أبوا قاتلوا حتى يدفعوا الجزية أو يسلموا"<sup>(2)</sup>. إلا أن بعض المعاصرين قيّدوا جهاد الطلب بالظروف الدفاعية المعاصرة، استناداً إلى مقاصد السلم في القرآن.

## المسألة الرابعة: حكم معاهدات السلم ووقف القتال

قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: 61]، هذه الآية أصل في جواز الهدنة والمعاهدات مع غير المسلمين متى تحقق فيها مصلحة للمسلمين. قال القرطبي: "فيها دليل على جواز المودعة إذا كان فيها مصلحة أو ضعف بالمسلمين".<sup>(3)</sup>

فالآية تؤسس فقهاً قرآنياً يقوم على الموازنة بين مقتضى الجهاد ومصلحة السلم، في ضوء مقاصد الشريعة في حفظ النفس والدعوة.

## المسألة الخامسة: الثواب والجزاء على الجهاد

قال تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: 95]، تدل الآية على أن الفضيلة في الجهاد مرتبطة بالإخلاص والنية لا بمجرد المشاركة المادية. قال الرازي: "المراد تفضيل المجاهدين المخلصين، لا من قاتل حميةً أو رياءً".<sup>(4)</sup>

ومن ثم فإن المقصد القرآني من الجهاد هو تحقيق العبودية لله لا الهيمنة السياسية.

(1) جامع البيان، ج3، ص543.

(2) المغني، ج9، ص163، دار الفكر، 1405 هـ.

(3) الجامع لأحكام القرآن، ج8، ص48.

(4) التفسير الكبير، ج10، ص217.

## المطلب الثالث: الدراسة المقاصدية

تُظهر الدلالات القرآنية أن الجهاد في الإسلام يخدم مقاصد كلية عظيمة، من أهمها:

## 1. مقصد حفظ الدين

قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [البقرة: 193]، أي حتى تُزال العوائق عن الإيمان بالله، فالجهاد في أصله حماية للدين من الاضطهاد لا عدوان على الآخرين.

## 2. مقصد حفظ النفس

إذ شرع الجهاد لدفع العدوان وصور الأُنفس، لا لإزهاقها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: 251].

## 3. مقصد تحقيق العدل

القتال في سبيل الله وسيلة لإقامة العدل بين الناس، كما قال تعالى: ﴿لِيُقِيمَ اللَّهُ النَّاسَ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25].

## 4. مقصد نشر الرحمة

إذ جاء الجهاد في سياق نصره المستضعفين، لا للسيطرة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ [النساء: 75]. فالجهاد المقاصدي رحمة بالإنسانية لا نقمة عليها.

## المطلب الرابع: الدراسة الواقعية (فقه التنزيل المعاصر)

## 1. الجهاد في ظل الدولة الحديثة

دلّ القرآن على أن الجهاد منوط بولي الأمر، لقوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾، أي بأمر من السلطة الشرعية. وعليه فالجهاد الفردي المنفرد مخالف لمقصد الشرع في ضبط السلطة.

## 2. الجهاد والإرهاب

الآية ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ تمثل الحد الفاصل بين الجهاد المشروع والإرهاب المحرم، لأن الاعتداء خروج عن سبيل الله. ومن ثمّ فكل قتال لا يلتزم بهذا الضابط القرآني باطل شرعاً، مهما كان مبرره السياسي.

## 3. الجهاد الإعلامي والفكري

قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: 52] يدل على أن جهاد الكلمة والبيان من أعظم صور الجهاد في عصر الغزو الثقافي والفكري.

## 4. التعاون الدولي والسلم الإنساني

من مقاصد القرآن أن يكون الجهاد وسيلة لتحقيق السلم العادل، لا الصراع الدائم؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: 208]. وعليه ففقه الجهاد المعاصر ينبغي أن يندرج في إطار التحالف على الخير ودفع العدوان الجماعي.

## الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الجهاد في القرآن الكريم تشريع متكامل يجمع بين العبادة والسياسة، والرحمة والقوة، والضبط والمقصد، وأن المسائل الفقهية الكبرى في بابه - من فرضيته، وضوابطه، وأنواعه، ومعاهداته

- إنما تولدت من الدلالات القرآنية نفسها، لا من اجتهاد فقهي منفصل عنها. كما تبين أن الجهاد القرآني وسيلة لتحقيق الأمن والعدل والحرية، وأنه في واقعه المقاصدي فريضة لإزالة الظلم لا لفرض الهيمنة.



## المحاضرة الثامنة: مصادر التفسير الموضوعي

يعدّ التفسير الموضوعي اتجاهاً حديثاً نسبياً في الدراسات القرآنية، يقوم على جمع آيات موضوع واحد وتحليلها لتكوين رؤية كلية منضبطة عن ذلك الموضوع في القرآن الكريم. ولضمان سلامة البحث وعمقه، لا بد من معرفة المصادر الأصلية والمساعدة التي يعتمد عليها الباحث في التفسير الموضوعي. وتتنوع هذه المصادر بين مصادر تقليدية كلاسيكية وأخرى معاصرة، إضافة إلى مصادر مساندة من علوم اللغة والحديث.

### أولاً: أنواع مصادر التفسير الموضوعي

يمكن تصنيف مصادر التفسير الموضوعي إلى خمسة أنواع مركزية:

#### 1. المصادر النصية الأصلية:

##### 1.1. القرآن الكريم:

- هو المادة الأساسية التي ينطلق منها كل بحث موضوعي. ليس المقصود بالاعتماد على النص مجرد جمع الآيات، بل القدرة على تحليلها سياقياً ولغوياً وبنوياً.
- الاستفادة من الفهارس مثل: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (عبد الباقي)، وقواعد البيانات الالكترونية (tafseer.net)، لتيسير البحث الموضوعي وتجاوز الحصر التقليدي المجرد.
- ضرورة الانتباه إلى نظام السياق: علاقة الآية بما قبلها وبعدها، بالسباق والملاحق وسبيل الورود.<sup>(1)</sup>

##### 2.1. السنة النبوية وشرحها:

- كثير من الموضوعات القرآنية لا تكتمل إلا بضميمة الحديث الصحيح إليها، خاصة القضايا التشريعية أو الإيمانية أو الأخلاقية، مع مراعاة معايير قبول الحديث وتخريجه. فالمفسر الموضوعي يحتاج جهاز التخريج في الحديث واستراتيجية الجمع والنقد.<sup>(2)</sup>

#### 2. مصادر التفسير التقليدية (التفاسير الكلاسيكية):

##### 1.2. التفاسير الأثرية:

(1) انظر: دراز، النبأ العظيم، ص 72-101.

(2) انظر: الشрман، الحديث الموضوعي، ص 33-56.

- مثال: تفسير الطبري (جامع البيان)، ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، الدر المنثور للسيوطي.
- دورها يكمن في تثبيت معاني الكلمات والكشف عن وجوه التفسير عند الصحابة والتابعين واختلاف التعليل في الموضوعات الجامعة.<sup>(1)</sup>

### 2.2. التفاسير بالرأي والاجتهاد وبالمقاصد:

- مثل: الكشاف للزخشري (البلاغة)، التحرير والتنوير لابن عاشور، والرازي.
- تفيد في التفسير الموضوعي عبر تراث الاجتهاد اللغوي والأصولي لدى هذه المصادر، لكنها تحتاج إلى تمييز علمي بين الرأي السديد وغيره، وعدم إسقاط التفاصيل على الكليات الموضوعية دون تروؤ.

### 3.2. مصادر علوم القرآن:

- الكتابات المؤسسة حول المناسبات، أسباب النزول، جمع النزول، المكي والمدني، النسخ، وذلك في البرهان في علوم القرآن للزركشي والإتقان في علوم القرآن للسيوطي.
- لهذه المصنفات أثر في بناء الإدراك السياقي وتحديد دقة الموضوعات القرآنية (انظر: الزركشي، البرهان، ج1).

## 3. مصادر التفسير الموضوعي المتخصصة والمعاصرة:

### 1.3. المؤلفات في منهجية التفسير الموضوعي:

- مصطفى مسلم: مباحث في التفسير الموضوعي - من أكل الكتب المعاصرة في تعقيد المناهج والخطوات.
- طه جابر العلواني: التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: مقدمات وتطبيقات - تظهير منهجي للفروق بين الاتجاهات والمدارس الحديثة.

### 2.3. كتب النماذج التطبيقية:

- أحمد رحمانى: التفسير الموضوعي: نظرية وتطبيقا - يعرض نماذج موضوعية تطبيقية عبر موضوعات قرآنية محورية.
- صلاح الخالدي: التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق - يبرز أهمية الربط بين ضوابط المنهج والتطبيق العملي في الدرس القرآني.

### 3.3. كتب فهارس القرآن ودراسات المصطلحات القرآنية

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي.
- المعجم الوجيز لألفاظ القرآن الكريم، إصدار مجمع اللغة.
- دراسات المصطلح القرآني وتطوره عبر السياقات، مثل: الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ

(1) انظر: الخالدي، التفسير الموضوعي، ص 41-68.

القرآن - لبناء الإدراك الاصطلاحي واللغوي في الموضوعات القرآنية، والكتب التي تناولت المفاهيم المفتاحية للقرآن (مثل: "دراسات قرآنية في معاني المفردة" لجمال الدين القاسم، وغيرها).

- دراسات معاصرة في مفهوم (القيم، السنن، المجتمع...) عبر سلاسل أكاديمية.

#### 4. المصادر الرقمية وقواعد البيانات العالمية:

##### 1.4. الموسوعات والفهارس الإلكترونية:

- قاعدة الجامع القرآني الإلكترونية، منصة "تفسير" (tafseer.net) "تتيح الربط بين الموضوعات والآيات بمهنية بحثية متقدمة، مع إمكانية تتبع تفسيرات السلف والمعاصرين عبر واجهة واحدة.
- محركات البحث المتخصصة في الربط بين الآيات والموضوعات.
- المواقع والأطروحات الجامعية الرقمية وبيبلوغرافيا الدراسات القرآنية الحديثة.

##### 5. المصادر المساندة:

- المراجع اللغوية: كتب معاجم اللغة مثل لسان العرب ومعجم مقاييس اللغة ونحوها، وكتب غريب القرآن مثل "غريب القرآن" لابن قتيبة و"مفردات ألفاظ القرآن" للراغب الأصفهاني.
- كتب العلوم الشرعية الأخرى: بحيث توظف هذه الكتب لتدعيم عناصر البحث، وتوظيفها أيضا في التحليل، بحسب طبيعة الموضوع المبحوث فيه؛ كالكتب الفقهية، وكتب الزهد والرقائق، وكتب العقائد، وهكذا.
- كتب العلوم الإنسانية: وهذه أيضا توظف بحسب طبيعة الموضوع؛ ككتب علم الاجتماع والنفس والتربية.

#### ثانياً: معايير نقدية لاختيار المصادر

ليس كل ما ورد في التفاسير الكلاسيكية صالح للتوظيف في التفسير الموضوعي، بل يجب مراعاة المعايير الآتية:

1. موثوقية المنهج: أصالة المصدر ونزاهة المؤلف واتباعه للقواعد العلمية والمنهجية الموحدة.
2. ضبط الدلالة: عناية المؤلف بالسياق القرآني وبالاستدلال في ضوء القرآن بالقرآن أو بالسنة الصحيحة.
3. التحقيق النصي: سلامة النسخ المعتمدة والنقول، خاصة في طبقات التفاسير الأساسية.
4. الاندراج في السياق البحثي: مناسبة المصدر للبحث الموضوعي وعدم اكتفائه بالتفسير التجزيئي.

#### ثالثاً: الخطوات التطبيقية لاستثمار المصادر في التفسير الموضوعي

1. صياغة السؤال أو الإشكالية حول موضوع معين (مثلاً: مفهوم "الرحمة" في القرآن).
2. تحديد الكلمات المفتاحية (كـ"رحمة"، "رحيم"، "راحم"، إلخ).
3. جمع الآيات ذات الصلة باستخدام الفهارس الإلكترونية والمعجم المفهرس.

4. الرجوع إلى كتب التفسير الكلاسيكية (مروراً بكتب المأثور والرأي) لتحصيل أقوال السلف حول الآيات، مع الاهتمام بالفروق السياقية والتاريخية لكل موضع.
5. العودة لموسوعات علوم القرآن لبيان أسباب النزول والمناسبات والشواهد النبوية.
6. قراءة في كتب المصطلحات ودلالاتها لتوظيف المعنى الدقيق (الراغب الأصفهاني، ابن فارس...).
7. إعداد جدول موضوعية للمادة وتحديد محاور التحليل بناءً على مجموع الآيات والمعطيات المنهجية.

### رابعاً: دقتات تحليلية حول تحريات المصادر في التفسير الموضوعي

- التفسير الموضوعي الحديث يستلزم الجمع بين الأصالة (التراث) والمعاصرة (الواقع والمناهج الحديثة)، وحسن انتقاء وضبط مصادر الاستدلال.
- تعدد التفاسير واختلاف الأساليب (تفاسير بلاغية، لغوية، فقهية، صوفية، فلسفية) يفرض على الباحث تمييز المعايير وتوظيف ما يناسب هدف الدراسة.
- المصادر الرقمية الحديثة وفّرت حلولاً لفهرسة وتيسير الجمع، لكنها تستدعي تحقّقاً أكبر وتدريماً على القراءة النقدية.<sup>(1)</sup>

### خامساً: مهام تطبيقية للطلبة

- تكليف: تحديد موضوع قرآني واستخراج مصادره الأساسية وفق التصنيف أعلاه، مع تلخيص دور كل مصدر في المراحل المختلفة للبحث.
- نقد: تقييم مصادر إلكترونية حديثة في دقة الفهرسة وسلامة منهج الربط الموضوعي.

### سادساً: قائمة علمية موسعة للمراجع

1. مسلم، مصطفى. مباحث في التفسير الموضوعي. دار القلم، دمشق، ط6، 2011.
2. رحمانى، أحمد. التفسير الموضوعي: نظرية وتطبيقاً. منشورات الجامعة، الجزائر، 2002.
3. الخالدي، صلاح عبد الفتاح. التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق. دار النفائس، عمان، ط3، 2017.
4. دراز، عبد الله. النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن الكريم. دار القلم، ط12، 2016.
5. العلواني، طه جابر. التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: مقدمات وتطبيقات. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 2001.
6. عبد الباقي، محمد فؤاد. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. دار الفكر، بيروت.
7. الراغب الأصفهاني. مفردات ألفاظ القرآن. تحقيق صفوان داوودي، دار القلم، ط6، 2009.
8. الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988.

(1) انظر: دراسات tafseer.net، ودراسات مركز تفسير للبحوث.

9. السيوطي، جلال الدين. الإتيقان في علوم القرآن. دار الفكر، بيروت.
10. منصة "تفسير" (tafseer.net)، مركز تفسير للدراسات القرآنية.
11. دراسات وأطروحات جامعية متخصصة منشورة رقمياً في الجامعات العربية والهيئات العلمية.

#### خاتمة:

يمثل الوعي المنهجي بمصادر التفسير الموضوعي أول الطريق نحو كتابة بحث أصيل يربط بين دقة التحليل النصي وعمق تناول الفكري، ويراعي السياقين: التراثي والمعاصر في آن معاً. ولذا يُوصى الطلبة بتجريب مراحل البحث على موضوع عملي (اختر، وعلى مداه عدة أسابيع)، والتدرّب على استثمار المصادر الورقية والرقمية نقداً، وتحقيقاً، وتحريراً، لتكوين رؤية مركبة متوازنة حول القضايا القرآنية الشاملة.



# القسم الثاني: الحديث الموضوعي

المحور الأول: التأسيس النظري



المحور الثاني: المنهجية والتطبيق



# المحور الأول: التأسيس النظري

9. مفهوم الحديث الموضوعي وأهميته



10. نشأة الحديث الموضوعي وتطوره



11. علاقته ببقية أنماط الشرح الحديثي



## المحاضرة التاسعة

### مفهوم الحديث الموضوعي وأهميته

#### أولاً مفهوم الحديث الموضوعي:

يُعد "الحديث الموضوعي" أحد المناهج الحديثة في دراسة السنة النبوية، حيث ينتقل الباحث من الطريقة التجزيئية التي تهتم بالرواية الفردية أو الحكم على الحديث في ذاته، إلى دراسة الأحاديث النبوية من منظور موضوعي كُلي، يُعنى بجمع النصوص ذات الصلة وتقديم رؤية معرفية متكاملة حول قضية أو مبحث معين. ويتميز هذا المنهج بأنه يُحقق التكامل بين نصوص السنة ويبرز الوحدة الموضوعية لمضمونها، بعيداً عن الجمود على النصوص منفردة، أو الاقتصار على البحث السني دون تحليل دلالي شامل.

لقد نشأ هذا التوجه مع اتساع الدراسات الحديثة وزيادة الحاجة إلى ربط علوم الحديث بالمسارات المعرفية الأخرى؛ الفقهية، التربوية، الاجتماعية، فضلاً عن التخصصات المتقدمة كالدراسات المقارنة، واستلهاً مناهج النقد الحديثي، خاصة في ظل التحديات التي تواجه التراث الإسلامي من قِبَل المستشرقين، والاتجاهات الحديثة والسجلات الفكرية المعاصرة.

#### 1. تعريفه باعتباره مركباً

##### 1.1.1 تعريف الحديث:

##### 1.1.1.1 تعريف الحديث لغة:

الحديث في اللغة بمعنى الجديد (ضد القديم)، وهو الكلام الذي يصدر عن أي إنسان متكلم سواء نقل عن طريق الصوت أو الكتابة.<sup>(1)</sup>

ويراد به أيضاً الخبر؛ كما قال تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ﴾ [سبأ:19] ، أي أخباراً. وقد فسر الطبري ذلك بقوله: "أي جعلناهم عبرة للناس يتحدثون بأخبارهم وسيرتهم لعظم ما حل بهم من العقوبة".<sup>(2)</sup>

##### 1.1.1.2 تعريفه اصطلاحاً:

هو ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية، أو خلقية، أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها.<sup>(3)</sup>

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ج 4، ص 97، مادة: ح د ث.

(2) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مؤسسة الرسالة، ج 20، ص 335.

(3) انظر: ابن الصلاح، مقدمة في علوم الحديث، دار الفكر، ص 27؛ النووي، إرشاد الطلاب إلى قواعد مصطلح الحديث، دار الكتاب العربي، ص 12؛ محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، ط 10، ص 10.

## 1.2 معنى موضوعي

ترتبط كلمة "الموضوعي" بجذر "وضع"، الذي يحمل معنى التصوير والإسناد والتحقق؛ فالشيء الموضوع هو الثابت المحدد الذي اتضح مكانه وخصائصه ضمن السياق اللغوي أو الواقعي، وقد أكد ابن فارس أن أصل مادة "وضع" يدل على "التصوير والتحديد"، حيث قال: "والوضع جعل الشيء مثبتاً في مكانه أو موضعه"<sup>(1)</sup>، وقال ابن منظور في "لسان العرب": "الوضع هو جعل الشيء في موضعه"، ويقال: "وضع الحديث"، أي أثبته في مقامه وبين معناه.<sup>(2)</sup>

وفي الاصطلاح: قضية، أو أمر متعلق بجانب من جوانب الحياة في العقيدة أو السلوك الاجتماعي أو مظاهر الكون تعرضت لها آيات القرآن الكريم، أو الحديث النبوي. وموضوعي نسبة إلى موضوع: الذي هو المادة التي يؤخذ أو يتركب أو يبنى منها جزئيات البحث ويضم بعضها إلى بعض ليصير موضوعاً.

## 2. تعريفه باعتباره لقباً:

تطور هذا المصطلح في القرن الأخير ليشير إلى منهجية بحثية في الدراسة الحديثة، تُعنى بجمع ودراسة وتحليل الأحاديث النبوية المتعلقة بموضوع معين، بغرض استخلاص رؤية شاملة حول قضية ما.<sup>(3)</sup> وقد تعددت العبارات في تعريفه فقيل:<sup>(4)</sup>

- هو جمع الروايات الحديثية المتفرقة في مصادر السنة النبوية المتعلقة بموضوع واحد لفظاً أو حكماً، وشرحها حسب المقاصد النبوية الشريفة.

- هو بيان موضوع ما في ضوء السنة النبوية من خلال مصدر حديثي أو عدة مصادر.

- هو علم يتناول القضايا حسب المقاصد النبوية من خلال موضوع حديث نبوي مقبول أو أكثر.

- علم يبحث في الأحاديث النبوية المقبولة، المتحددة موضوعاً، من حيث تحليلها ومقارنتها، للوقوف على مقاصدها.

- هو علم يبحث في الموضوعات التي تناولتها السنة النبوية الشريفة، والمتحددة معنى أو غاية؛ من خلال جمع أحاديث الموضوع من مصدر حديثي أصلي، أو عدة مصادر، أو في ضوء السنة النبوية، بحيث يقوم الباحث بتحليل النصوص الحديثية المقبولة ومقارنتها ونقدها ومحاولة ربطها للوصول إلى روح النص النبوي من أجل تطبيقه في الواقع المعاصر.

وقد اعتمد مجمع البحوث الإسلامية تعريفاً موسعاً مفاده: "دراسة قضية أو مفهوم شرعي عبر استقراءها في

(1) معجم مقاييس اللغة، مادة وضع، دار الفكر، ج6، ص113.

(2) لسان العرب، مادة وضع، ج16، ص115.

(3) أحمد معبد عبد الكريم، الحديث الموضوعي وأثره في الدراسات الفقهية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2016، ص19

(4) انظر: المصدر نفسه.

جميع النصوص الحديثية ذات العلاقة، وربطها بالمقاصد الشرعية وقواعد الاستدلال الاصولي والفقهية".<sup>(1)</sup> ويمكن ان نختار تعريفاً جامعاً فنقول: "الحديث الموضوعي هو: منهجٌ بحثي يقوم على استقراء واستيعاب الأحاديث النبوية المقبولة المتعلقة بقضية واحدة، وتخريجها، والربط بين دلالاتها -جمعاً وتوفيقاً-، لصياغة رؤية شرعية متكاملة حول تلك القضية، تُبرز الهداية النبوية فيها".

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص عناصر الحديث الموضوعي:

1. تحديد موضوع البحث:
- ينطلق الحديث الموضوعي دائماً من تحديد موضوع أو قضية أو مفهوم معين يراد دراسته في السنة النبوية (قضية اجتماعية، عقديّة، تشريعية...).
2. جمع الأحاديث المتعلقة بالموضوع:
- يشمل رصد جميع الأحاديث النبوية (الصحيحة والمقبولة) ذات الصلة بالموضوع المختار، سواء وردت في مصدر واحد أو انتشرت في مصادر عدة من كتب الحديث الأصلية أو المعاجم أو السنن.
3. التحليل والمقارنة والتصنيف:
- تحليل الأحاديث المجموعة وفق مناهج النقد العلمي الحديثي لفهم السياقات، ومعاني الألفاظ، والمقصد النبوي، والسبر بين نصوصها لتجلية أوجه الاتفاق والاختلاف.
4. الشرح والتفسير والاستنباط:
- شرح الأحاديث وبيان مقاصدها التشريعية أو الأخلاقية، واستنباط القيم والمعاني أو الأحكام المرتبطة بالموضوع في ضوء المقاصد النبوية.
5. التركيب والاستقراء الشامل:
- الجمع بين الجزئيات والمقارنات ثم تركيبها في صورة رؤية شاملة حول الموضوع، بحيث تتكامل الجزئيات في إطار كلي يعكس التصور النبوي الكامل للمسألة المدروسة.
6. التوظيف العملي أو تطبيق الأحكام والدلالات في الواقع
- ربط ما توصل إليه البحث من مقاصد أو أحكام أو معاني بواقع العصر، مع اقتراح صور تطبيقية يمكن الاستفادة منها في معالجة القضايا والنوازل المعاصرة.

## ثانياً: أهمية الحديث الموضوعي

يُعد المنهج الموضوعي في دراسة الحديث النبوي ثورة معرفية حقيقية غيرت وجه البحث الأكاديمي، وذلك حين انتقلت الدراسات من النظرة التجزيئية للنصوص إلى بناء رؤية شاملة، تربط بين الجزئي والكلي وتستلهم أفق المقاصد الشرعية. وقد لاحظ الحميدي في "المنهج الموضوعي وأثره في تجديد الفكر الإسلامي" أن الحركة العلمية

(1) انظر: مجمع البحوث الإسلامية، "موسوعة المصطلحات الحديثية"، ج2، ص211، ص213.

للبحث الموضوعي أسهمت في بلورة وحدة السنن وتفعيل حضورها الاجتهادي في معالجة القضايا المستجدة.<sup>(1)</sup>

## 1. أهمية البحث الموضوعي في الدراسات العلمية الحديثة

### 1.1. إبراز الوحدة الموضوعية للسنة

يشير الدكتور أحمد معبد عبد الكريم إلى أن أعظم أثر للبحث الموضوعي هو "إبراز الوحدة البنائية للنصوص النبوية، عبر الاستقراء الشامل لموضوع معين، وعرضه بصورة متماسكة ومنسجمة تكشف عن الرؤية الشرعية الجامعة".<sup>(2)</sup>

ويشرح ابن حجر العسقلاني أن معالجة الأحاديث موضوعياً تكشف تداخل المقاصد الشرعية، وتبرز العلاقات الخفية بين النصوص التي تبدو - للوهلة الأولى - متعارضة أو غير مترابطة.<sup>(3)</sup>

### 1.2. استيعاب القضايا المعاصرة والنوازل

أوضح الدكتور فريد الأنصاري أنه: "مع عصر التشكيك في السنة وظهور الاتجاهات الحداثية والاستشراقية، لم يبق لطالب العلم سبيل فعال إلا الجمع الموضوعي للنصوص، واستجلاء دلالتها في معالجة الإشكالات".<sup>(4)</sup> وقد أشار البغدادي إلى أن البحث الموضوعي نجح - عملياً - في سد الثغرات المنهجية في الرد على شبهات التشريع، كمسائل الجهاد والمرأة والميراث، مستعيناً بتحليل السياق ومحاوره النصوص ذات الصلة.<sup>(5)</sup>

### 1.3. بناء التصورات الكلية والفكر الاستقرائي

يرى عبد الرحمن محمد عثمان أن المنهج الموضوعي هو "روح المنهج الاستقرائي في الدراسات الشرعية، إذ يُحصي ويجمع الأدلة، ثم يصل بالباحث إلى التصور الكلي للسؤال، بما يمنع الانحراف في الفهم أو الانتقاء المغرض للنصوص".<sup>(6)</sup>

ويؤكد الحميدي أن المنهج الموضوعي يني مهارات الربط العقلي والتحليل المنهجي والوصول إلى المقاصد العليا، ويجول السنة من تجزئة إلى منظومة معرفية متكاملة.<sup>(7)</sup>

### 1.4. تعميق البحث الفقهي والمقاصدي واستثمار التراث

يقرر الدكتور سعد البريك أن الحاجة للبحث الموضوعي ظهرت مع تعمق المسائل الفقهية وإعادة قراءة الأحاديث ضمن منظور مقاصدي بين، ويقول: "كل قضية فقهية معاصرة بحاجة لمقاربة موضوعية تمكن من جمع

(1) انظر: مجلة البحوث الإسلامية، س31، 2014، ص76.

(2) انظر: الحديث الموضوعي وأثره في الدراسات الفقهية، الأزهر، 2016، ص53.

(3) فتح الباري، دار المعرفة، ج1، ص17.

(4) مفهوم العالم والعالمية، مجلة دفاتر الشريعة، جامعة فاس، العدد 7، 2007، ص111.

(5) القضاء في السنة النبوية، دار العلوم، 2016، ص153.

(6) مناهج البحث في الحديث النبوي، دار الفكر العربي، ص72.

(7) مجلة البحوث الإسلامية، س31، ص79.

النصوص، واستكشاف وجه الحكمة والتدرج التشريعي فيها<sup>(1)</sup>.  
ويُستدل بنموذج الميراث والجهاد والاقتصاد الإسلامي، حيث ظهر التفوق النبوي للبحث الموضوعي في  
تقعيد الأحكام، ودفع الإشكالات، والموازنة بين التفصيلات المتعارضة ظاهرياً.

### 1.5. تعزيز منهجية التوثيق والرد على الشبهات

ذهب مجمع البحوث الإسلامية إلى أن المنهج الموضوعي أبرز قدرات التوثيق الحديثي، إذ يقَرُن كل نص  
بمصدره الأصلي، ويحلله ضمن السياق الكلي، في مقابل الاقتصار في الدراسات التقليدية على النقل السندي  
المجرد<sup>(2)</sup>.

وفي دراسة العوا حول الجهاد، تبين أن المنهج الموضوعي يستمكن من تنفيذ شبهات المعاصرين بالعودة  
لمنظومة النصوص وردها إلى أصولها الفقهية والاجتماعية<sup>(3)</sup>.

### 1.6. تنمية الملكات العلمية للباحثين

يؤكد بكار أن المنهج الموضوعي "يُطوّر أدوات الباحث العلمي، لأنه يلزمه بجمع النصوص، رصد السياقات،  
تحليل الشروح، والاستعانة بمنهج المقارنة الدلالية والتحليل الفقهي"، ما يتيح تعزيز عقلية البحث المركب  
والاستفادة من روح التراث<sup>(4)</sup>.

## 2. أهمية الحديث الموضوعي في الدراسات الفقهية

لا ريب أن المنهج الموضوعي في دراسة الحديث النبوي قد أحدث نقلةً نوعيةً في فقه الاستدلال التشريعي،  
حين أتاح للباحثين والفقهاء توليد تصورات دقيقة وعميقة للقضايا والمسائل عبر جمع جميع النصوص المرتبطة  
بالباب الواحد وتحليلها على مستوى البنية الكلية والمقاصدية.

وقد أكد الدكتور أحمد معبد عبد الكريم أن الفقه الإسلامي استمد ازدهاره من قدرة العلماء على التعاطي  
الموضوعي مع النصوص، سواء كانوا يدرسون فروعاً كالمعاملات أو الكبريات كالجهاد والمقاصد؛ إذ أن الجمع  
الموضوعي للنصوص هو عين "الفقه المركب" الذي يحول الفهم من الجزئية إلى البصيرة الجامعة<sup>(5)</sup>.

### 2.1. بناء التصور الكلي للمسائل الفقهية

حين يشرع الفقيه أو طالب علم الأصول بدراسة مسألة ما، فإن الاقتصار على حديث واحد أو دليل منفرد  
قد يفضي إلى تحكيم الجزء على الكل، وإنتاج معنى ناقص أو مبتور عن السياق القرآني والنبوي. جاء المنهج  
الموضوعي ليحل هذه الإشكالية، إذ يدفع الباحث إلى جمع النصوص المرتبطة بالمبحث - كأحاديث البيع مثلاً

(1) مجلة السنة النبوية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد 5، 2020، ص104.

(2) موسوعة المصطلحات الحديثية، ج2، ص225.

(3) الجهاد في السنة النبوية، دار الشروق، 2011، ص41.

(4) المناهج المعاصرة للبحث الشرعي، دار القلم، 2017، ص83.

(5) الحديث الموضوعي وأثره في الدراسات الفقهية، الأزهر، 2016، ص53.

- ثم يوازن بينها، ويربطها بمرامي الشريعة وقواعدها العامة. وقد لاحظ عبد الكريم بكار أن "الطرح الموضوعي هو عين العمل الفقهي الواعي، إذ لا يصح استنباط حكم إلا بعد جمع النصوص وبيان علاقاتها، ودفع ما يُشكّل منها ترجيحاً وجمعاً".<sup>(1)</sup>

## 2.2. الموازنة بين الأدلة ودفع التعارض الظاهري

تكن براءة البحث الموضوعي في الفقه في قدرة الباحث على معالجة التعارضات الشكلية بين النصوص: كالجمع بين أحاديث النهي والإباحة أو أحاديث الأمر المتدرج. يشير فريد الأنصاري إلى أن الجمع الموضوعي يتيح للفقيه فحص جميع ما ورد في الباب، وتسلط الضوء على المقاصد، ومعالجة التخصيص والتقييد، وهو ما تتطلبه قواعد الأصول كالعوموم والخصوص.<sup>(2)</sup>

وهذا ما نراه مثلاً في قضايا الطلاق، أو النفقات، أو ميراث الجدة مع الأخوة؛ حيث لم تُحل إشكالاتها في الفقه إلا بالجمع والتحليل الشمولي للأحاديث والروايات ذات الصلة.

### ثالثاً: تعزيز مهارات الباحث وتكوين ملكة الاجتهاد

لقد تركز المنهج الموضوعي - كما بين سعد البريك - كمدان رئيس في بناء العقل الاجتهادي لطالب التخصص، إذ يدرّبه على استقصاء الأدلة وتحليل الشواهد والدخول في تفاصيل الشروح، وربط الأحاديث بالمذاهب الفقهية والمقاصد الكبرى. ويرى البريك أن "الطالب الذي يُمهر في البحث الموضوعي يكون أقدر على مواجهة الشبهات، واستنباط الأحكام الجديدة في فقه النوازل، وفهم طرائق التدرج التشريعي".<sup>(3)</sup>

### رابعاً: تطوير الدراسات المقاصدية والربط بين الفروع والكليات

يساهم المنهج الموضوعي أيضاً في ربط الفقه بكلياته المقاصدية، فهو يفتح المجال لفهم العلاقة العميقة بين الأدلة الجزئية والمقاصد العامة، كما يبصر الباحث بتطور الأحكام حسب السياق ولحظات التدرج. إن دراسة حديث "إنما الأعمال بالنيات" في ضوء أحاديث النية الأخرى والبواعث الداخلية، يُكسب الحكم بعداً أصولياً كبيراً، ويعمق حضور الشريعة كمنظومة متكاملة.<sup>(4)</sup>

### خامساً: أثر الدراسة الموضوعية في معالجة النوازل المعاصرة

في عصر تعقد النوازل وتغير المسائل، باتت الحاجة ملحة لتطبيق المنهج الموضوعي في الفقه الإسلامي، كما في بحث فقه الشركات، أو قضايا البيئة، أو طبقات الحقوق المالية. إذ لا يتأتى الفصل في هذه المسائل عبر النقل الجزئي، بل عبر حشد الأدلة والوسائل وتحليل الغايات - وهو عين عمل البحث الموضوعي الذي بات أساساً

(1) المناهج المعاصرة للبحث الشرعي، دار القلم، 2017، ص 83.

(2) مفهوم العالم والعالمية، دفاثر الشريعة، جامعة فاس، 2007، ص 112.

(3) مجلة السنة النبوية، الإمام محمد بن سعود، العدد 5، 2020، ص 120.

(4) انظر: القرافي، الفروق، ج 2، ص 118؛ النووي، شرح صحيح مسلم، ج 1، ص 48.

للاستدلال في المجامع الفقهية اليوم.<sup>(1)</sup>

### نموذج تطبيقي

لنفترض دراسة "فقه الجهاد في ضوء السنة": يبدأ الباحث بجمع نصوص الجهاد كلها من الصحيحين، والسنن، والمسانيد، ثم يصنفها بحسب الأنواع (جهاد القتال، جهاد النفس)، ويحلل دلالاتها مع شروح ابن حجر والنووي، ويربط بينها وبين تطور الأحكام في السيرة النبوية، وصولاً إلى موازنة النصوص ورد تعارضات ظاهرية كقضايا السلم والمهدنة. هذا النموذج يطور وعي الفقيه ويدربه على الاستقراء والموازنة.<sup>(2)</sup>



(1) تقرير المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الحديثية، جامعة القرويين، فاس، 2022، ص 21.

(2) انظر: العوا، الجهاد في السنة النبوية، دار الشروق، 2011، ص 41.

## المحاضرة العاشرة نشأة الحديث الموضوعي وتطوره

عند دراسة تاريخ أي علم، يجب أن نميز بدقة بين "تاريخ الظاهرة" و "تاريخ المصطلح". فالقاعدة الأكاديمية تقول: "الوجود الواقعي للممارسة العلمية يسبق دائماً وجودها الاسمي والتفصيلي".<sup>(1)</sup> الحديث الموضوعي ك "مصطلح" و "منهجية أكاديمية صارمة" هو وليد القرن الرابع عشر الهجري، ولكن ك "ممارسة وتطبيق" فهو ضارب بجذوره في عصر النبوة.

سنقسم هذا التطور إلى أربع حقبة زمنية رئيسية.

### الحقبة الأولى: مرحلة التأسيس (عصر النبوة والصحابة)

في هذه المرحلة، لم يكن هناك "تدوين" بالمعنى الاصطلاحي، لكن كانت هناك "وحدة موضوعية" في التلقي والتعليم.

#### 1. التعليم النبوي الموضوعي

- كان النبي ﷺ يخصص أوقاتاً أو مجالس لمعالجة "قضية محددة" (موضوع).
- الشاهد: خطبة الوداع. لم تكن سرداً عشوائياً للأحكام، بل كانت "حديثاً موضوعياً" شاملاً عن (حقوق الإنسان، والدماء، والأموال، والنساء).
- الشاهد الثاني: وفد عبد القيس عندما سألوه عن (الإيمان)، فجمع لهم خصال الإيمان في نسق واحد. فهذا الجمع النبوي للنقاط المتفرقة في مقام واحد هو "البذرة الأولى" للحديث الموضوعي<sup>(2)</sup>.

#### 2. الفتوى الصحابية (الاستحضار الموضوعي)

- كان الصحابة إذا سُئلوا عن قضية (كالجدات في الميراث، أو الخمر)، يستحضرون ويجمعون كل ما سمعوه من النبي ﷺ في ذلك الموضوع حصراً.
- مثال: جمع سيدنا عمر للصحابة وسؤالهم: "من سمع منكم رسول الله في الجنين؟" (موضوع الديات). هذا التجميع الميداني هو تطبيق عملي للمنهج الموضوعي<sup>(3)</sup>.

### الحقبة الثانية: مرحلة "التصنيف الضمني" (عصر الترويض الذهبي - 2 و 3 هـ)

(1) عبد الرحمن بن معلا اللويحي، مناهج البحث في السنة النبوية، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام، العدد 24، ص 45.

(2) انظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، (دار الفكر، دمشق)، ص 35.

(3) انظر: همام سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، (كتاب الأمة، قطر)، ص 88.

حيث جعلت كل قضايا الفقه والعقيدة والسلوك محوراً لجمع الأحاديث وتدوينها بحسب الدلالة، مثل "كتاب الإيمان"، "كتاب الجهاد"، "كتاب البيوع"، وهو تفعيد أولي للمادة الموضوعية، كما هو ظاهر في صحيح البخاري ومسلم وأبو داود.<sup>(1)</sup>

هنا بدأ الانتقال من الذاكرة إلى الورق، وانقسم التدوين إلى منهجين:

1. منهج المسانيد: (رتب الأحاديث حسب الراوي) - وهذا لا يخدم الحديث الموضوعي مباشرة.
2. منهج التبويب (الجوامع والسنن): وهو "العمود الفقري" التاريخي للحديث الموضوعي.

### 1. كتب الجوامع والسنن

وهي الكتب التي ألفت على أساس موضوعي، كالجوامع والسنن، ويعد الإمام البخاري (ت 256هـ) أعظم من طبق "الحديث الموضوعي" بشكل غير مباشر من خلال تراجم الأبواب، وهي ليست مجرد فواصل، بل هي "رؤية موضوعية".

مثال: عندما يوب: "باب المعاصي من أمر الجاهلية" ثم يورد حديث أبي ذر، هو هنا يقرر قاعدة موضوعية استنبطها من مجموع النصوص. يقول الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح: "وإنما أخرج الحديث في هذا الباب لأن له تعلقاً به من جهة الموضوع."<sup>(2)</sup> هذا اعتراف من شراح الحديث بالبعد الموضوعي في التصنيف.

### 2. المصنفات المفردة

ظهر في هذا العصر تأليف كتب كاملة في موضوع واحد مستقل، وهي الصورة الأقرب للحديث الموضوعي المعاصر:

- كتب العقائد: مثل كتاب التوحيد لابن خزيمة.
- كتب السلوك: مثل كتاب الزهد للإمام أحمد، والورع للهرودي.
- كتب الأحكام: مثل كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (جمع فيه كل ما يتعلق بالمال في الشريعة).

هذه الكتب هي "حديث موضوعي" من حيث الجمع، لكنها تفتقر غالباً إلى التحليل والربط الذي نشترطه في المنهج المعاصر<sup>(3)</sup>.

## المقبة الثالثة: مرحلة "الكمون" (عصر الشروع والوسوعات - 4 إلى 13 هـ)

وقد لوحظ مع نتاج عصور التصنيف والشروح الكبرى (كشرح النووي وابن حجر) أن ثمة حركة ارتقائية للخروج من دائرة التبويب المجرد إلى منظور التحليل الموضوعي، إذ لم يكتف الشراح بتخيخ المفردات، بل يربط دلالات الأحاديث وفقاً لسياقات النزول وضرورات الاستدلال الفقهي، وهو ما يشير إليه فريد الأنصاري في

(1) الحديث الموضوعي وأثره، ص 49.

(2) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، (المطبعة السلفية)، الفصل الثاني في تراجم البخاري، ص 12.

(3) انظر: فالح الصغير، الحديث الموضوعي: دراسة نظرية تطبيقية، (الرياض)، ص 22-25.

حديثه عن "النضج التدريجي للفهم الموضوعي في ثانيا شروح الحديث".<sup>(1)</sup> وبدأ الشراح يعقدون المقارنات بين الروايات ويجمعون النصوص المتشابهة ويدفعون التعارض الظاهري ويستخرجون المقصود الكلي للنص، كما فعل النووي في شرحه لمسلم وابن رجب في شرحه للبخاري.<sup>(2)</sup> ونجد الشوكاني في نيل الأوطار للشوكاني يجمع أحاديث الباب (مختلفة الأسانيد والمتون) ويناقشها ككتلة واحدة لاستنباط الحكم. هذه ممارسة موضوعية متقدمة.<sup>(3)</sup>

### الحقبة الرابعة: مرحلة "التبلور والاستقلال" (العصر الحديث - 14 هـ إلى الآن)

هنا ولد "الحديث الموضوعي" كعلم مستقل له قواعد، وأقسام في الجامعات، ورسائل علمية. وذلك مع انفتاح المناهج الحديثة في الأزمنة الحديثة على أطر العلوم الاجتماعية والإنسانية، بدأ مصطلح "الحديث الموضوعي" يكتسب حضوراً مستقلاً، خاصة في ظل الحاجة للرد على الشبهات، ومعالجة قضايا النوازل، واستخلاص الرؤية الموسعة للسنة النبوية في قضايا الجهاد، والمرأة، والأسرة، وغير ذلك. وقد أوضح الدكتور حمزة النشري أن تحول البحث الحديثي من الجزئي إلى الكلي فرضته "الانعطافات الفكرية وتغير إيقاع الأسئلة في العقل المسلم المعاصر"، مما رتّب الحاجة للبحث الموضوعي كمنهج تفسير وتوجيه.<sup>(4)</sup>

وقد أدت حركة التأليف الحديثة، في الجامعات ومراكز البحوث، إلى استقرار مصطلح "الدراسة الموضوعية للحديث"، خاصة بعد منتصف القرن العشرين، بفعل التأثير بتطور المناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

#### 1. الدوافع التاريخية للنشأة

لماذا ظهر هذا العلم الآن تحديداً؟

- الرد على المستشرقين: الذين حاولوا الطعن في الإسلام من خلال "بتر النصوص". فكان الرد العلمي هو: "لا تفهموا الحديث إلا في سياق مجموع أحاديث الموضوع".
- ظهور التفسير الموضوعي: سبق "التفسير الموضوعي" نظيره الحديثي بفضل جهود الشيخ أمين الخولي والشيخ محمود شلتوت في الأزهر. ثم انتقلت العدوى الحميدة إلى المحدثين.<sup>(5)</sup>
- تعقد الحياة المعاصرة: القضايا الحديثة (بنوك، استنساخ، دولة حديثة) لا يكفيها حديث واحد، بل تحتاج "استقراءً كلياً".

#### 2. رواد التأصيل

- مرحلة الإرهاصات: كتابات الشيخ محمد الغزالي (خاصة كتابه السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث)

(1) مفهوم العالم والعالمية، ص 110.

(2) انظر: شرح صحيح مسلم، ج 2، ص 200؛ فتح الباري، ج 6، ص 120.

(3) انظر: محمد الشوكاني، نيل الأوطار، (مقدمة المحقق)، طبعة دار الحديث، ص 5.

(4) الدراسات الحديثة المعاصرة، ص 32.

(5) انظر: صلاح الخالدي، التفسير الموضوعي: المنهج والتطبيق، (دار النفائس)، ص 15.

- رغم الجدل حوله، إلا أنه نبه بقوة لضرورة "النظر الكلي" للسنة.
- اللافت أن حركة التجديد في البحث الحديثي دفعت نخبة من العلماء والباحثين للمناداة بضرورته ومنهجته، فأصدر عبد الكريم بكار حكمه بأن "حيوية الفكر الإسلامي الحديث لن تقوم إلا ببناء الوعي الموضوعي في تحليل الوحيين والعمل على موازنة الجزئي بالكلي"، وقد ربط بين هذا والعودة لمنهج الاستقرائي الاستيعابي الذي شكّل سرّ ازدهار الاجتهاد قديماً.<sup>(1)</sup>
  - ويرى أن إهمال البحث الموضوعي في فترات سابقة أضعف الاستدلال المقاصدي وأفقد الباحثين وسائل فهم الروح الجامعة للشريعة، ويؤكد أن عودة البحث الموضوعي تصحيح لمنهجية الاستدلال وضبط لمسار الاجتهاد المعاصر.<sup>(2)</sup>
  - مرحلة التقعيد الأكاديمي:

- د. محمد أبو الليث الخير آبادي: من أوائل من كتبوا في تأصيل المنهج بكتابه المدخل إلى الدراسة الموضوعية.
- الجامعات السعودية والمصرية: في السبعينيات والثمانينيات، بدأت أقسام السنة في جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية، وجامعة أم القرى، باعتماد "الحديث الموضوعي" كإحدى دراسات ومجال للرسائل (الماجستير والدكتوراه)<sup>(3)</sup>

### 3. الوضع الراهن

- الآن، انتقل الحديث الموضوعي من مرحلة "إثبات الوجود" إلى مرحلة "النضج"، وأصبح لدينا موسوعات متكاملة مثل "موسوعة نضرة النعيم" (تطبيق عملي هائل للحديث الموضوعي في الأخلاق).  
وظهرت تطبيقات البحث الموضوعي بشكل مستقل في قضايا الأسرة والجهاد والأخلاق، وغيرها من القضايا البنينة في الشريعة.<sup>(4)</sup>

### 4. التطبيقات المعاصرة للبحث الموضوعي

- يذكر الدكتور سعد البريك أن النضج الأكبر للبحث الموضوعي ظهر في الرسائل العلمية المنشورة بالجامعات، وخاصة في معالجة قضايا الجهاد، الأسرة، الحوار، أو النوازل الحديثة، إذ صار الاستقراء منهجاً مقروناً بتحليل وظيفي للنصوص، وتوظيفاً للمصادر والشروح، والرد على الاتجاهات غير الأصيلة التي تغفل السياق العام أو تربط النصوص ببعضها جزافاً.<sup>(5)</sup>

ويبرز العوا في كتابه "الجهاد في السنة" كيف أتاح المنهج الموضوعي اكتشاف طبقات متجددة للفهم

(1) المناهج المعاصرة للبحث الشرعي، دار القلم، 2017، ص 91.

(2) المصدر نفسه.

(3) انظر: محمد أبو الليث الخير آبادي، المدخل إلى الدراسة الموضوعية لسنة النبوة، (دار السلام)، ص 50-60.

(4) الحديث الموضوعي وأثره، ص 50-51؛ موسوعة المصطلحات الحديثية، ج 2، ص 211.

(5) مجلة السنة النبوية، الإمام محمد بن سعود، العدد 5، 2020، ص 116.

والاستدلال، وكشف التدرج التشريعي والتكامل بين مختلف نصوص الباب، وهو ما أعاقته المناهج الجزئية أو الاكتفاء بالتحليل الذاتي.<sup>(1)</sup>

وثني التقارير البحثية في المؤتمرات الدولية المعاصرة، كالمؤتمر العلمي الثالث للدراسات الحديثة بجامعة القرويين، على أن أغلب الرسائل المتكثرة في الحديث النبوي اليوم هي رسائل موضوعية، توسع دائرة الفهم ولا تكتفي بنقد المتون أو تتبع الأسانيد منفردة.<sup>(2)</sup>

ولم يكف الحديث الموضوعي عن التجدد وتوسيع دوائره، ففي العصر الحاضر، وبعدهما اشتدت حاجة المسلمين إلى النظر الجامع في قضايا المرأة، والاقتصاد، وسياسات الحرب والسلام، غدا البحث الموضوعي المنهج الأنجع في توظيف الأحاديث النبوية لإعادة بناء الفعل الاجتماعي والمسار الاجتهادي، كما أوضح محمد سليم العوا عند مناقشته لأحاديث الجهاد، حيث أبان أن جمع النصوص وتحليلها في سياق واحد يُنجي من الوقوع في أحكام تجزئية مُخلّة.<sup>(3)</sup>

ومن هنا فإن نهضة البحث الموضوعي تمثل موجة وعي معرفي جديدة تؤسس لمعالجة سننية شمولية، ترسخ مركزية النص وتعمق البعد المقاصدي، دون غفلة عن التدقيق السندي والتحليل اللغوي الذي تشدد عليه المناهج العلمية الأصيلة.



(1) الجهاد في السنة، دار الشروق، 2011، ص 59.

(2) تقرير المؤتمر، جامعة القرويين، ص 19.

(3) الجهاد في السنة، ص 59.

## المحاضرة الحادية عشر

### علاقته بباقي أنماط الشرع الحديثي

- أولاً: الفروق النظرية بين الحديث الموضوعي وغيره من مناهج دراسة الحديث
- توضح الفروق بين الحديث الموضوعي وغيره من مناهج الدرس الحديثي في عدة نقاط جوهرية:
- مجال الدراسة:
  - الحديث الموضوعي: يركز على القضية الكلية أو الموضوع الجمعي، كدراسة أحاديث التعليم، أو الأخلاق، أو الجهاد، أو الحوار، وما إلى ذلك.<sup>(1)</sup>
  - الحديث المصدرى/التقليدي: يركز على الرواية الفردية، وتحقيق السند والمتن، ووزن كل حديث منفرداً في سياقه السندي.<sup>(2)</sup>
  - وحدة الموضوع والتحليل:
  - الموضوعي: يجعل الموضوع الجامع والغاية المقصدية محور التحليل، ويجمع النصوص ويراكم اتفاقها واختلافها ضمن إطار كلي (حمزة النشري، الدراسات الحديثية المعاصرة، ص 33).
  - التقليدي: وحدته هي الحديث أو الإسناد المنفرد، ولا يعنى بالتركيب الموضوعي، ويكتفي بإثبات الصحة أو الضعف.<sup>(3)</sup>
  - أدوات التوثيق والاستشهاد:
  - الموضوعي: يستدعي مصادر الحديث الأصلية، والشروح، ومعاجم الحديث، والدراسات المقاصدية، وأحياناً مصادر التاريخ والاجتماع عند الحاجة لرسم السياق.<sup>(4)</sup>
  - التقليدي: يقتصر غالباً على كتب الحديث الأصلية ومصادر الجرح والتعديل.<sup>(5)</sup>
  - طرق معالجة التعارض والاتفاق:
  - الموضوعي: ينتهج الجمع والترجيح والاستيضاح بدلالة المقاصد والنظرية الكلية.<sup>(6)</sup>
  - التقليدي: يعالج النص منفرداً، وقد يترك التعارض أو يأتي بالترجيح الجزئي دون البناء النظري

(1) انظر: عبد الرحمن محمد عثمان، مناهج البحث في الحديث النبوي، دار الفكر العربي، 2004، ص 44.

(2) انظر: أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث، دار التراث العربي، 2005، ص 22.

(3) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج 6، ص 5.

(4) انظر: مجمع البحوث الإسلامية، موسوعة المصطلحات الحديثية، ج 2، ص 213.

(5) انظر: أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث، ص 24.

(6) انظر: عبد الكريم بكار، المناهج المعاصرة للبحث الشرعي، دار القلم، 2017، ص 59.

الكلية<sup>(1)</sup>.

- البعد الاجتهادي والإبداعي:
- الموضوعي: يمنح للباحث نافذة للاجتهاد واستنباط القيم الكلية عبر تحليل الموضوع، ويستوعب الآراء الفقهية والمقاصدية المختلفة<sup>(2)</sup>.
- التقليدي: يميل إلى الحياد الإجرائي والتحقيق في متون خاصة دون توسع اجتهادي.

### ثانياً: علاقة الحديث الموضوعي بالحديث التحليلي: دراسة موسعة مقارنة

يشكل الحديث الموضوعي والحديث التحليلي تيارين معرفيين بارزين في تطوّر مناهج النظر في السنة النبوية. وإن تشابه المصطلحين عند بعض الباحثين أحياناً، إلا أن التفكيك العلمي يؤكد خصوصية كل منهج، مع وجود تداخل ثري يشي بخصوصية الدرس الحديثي وتكامله المنهجي في البحث الإسلامي. وتكمن أهمية التفريق بين المنهجين في ضبط اتجاهات البحث، ومنع الغبش المنهجي في الدراسات المعاصرة، خاصة في الرسائل الجامعية والأبحاث المحكمة.

#### أولاً: الخلفية التاريخية وتطور الاصطلاحين

لم يكن الحديث الموضوعي والحديث التحليلي مصطلحين متداولين بذاتهما في القرون الأولى لعلم الحديث، بل تطورا اصطلاحياً مع تعقيد أدوات البحث الحديثي وتنوع أغراض الدارسين. يلاحظ الباحث عبد الرحمن محمد عثمان أن فهم المحدثين الأوائل للطريقة الموضوعية تجلّى في التصنيف على الأبواب، لكن التحليل كان يُمارس غالباً في الشروح الكبرى وكتب العلل. أما استخدام مصطلح "الدراسة التحليلية" فظهر مع التعمق في النقد العلمي، خاصة عند بروز مناهج النظر البنيوي والسيميائي في الدراسات الحديثة<sup>(3)</sup>.

الدكتور أحمد معبد عبد الكريم يقرر أن التمايز بين المنهجين (الموضوعي/التحليلي) بدأ مع المتأخرين عندما اتسع مجال جمع النصوص، وبرز الوعي بأن تحليل بنية الحديث وغايته مطلب مغاير عن مجرد جمع الأحاديث تحت مظلة موضوع واحد<sup>(4)</sup>.

#### ثانياً: التعريف الاصطلاحي والسمات المنهجية

- الحديث الموضوعي: هو دراسة تجمع الأحاديث النبوية ذات الصلة بموضوع معين، استقصاءً واستقراءً، ثم تعالجها معالجة أفقية شمولية بغية تكوين صورة كلية متكاملة للموضوع، مع مراعاة علاقة النصوص بعضها ببعض وسياق نزولها وأثرها العملي.

(1) انظر: فتح الباري، ج12، ص50.

(2) انظر: فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي، مؤسسة الرسالة، 2008، ج3، ص88.

(3) عبد الرحمن محمد عثمان، مناهج البحث في الحديث النبوي، دار الفكر العربي، 2004، ص61-63.

(4) الحديث الموضوعي وأثره، جامعة الأزهر، 2016، ص45-48.

- الحديث التحليلي: هو منهج يُعنى بدراسة الحديث النبوي (فردياً أو مجموعة)، وذلك بتحليل مفرداته، ومدلولاته اللغوية، ونسقه البلاغي والدلالي، وعلاقاته بالقضايا الشرعية والاجتماعية، مع الدخول في حقل القراءة النقدية لتفاصيل السند والمتن، وبيان وجوه الاستدلال، واختلاف الروايات، ومن ثم الموازنة بين الشروح والروايات.

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجين

نقط الالتقاء:

- كلا المنهجين يُعلمان من شأن "فهم الدلالة العميقة للنص الحديثي"، ويتجاوزان الاقتصار على النَّظَر السندي المجرد.
- يعتمد الحديث التحليلي ضمناً على جمع النصوص المتشابهة أحياناً، ويستعين المنهج الموضوعي بعمليات التحليل المتعمق عند تنظيم دلالة النصوص.

نقط التمايز<sup>(1)</sup>:

المحور	الحديث التحليلي	الحديث الموضوعي
نقطة البدء	اختيار حديث بعينه أو مجموعة محدودة وتحليلها تفصيلاً	تجميع كل الأحاديث المرتبطة بالموضوع محل البحث
الاتجاه المعرفي	استنباطي تفكيكي: معالجة بنيوية عميقة	استقرائي شمولي: رؤية كلية
مجال التركيز	البنية المفردة لكل حديث: ألفاظ، معاني، سياقات جزئية	الوحدة الموضوعية ودليلها الكلي عبر النصوص
علاقة السند والمتن	يدخل في تحليل مفصل لكل سند ولكل متنه ودقاته	أقل تفصيلاً غالباً، مع ذكر الدرجة النقدية فقط
التطبيق	كشف المعاني، ودفع التعارضات، وبيان الغريب أو الناسخ	بناء تصورات منهجية متكاملة: كالجهاد، أو الأخلاق جمعاً
التوثيق	توثيق لفظي دقيق لكل تفصيل، مع مقارنة الروايات والزيادة والنقصان	غالباً بالإحالة لمجمل المصادر الأصلية، وشروح مختارة

رابعاً: التداخل والتكامل العملي بين المنهجين

ثمة حالة من التداخل الضروري بين المنهجين في المشاريع البحثية المتقدمة؛ إذ يعتمد الباحث الموضوعي كثيراً على أدوات التحليل التفصيلية حين يُشرف على تفسير دلالات النصوص أو الجمع بين الروايات المتعارضة. وينبه الدكتور سعد البريك إلى أن "القدرة الفائقة في شرح الحديث الموضوعي مرهونة إلى حد كبير بامتلاك أدوات التحليل الدلالي والتفكيك اللغوي، وهو ما يكسب البحث الموضوعي الضوء التحليلي المنهجي بدل الاكتفاء بالسرد التصنيفي".

في المقابل، فإن الدرس التحليلي الرصين كثيراً ما يحتاج إلى الإحاطة بالأحاديث المشابهة والخروج عن قوقعة النص الواحد لتجلية المراد الحقيقي للسنة.

خامساً: النماذج التطبيقية المقارنة

- نموذج موضوع الجهاد: البحث الموضوعي يبدأ بمحصر الروايات في الصحيحين والسنن حول الجهاد بأنواعه، تقسيمها، استنباط أوجه اتفاقها واختلافها، استنتاج علاقة الجهاد بالمقاصد العليا. ثم عند

(1) انظر: معبد عبد الكريم، الحديث الموضوعي، ص 46؛ الباقوري، منهجية البحث التحليلي في الحديث، مجلة البحوث الإسلامية، ص 35،

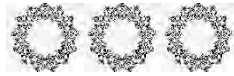
حدوث تعارض ظاهري أو التباس، يتم تحليل الحديث الفردي تحليلاً لغوياً وتاريخياً واجتماعياً، لفهم الدلالة المتخصصة ولماذا ورد بهذا السياق.<sup>(1)</sup>

- نموذج مسائل القضاء: المنهج التحليلي في حديث "البينة على المدعي" يحلل ألفاظ الحديث، وتخرجه، ووجوه دلالة لفظة (البينة) بين اللغة والعرف الفقهي، بينما يوظف الموضوعي ذات الحديث ضمن مجموعة أحاديث الدعاوى والشهادات ليخرج برؤية متكاملة لأصول القضاء في السنة.<sup>(2)</sup>

#### سادساً: النقد والاتجاهات الحديثة

يذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن التداخل بين المناهج ضرورة، وأن الفصل الحاد بين الموضوعي والتحليلي يفرغ البناء العلمي من مرونته المنهجية؛ إذ "لا بد للباحث الرصين أن يزواج بين الرؤية الكلية (الموضوعي) والدراسة التفكيكية (التحليلية) حتى يكون ضرب البحث شاملاً ووفياً بمقاصد الشريعة والمكونات الدلالية للنص".<sup>(3)</sup>

وقد أثبتت الاتجاهات الحديثة في الدراسات الحديثة - خاصة في بعض جامعات المغرب العربي والسعودية - أقوى الرسائل هي التي تزواج بين التصنيف الموضوعي والتفكيك التحليلي.



(1) انظر: محمد سليم العوا، الجهاد في السنة، دار الشروق، 2011، ص29.

(2) انظر: النووي، شرح صحيح مسلم، ج12، ص115؛ البغدادي، القضاء في السنة، مطبوعات دار العلوم، 2016، ص144.

(3) انظر: بكار، المناهج المعاصرة للبحث الشرعي، ص71.

# المحور الثاني: المنهجية والتطبيق

12. أنواع الحديث الموضوعي



13. منهجية الحديث الموضوعي



14. نماذج تطبيقية



## المحاضرة الثانية عشر

### أنواع الحديث الموضوعي

تكشف الدراسات المعاصرة في الحديث الموضوعي أن المدخل البنيوي الأقدم لتحديد هذا الحقل يقوم أساساً على تقسيم وحدته الموضوعية إلى نوعين رئيسين: حديث موضوعي عام يتناول موضوعاً واسعاً متعدد الجوانب والقضايا، وحديث موضوعي خاص يركز على قضية جزئية أو وحدة نصية محدودة<sup>(1)</sup>. ويُعدّ هذا التقسيم إطاراً كلياً يضبط مادة الدراسة ذاتها، ويحدد حدود الاتساع والضيق في الموضوع، وهو بذلك يمثّل المستوى الأول الذي تُبنى عليه بقية التقسيمات.

ومن هذا الإطار الكلي تولدت لاحقاً محاولات لتطوير ألوان أو أنماط متعددة للبحث في الحديث الموضوعي، بحسب المجال العلمي للموضوع (عقدي، فقهي، تربوي، اجتماعي)، وبحسب طبيعة المعالجة (تفصيلية، تطبيقية، مقارنة). وهذه الألوان ليست تقسيمات مستقلة بذاتها، بل هي تفرّعات ناتجة عن اختلاف الموضوع من جهة اتساعه (عام/خاص) ومن جهة طبيعته المعرفية (عقدي، فقهي... إلخ)، مما يجعلها امتدادات مباشرة للتقسيم البنيوي الأول.

ومع تبلور هذا البناء البنيوي، جاءت الجهود اللاحقة التي انشغلت بضبط المداخل المنهجية لدراسة الحديث الموضوعي؛ فتميّزت بين:

- المدخل المصطلحي الذي يركّز على تحليل المفاهيم المكونة للفن،
  - المدخل الموضوعي الشمولي الذي يتناول القضايا الكبرى ذات الامتداد العام،
  - المدخل الجزئي الذي يعالج الأحاديث المفردة أو الوحدات المحدودة<sup>(2)</sup>، إضافة إلى اتجاهات تطبيقية معاصرة أبرزت دور هذه المداخل في بناء رؤية حديثة تتفاعل مع قضايا العصر<sup>(3)</sup>، واتجاهات أخرى وسّعت مساحة التكامل بين الحديث والقرآن أو بين الحديث والنظم المعرفية الحديثة<sup>(4)</sup>.
- وعند المقارنة بين هذين المستويين—مستوى البنية (عام/خاص) ومستوى المنهج (مصطلحي/شمولي/جزئي/مقارن)— يتضح أن الثاني قائم على الأول ومتولّد عنه؛ إذ يحدّد التقسيم البنيوي طبيعة

(1) انظر: عبد الكريم الفالح، الحديث الموضوعي: المفهوم والأنواع والمنهج، الرياض: دار المجتمع، 2014م، ص 92-98؛ وانظر: عبد الرحمن الصايغ، «أنواع الحديث الموضوعي ومناهج دراسته»، مجلة الدراسات الإسلامية، مجلد 28، عدد 2، 2016م، ص 55-60.

(2) انظر: رمضان إحقاق الزيان، الحديث الموضوعي: دراسة نظرية، عمّان: دار النفائس، 2006م، ص 27-29.

(3) انظر: نادية نصر، أهمية الحديث الموضوعي ومنهجيته في معالجة القضايا المعاصرة، دمشق: دار القلم، 2012م، ص 41-45.

(4) انظر: أحمد الراشد، الحديث الموضوعي: المنهج والتأصيل والتمثيل، بيروت: دار ابن كثير، 2015م، ص 63-78؛ محمد الشerman، الحديث الموضوعي: دراسة تأصيلية تطبيقية، عمّان: دار عمار، 2010م، ص 55-84؛ علي محمد زينو، «صفحات في معرفة الحديث الموضوعي»، مجلة التراث العربي، العدد 90، 2003م، ص 101-120.

الموضوع، بينما يحدد التقسيم المنهجي طريقة معالجته. وهكذا يفهم ما يبدو من تنوع في ألوان الدراسة الموضوعية على أنه نتيجة لتقاطع اتساع الموضوع مع طبيعة المنهج، لا على أنه تعدد اعتباري في التصنيفات. ومن هذا التقاطع تتكوّن صورة أشمل للبحث الموضوعي، يتفرّع عنها البناء الرباعي المقترح بوصفه صياغةً منهجيةً تجمع بين ضبط الوحدة الموضوعية وتحديد طريقة معالجتها.

## 5.1. النوع الأول: الدراسة الموضوعية للمصطلح الحديثي

هذا النوع يقوم على تتبع "اللفظة النبوية" أو "المصطلح النبوي" في عموم النصوص، ليس بوصفه مفردة لغوية معزولة، بل باعتباره "نواةً تصوّرية" تتحرك في سياقات متنوعة، فيُستكشف من خلالها البناء المفهومي للمصطلح في ضوء الاستعمال النبوي الواقعي، لا في ضوء المعاجم وحدها.<sup>(1)</sup>

وهنا يلتقي هذا النمط مع ما يُسمّى في دراسات القرآن بـ"البحث المصطلحي" (الدراسة المصطلحية) الذي يدرس اللفظ في شبكة استعمالاته النصّية، ويتعقّب تحوّل دلالاته من المعنى اللغوي الخلام إلى المعنى الشرعي المركّب.<sup>(2)</sup>

### • من جهة المنهج:

- يبدأ الباحث بضبط الجذر اللغوي للفظ في المعاجم (كـ"مفردات الراغب الأصفهاني")، ثم يميّز بين الدلالة اللغوية الأصلية والدلالة الشرعية أو العرفية الخاصة بالسياق النبوي؛ والغالب أن السنة تنقل اللفظ من العموم اللغوي إلى خصوص شرعي أو تُضيف إليه قيوداً نوعية<sup>(3)</sup>.
- بعد ذلك ينتقل إلى "الاستقراء الحديثي" للفظ عبر أدوات الفهرسة (المعجم المفهرس، الفهارس الحاسوبية، قواعد البيانات الحديثة)، ثم يرجع إلى الأصول المسندة للتحقق من ثبوت الروايات، فلا تُبنى الدلالة على نص ضعيف أو موضوع، خاصة في القضايا العقديّة أو التصورية المركزية.<sup>(4)</sup>
- وهنا يُستفاد من تنبيهات الأعظمي على مركزية الألفاظ النبوية وأن دقة ضبطها شرط في دقة الحكم على الحديث وفهمه.<sup>(5)</sup>
- "ومن أدوات التحليل المركزية: رصد الشبكة المفاهيمية المصاحبة؛ فلا يُدرس المصطلح معزولاً، بل تُرصد (الألفاظ الواردة معه في نفس السياق)؛ مثل: (المضادات) التي تكشف المعنى

(1) انظر: فالخ بن محمد الصغير، الحديث الموضوعي: دراسة نظرية تطبيقية، الرياض: دار ابن الأثير، 1420هـ، ص 35.

(2) انظر: عبد القادر حساني، "البحث المصطلحي في الدراسات القرآنية: أسسه المعرفية وأشكالته المنهجية"، مجلة التجديد، ماليزيا، مح 23، ع 46، 2019م، ص 18.

(3) انظر: لطيفة بنت عبد الله الراشد، الحديث الموضوعي: المنهج والتأصيل والتمثيل، مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، 2018م، ص 112.

(4) انظر: محمد سيد شحاتة، الحديث الموضوعي: دراسة نظرية تطبيقية، القاهرة: دار ابن الجوزي، 2021م، ص 88، مبحث خطوات البحث.

(5) انظر: محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، بيروت: المكتب الإسلامي، ط 1، 1980م، ص 210.

بضده، و(المرادفات) التي تكشف الفروق الدقيقة، و(الملازمات الوصفية). فمصطلح 'النفاق' في السنة لا يفهم بدقة إلا بدراسة تقاطعه مع مصطلحات: 'الرياء'، 'الكذب'، 'الخيانة' التي غالباً ما ترد في نفس المرويات<sup>(1)</sup>.

#### من جهة التطبيق:

• حين يختار الباحث مصطلحاً مثل "الوَهْن" أو "الرَّوَيْضَة"، فإن عليه أن يحرص كل موارد اللفظ ومشتقاته، ثم يدرس: سياق الورود (زماناً ومكاناً وحالاً)، والقرائن اللفظية المصاحبة، وعلاقة اللفظ بسائر ألفاظ الحديث (التقابل، التلازم، التدرج)، حتى يرسم "خريطة مفهومية" تُبين: ما هو مركز الدلالة، وما هي الحقول الدلالية الهامشية، وما حدود التوسع أو المجاز في الاستعمال<sup>(2)</sup>.

• ثم تُقارن هذه الصورة بما قرره الشُّراح (ابن حجر، النووي، ابن رجب...) في شرح الألفاظ، وبما استقرّ في كتب المصطلح والفقهاء من استعمالات ذلك اللفظ، فيُستخرج في الخاتمة "تعريف إجرائي" للمصطلح النبوي كما تعكسه النصوص، مع بيان أثر هذا الضبط على بناء الأحكام العقديّة أو التربوية المتفرعة عنه<sup>(3)</sup>.

• وفي مرحلة النتائج، يجب التمييز بين مستويين: "المصطلح التوقيفي" الذي أسس به الشارع حقيقة شرعية جديدة، وبين "الاستعمال الوصفي" الذي أبقاه النبي ﷺ على دلالاته اللغوية، ليخرج الباحث في النهاية بـ"تعريف إجرائي" دقيق للمصطلح النبوي كما تعكسه النصوص<sup>(4)</sup>.

#### أتمودج تطبيقي: الدراسة الموضوعية للمصطلح النبوي "الهجرة"

##### 1. الدراسة المعجمية (النواة اللغوية):

يبدأ الباحث بتحرير مادة (هـ ج ر) في المعاجم، ليجد أن أصلها يدور حول: "الصرام والقطع"، ومفارقة الشيء للإنسان ببدنه أو بلسانه أو بقلبه<sup>(5)</sup>.

##### 2. الاستقراء والتحقيق (ضبط النص):

يقوم الباحث بجمع الأحاديث الواردة فيها لفظة "الهجرة" ومشتقاتها (المهاجر، هاجر، يهجر) عبر المعجم المفهرس، ثم يعزل الروايات الضعيفة.

(1) انظر: بد القادر حساني، مرجع سابق، ص 35؛ ومحمد سيد شحاتة، الحديث الموضوعي: دراسة نظرية تطبيقية، القاهرة: دار ابن الجوزي، 2021م، ص 102.

(2) انظر: عبد القادر حساني، مرجع سابق، ص 35؛ وفالح الصغير، مرجع سابق، ص 55.

(3) انظر: وليد بن عثمان الرشودي، الحديث الموضوعي: دراسة تأصيلية تطبيقية، الرياض: جامعة الملك سعود، ص 60.

(4) انظر: فالح الصغير، مرجع سابق، ص 60؛ ووليد الرشودي، الحديث الموضوعي: دراسة تأصيلية تطبيقية، الرياض: جامعة الملك سعود، ص 75.

(5) انظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 833؛ وابن فارس، مقاييس اللغة، مادة هجر.

تطبيق نقد الرواية بالمعنى: يتوقف الباحث عند حديث: «المُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ»؛ ليتحقق عبر التخريج الموسع هل هذا الحصر (القصر) مقصود لذاته في اللفظ النبوي ليفيد الحقيقة الشرعية، أم هو وصف لبعض أحوال المهاجر؟<sup>(1)</sup>

### 3. التحليل "التعاقبي/التاريخي" (التطور الدلالي):

- هنا تظهر الإضافة المنهجية؛ حيث يرصد الباحث تحول المفهوم عبر الزمن النبوي:
- المرحلة المكية وبداية المدنية: كانت الهجرة تعني "الانتقال المكاني الواجب" فراراً بالدين (تأسيس المجتمع).
- مرحلة ما بعد فتح مكة: تحول المصطلح جذرياً بصدور الحكم النبوي «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهادٌ ونية»؛ حيث نُسخت الهجرة المكانية (من مكة) وبقيت الهجرة المعنوية (هجران الذنوب) أو الهجرة الجهادية.<sup>(2)</sup>

### 4. دراسة "الحقول الدلالية" (الشبكة المفاهيمية):

- لا يُفهم عمق "الهجرة" إلا بوضعها في شبكتها:
- علاقة تلازم: ارتبطت الهجرة بـ "النصرة" (المهاجرون والأنصار)، وبـ "الجهاد" (لا تنقطع الهجرة حتى ينقطع الجهاد).
- علاقة تضاد (الكشف بالضد): يقابل الهجرة مصطلح "التعرب" (وهو العودة للبادية وترك المجتمع المدني الإسلامي)، فكان "التعرب بعد الهجرة" كبيرةً من الكبائر؛ مما يوضح أن الهجرة ليست مجرد انتقال، بل هي "التزام مجتمعي ومدني".<sup>(3)</sup>
- 5. الخاتمة: التعريف الإجرائي المركب:

يخلص الباحث إلى أن "الهجرة" في الاستعمال النبوي ليست مصطلحاً أحادياً، بل هي مفهوم ذو مستويين:

1. تاريخي منسوخ: الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام عند العجز عن إظهار الدين.
2. تعبدية مستمر: حالة شعورية وسلوكية تقتضي مفارقة مألوفات النفس من المعاصي، والالتحاق بمحاضن الصلاح.

## 5.2. النوع الثاني: الدراسة الموضوعية للقضية العامة (الموضوع الشمولي)

هذا هو النمط الأظهر انتشاراً في البحوث المعاصرة، وهو الامتداد الوظيفي لما يُسمى عند بعض المعاصرين "الحديث الموضوعي العام"؛ حيث تُجمع الأحاديث ذات الصلة بقضية كبرى متشعبة (كأحاديث الشفاعة، أو

(1) انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج1، ص 53.

(2) انظر: ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج3، ص 439.

(3) انظر: يُنظر في دلالة التعرب وضدها: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج3، ص 210.

حقوق الطفل، أو الأوبة والطواعف) من عموم دواوفن السنة، ثم تُستقرأ لبناء "نظرفة سنفة" فف تلك القضافة. (1) وتؤكد دراسات التأصف - أن سمة هذا النوع هف "الشمولفة والاستفاب"؛ أف بذل الوسع فف جمع كل ما ففصل بالموضوع من نصوص ثابتة، وعدم الانتقاء المسبق المؤدف إلى نتائج مسبقة (2).

• معالم هذا النوع:

• من حفث المفدان، ففسع لفشمل قضافا عقدفة وغفبفة (مثل الشفاعة، عذاب القبر، أشراط الساعة)، وقضافا افتماعفة وتربوفة (حقوق الطفل، حقوق المرأة، ففم الأسرة، بناء الشفصففة الإفماففة)، وقضافا كونة/علمفة (الأوبة، البفئة، سنن الكون)، مع ضرورة ضبط العلاقة بفن "الثابف النصف" و"المعطفا العلمفة المعاصرة" فف القضافا ذات البعد العلمف (3).

ولا ففكمل الدراسة هنا بالسرد الجزئف، بل ففجب الكشف عن "المقصد الكلف" المهفمن على القضافة، برطف الأحكام الفرعفة بمقاصد الشرفة الكبرف (حفظ الدين، النفس، العقل..)، ففف "أحادف البفئة" مثلاً لا ففكففى بالنهف عن التلوث، بل ففربط بمقصد "حفظ النفس" و"درء المفاسد العامة". (4)

• من حفث المادة، ففلتزم البافث باعتماد "الثابف" أساساً لبناء الصورة الكلفة، ففجعل الصففح والحسن -بضوابطهما- عمدةً للحكم، وففتعامل مع الضعف بدرجاته على النحو الذي قرره أهل المصطلح: ففستبعد المنكر والموضوع، وففستأنس ببعض الضعف المنجب فف فضائل الأعمال أو فف الاستئناس لا فف تأسيس الأصول، كما لا ففجوز بناء التصور العقدف أن ففقوم على حدف محتمل الثبوت أو محففلف ففه افففلاً شدفاً. (5)

• ضوابط عملفة:

• ضبط "حدود القضافة": ففثلاً فف "حقوق الطفل" ففجب ففحدفد: هل البفث فف مرحلة ما قبل الولادة أم بعدها؟ وهل ففشمل الحقوق المادفة والمعنوفة؟ مما ففمنع من الفوسع ففر المنضبط الذي ففربك الهفكل الموضوعف وففضعف النتائج (6).

بناء محاور داخلفة للقضافة (تعرفف، أسس، ففجلفا، ضوابط، آثا..) ثم ففوزفح الأحادف عليها، ببفث لا

(1) انظر: فالخ بن محمد الصغفر، الحدفث الموضوعف: دراسة نظرفة تطبففة، ص 35.

(2) انظر: خالد بن منصور الدرفس، الحدفث الموضوعف: دراسة تأصففة تطبففة، الرفاض: أضواء السلف، ط1، 1426هـ، ص 34 وما بعدها.

(3) انظر: محمد أبو اللفث الففرفرآبافد، الحدفث الموضوعف: مناهج ومجالا، مالفزفا: دار الففدفد، 2010م، ص 115، وأحمد على الرقب، "الحدفث الموضوعف: أهمففة ومنهجففة"، مجلة دراسات: علوم الشرفة والقانون، الجامعة الأردنفة، حج 38، ع 2، 2011م.

(4) انظر: أحمد الرفسونف، النظرفة المقاصدفة عند الإمام الشاطفف، ففرففنفا: المعهد العالمف للفكر الإسلامف، ط4، 1995م، ص 280.

(5) انظر: فوسف القرضاوف، كفف ففتعامل مع السنة النبوفة، القاهرة: دار الشروق، ط2، 2000م، ص 95، خالد بن منصور الدرفس،

الحدفث الموضوعف: دراسة تأصففة تطبففة، الرفاض: أضواء السلف، ص 66.

(6) انظر: لفطفة بنت عبد الله الرافشد، الحدفث الموضوعف: المنهج والتأصف والتفثفل، مكة المكرمة: دار طفبفة الففصراء، 2018م، ص 145.

تحوّل الدراسة إلى استعراض سردي للنصوص، بل إلى "بناء تصور" يستند إلى نصوص مستقرّة ومحلّة.<sup>(1)</sup>  
 أمّودج تطبيقي: الدراسة الموضوعية لقضية "الأوبئة والعدوى في السنة النبوية"

1. تحديد "حدود القضية" ومصادرها:

لا تقتصر الدراسة على حديث "الطاعون"، بل تشمل: أحاديث "العدوى"، "الحجر الصحي"، "النظافة الوقائية"، "التداوي"، و"التوكل".

• يتم جمع الأحاديث من الكتب الستة ومسند أحمد والموطأ، مع استبعاد الروايات الواهية والموضوعة (مثل بعض المرويات في "الطب النبوي" التي لم تثبت).<sup>(2)</sup>

2. معالجة "مختلف الحديث" (فك التعارض الظاهري):

هذه هي العقبة الأولى؛ حيث توجد نصوص ثبتت العدوى («فر من المجذوم») ونصوص تنفيها («لا عدوى»).

• المنهج التطبيقي: يخلص الباحث إلى أن النفي هو نفي ل"اعتقاد الجاهلية" (أن المرض يعدي بطبعه وقوته الذاتية المستقلة عن الله)، والإثبات هو إثبات ل"قانون الأسباب" (أن الله جعل المخالطة سبباً لانتقال المرض). وبذلك تنتظم النظرية دون تناقض.<sup>(3)</sup>

3. الكشف عن "المقصد الكلي" (البعد المقاصدي):

يستنبط الباحث أن جملة هذه الإجراءات (غسل اليدين، الحجر، النهي عن التبول في الموارد) تخدم مقصداً كلياً هو "حفظ النفس البشرية" من التلف، ومقصداً تبعياً هو "حفظ المال" (من الهدر في العلاج)، مما يجعل الالتزام بالتعليمات الصحية "قربة شرعية" لا مجرد إجراء إداري.<sup>(4)</sup>

4. ترتيب "الأولويات القيمية":

يرتب الباحث عناصر النظرية:

1. الأولوية العقدية: تعليق القلب بالله (التوكل) مع الأخذ بالأسباب.

2. الأولوية الوقائية: الدفع مقدم على الرفع" (الحجر والوقاية).

3. الأولوية العلاجية: البحث عن الدواء.

فلا يقدم العلاج المتأخر على الوقاية المتقدمة، وهذا الترتيب مستفاد من تتبع سياقات التشديد في النصوص.

5. الخاتمة (النظرية السنية):

(1) انظر: أشرف محمد حامد، "أهمية الحديث الموضوعي ومنهجيته في معالجة القضايا المعاصرة"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، جامعة الأزهر، مج 4، ع 4، 2014م، ص 48.

(2) انظر: خالد بن منصور الدريس، الحديث الموضوعي: دراسة تأصيلية تطبيقية، الرياض: أضواء السلف، ص 88.

(3) انظر: ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة، بيروت: دار الكتب العلمية، ج 2، ص 215.

(4) انظر: أحمد الريسوني، النظرية المقاصدية عند الإمام الشاطبي، فيرجينيا: المعهد العالمي، 1995م، ص 160.

يخرج الباحث بتصور شامل: "المنهج النبوي في الأوبة هو نظام متكامل يجمع بين: (الطمأنينة الروحية) لمنع الانهيار النفسي، و(الصرامة السلوكية) في الأخذ بأسباب الوقاية المادية، و(المسؤولية المجتمعية) بمنع الضرر عن الآخرين."

### 5.3. النوع الثالث: الدراسة الموضوعية داخل كتاب محمد (الدراسة المحصورة)

هذا المسار يربط "الحديث الموضوعي" بـ"فقه المصنف"، إذ يختار الباحث كتاباً معيناً - غالباً من الصحيحين أو السنن الأربعة - ثم يدرس موضوعاً بعينه ضمن هذا الكتاب فقط؛ كدراسة "المنهج التربوي في صحيح مسلم" أو "أحاديث الفتن في سنن أبي داود: دراسة موضوعية". هنا لا يقصد الباحث استيعاب جميع ما في السنة حول الموضوع، بل يستكشف كيف بنى مصنف معين رؤية لهذا الموضوع من خلال انتقائه وترتيبه للأحاديث.<sup>(1)</sup> وهذه الدراسة تتيح الكشف عن "اختيارات المصنف" و"تراجم الأبواب" باعتبارها مفاتيح لفهم مذهبه الفقهي أو العقدي أو التربوي، وهو ما نبه إليه أهل العلم في الحديث عن "فقه البخاري في تراجمه" و"منهج مسلم في ترتيب الأحاديث"<sup>(2)</sup>.

• الأهمية المنهجية:

- هذا النوع يجمع بين الحديث الموضوعي و"مناهج المحدثين في التصنيف والشرح"؛ إذ يحتاج الباحث إلى الاستفادة من الشروح الكلاسيكية (كفتح الباري، وعمدة القاري، والمنهاج للنووي، وشرح سنن أبي داود) لفهم سبب جمع الأحاديث تحت باب واحد، ووجه الربط بينها، وكيف استنبط الشراح الأحكام من مجموعها لا من مفرداتها فقط.<sup>(3)</sup>
- كما يكشف هذا النمط عن "الميل الفكري" أو "الاجتهاد الأصولي" للمصنف؛ فتركيز البخاري - مثلاً - على "التبويب بالاستفهام" في مسائل الإيمان أو القدر يمكن أن يُقرأ في ضوء موقفه من الخلاف العقدي في عصره، وهنا تصبح الدراسة الموضوعية داخل الكتاب وسيلة لفهم تطور الفكر العقدي والفقهي من خلال بنية المصنفات الحديثية<sup>(4)</sup>.

• خطوات خاصة بهذا النوع:

- حصر جميع الأحاديث ذات الصلة بالموضوع داخل الكتاب المختار باستخدام الفهارس الداخلية، وفهارس الأطراف، والبرامج الحاسوبية، مع إعادة ترتيبها ترتيباً موضوعياً جديداً يُخدم البحث<sup>(5)</sup>.

(1) انظر: فالج بن محمد الصغير، الحديث الموضوعي: دراسة نظرية تطبيقية، ص 42.

(2) انظر: محمد بن خليفة التيمي، فقه الإمام البخاري في صحيحه من خلال تراجم أبوابه، دبي: مكتبة الصحابة، ط1، 1422هـ، ص 15.

(3) انظر: عبد الكريم بن عبد الله الخضير، مناهج المحدثين في شرح الأحاديث، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1425هـ، ص 55.

(4) انظر: عبد المجيد السوسو، منهج الدراسة الموضوعية في الحديث النبوي، دمشق: دار الملتقى، 2010م، ص 60.

(5) انظر: محمد أبو الليث الخيراآبادي، الحديث الموضوعي: مناهج ومجالات، ماليزيا: دار التجديد، 2010م، ص 105.

- دراسة "تراجم الأبواب" دراسة دقيقة؛ لأن العنوان عند الأئمة - لا سيما البخاري - ليس عفويًا، بل يختصر اجتهادًا واستدلاليًا، مما يجعل فهمه جزءًا من فهم دلالة الأحاديث المجموعة تحته، وهذا ما تؤكد دراسات متخصصة في "فقه التراجم" ضمن كتب الحديث<sup>(1)</sup>.
- تحليل "دلالة الترتيب والمناسبة": لا يكفي جمع الأحاديث، بل يجب دراسة "الرابط المنطقي" بين الأحاديث المتجاورة، وبين الأبواب المتتالية؛ لماذا قدّم المصنف باباً على آخر؟ الكشف عن هذه المناسبات يظهر "الخيط الناظم" لفكر المؤلف.

### أنموذج تطبيقي: مفهوم "الحياء" في "صحيح البخاري"

#### 1. تحديد حدود الدراسة:

يقصر الباحث على "صحيح البخاري"، فلا يجمع جميع أحاديث الحياء في السنة، بل يلتزم بجمع الأحاديث التي أوردها البخاري صراحة تحت "كتاب الأدب" و"كتاب الإيمان" و"كتاب العلم" وكل ترجمة ذكر فيها لفظ "الحياء" أو ما في معناه.<sup>(2)</sup>

#### 2. حصر الأحاديث ذات الصلة وفحصها:

باستخدام فهرس "صحيح البخاري" وتقنيات البحث الرقي، يستخرج جميع الأحاديث التي تحتوي "الحياء": حديث أبي هريرة: "الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان"، حديث عمران بن حصين: "الحياء لا يأتي إلا بخير". ثم يدقق في المتن والسند، ويستبعد المعلقات إن لم تتصل.<sup>(3)</sup>

#### 3. دراسة تراجم الأبواب ودلالات العناوين:

يُحلّل الباحث كيف جاء ترتيب البخاري للأحاديث: فمثلاً بَوَّبَ بـ"باب الحياء من الإيمان" و"باب الحياء في العلم"، وأحياناً يعقب الأبواب بأسلوب الاستفهام أو الموازنة ليشير إلى دقيق اجتهاده في الحكم العقدي.<sup>(4)</sup>

#### 4. كشف الخيط الناظم والترتيب:

يلاحظ الباحث أن البخاري قدّم "باب الحياء من الإيمان" على أبواب أخرى تتعلق بالأخلاق، ما يدل على جعله الحياء أصلاً في الأخلاق الإسلامية، كما أنه وضع "باب الحياء في العلم" لبيان حدود الحياء المشروع.<sup>(5)</sup>

#### 5. دراسة ظاهرة التكرار والتقطيع:

يجد الباحث أن البخاري يورد الحديث الواحد في أكثر من باب بلفظ متنوع أو جزء مخصوص (كقوله: "الحياء شعبة من الإيمان" تارة في الإيمان وتارة في الأدب)، مما يدل على تنوع الاستدلال والتوظيف المقصود

(1) انظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دمشق: دار الفكر، ط3، 1997م، ص 340.

(2) انظر: فالح بن محمد الصغير، الحديث الموضوعي: دراسة نظرية تطبيقية، الرياض: دار ابن الأثير، 1420هـ، ص 42.

(3) انظر: محمد أبو الليث الخيرآبادي، الحديث الموضوعي: مناهج ومجالات، ماليزيا: دار التجديد، 2010م، ص 105.

(4) انظر: محمد بن خليفة التميمي، فقه الإمام البخاري في صحيحه من خلال تراجم أبوابه، دبي: مكتبة الصحابة، 1422هـ، ص 18.

(5) انظر: أحمد بن يحيى البلقاسي، "التناسب في صحيح البخاري: كتاب الأدب أنموذجاً"، مجلة أسبج، جامعة الجزائر، 2022م.

للنص الواحد.<sup>(1)</sup>

#### 6. تحليل دلالة الترك:

يتوقف الباحث عند نصوص لم يوردها البخاري حول الحياء وهي واردة في كتب السنة الأخرى؛ فيحلل سبب تركها: هل يعود لعلل في السند، أم لخصوص مذهبي (مثلاً موقف البخاري من زيادة "من الإيمان")؟ هذا التبع يكشف عن منهجية الانتقاء والاصطفاء عند المصنف.<sup>(2)</sup>

#### 7. الاستفادة من الشروح لفهم البناء الفقهي:

يستعين الباحث بشروح كـ"فتح الباري" لابن حجر و"عمدة القاري" ليكشف كيف استنبط الشراح الأحكام من مجموع الأحاديث، وكيف عللوا جمعها تحت باب واحد.<sup>(3)</sup>

#### النتائج النهائية:

يتمكن الباحث بذلك من إبراز "البنية المفهومية" للحياء عند البخاري، والتمييز بين الحياء المحمود والمذموم، واكتشاف اجتهاد الإمام البخاري في بناء سلم القيم الأخلاقية، وفق حركة الترجمة والترتيب والمقابلة بين النصوص.

### 5.4. النوع الرابع: الدراسة الموضوعية المقارنة (السنة في أفقٍ أوسع)

هذا النمط يمثل "المستوى المتقدم" من الحديث الموضوعي؛ إذ لا يكفي باستقراء النصوص النبوية، بل يربطها بمصدر معرفي آخر في مقارنة منهجية منضبطة: إما بالقرآن الكريم (دراسة تكاملية)، أو بالمنظومات القانونية والفكرية المعاصرة، أو حتى بنتائج العلوم الإنسانية والاجتماعية، مع الحفاظ على مركزية الوحي ومرجعيته.<sup>(4)</sup>

• صور هذا النوع ومقاصده:

- بين القرآن والسنة: الهدف هنا ليس مجرد "التخريج المتبادل" للنصوص، بل إبراز: كيف تُفصّل السنة ما أجمله القرآن، وكيف تُنزل القاعدة القرآنية على الواقع العملي، وكيف تُضيف تفصيلات تربوية وسلوكية لا تظهر من عموم الخطاب القرآني، مع الحفاظ على وحدة المقصد؛ فيُبنى تصور تكاملي للصبر، أو التوكل، أو الجهاد، أو الأسرة... إلخ.<sup>(5)</sup>
- بين السنة والقانون/النظم المعاصرة: في مثل "أحكام الأسير في السنة النبوية والقانون الدولي الإنساني"، لا تكون الغاية "إثبات التطابق" بقدر ما تكون: كشف أوجه السبق، ومواضع الاختلاف المنهجي (في تعريف الكرامة الإنسانية، أو نطاق الحماية، أو شروط المعاملة)، مع

(1) انظر: ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ، ص 15.

(2) انظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دمشق: دار الفكر، 1997م، ص 255.

(3) انظر: عبد الكريم بن عبد الله الخضير، مناهج الحديث في شرح الأحاديث، الرياض: مكتبة الرشد، 1425هـ، ص 55.

(4) انظر: عبد المجيد السوسوة، منهج الدراسة الموضوعية في الحديث النبوي، دمشق: دار الملتقى، 2010م، ص 110.

(5) انظر: عبد القادر حساني، "البحث المصطلحي في الدراسات القرآنية: أسسه المعرفية وإشكالاته المنهجية"، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية

العالمية بماليزيا، مج 23، ع 46، 2019م، ص 18-20.

الاحتراز من المقارنات السطحية التي تُسقط النصوص من سياقها التاريخي والحضاري<sup>(1)</sup>.

#### • اشتراطات منهجية إضافية:

- ضرورة امتلاك الباحث لأدوات الحقل المقارن: أصول التفسير والحديث من جهة، وأسس القانون الدولي أو نظريات العلوم الاجتماعية من جهة أخرى؛ وإلا تحوّلت الدراسة إلى "إلقاء نصوص" في مقابل "مواد قانونية" دون تحليل بنيوي أو إبستمولوجي جاد.
- الوعي بتفاوت المرجعيات: فالوحي - قرآنًا وسنة - ليس "مصدرًا معرفيًا من الدرجة نفسها" مع القوانين الوضعية أو النظريات البشرية؛ ومن ثمّ يجب أن تُصاغ لغة المقارنة بطريقة تبرز "هيمنة الوحي وسبقه" دون الوقوع في خطاب اعتذاري أو انبهارٍ بالمنهج الغربية، وهذا ما تلمح إليه دراسات نقدية في مناهج المقارنة بين الشريعة والقانون.

#### • تنبيهات:

- يُنبّه إلى توسيع أفق المقارنة النصية بحيث لا تُحصّر في الأوامر والنواهي، بل تُدرّس أيضًا البنى

#### الحوارية

والأساليب التربوية النبوية في ضوء مناهج تحليل الخطاب واللسانيات الاجتماعية، مع إبراز الفروق الجذرية

في الرؤية للإنسان والروح والآخرة مقارنة بالنماذج الغربية.

- ومن الإشكالات المركزية في هذا النوع: استعمال مفاهيم العلوم الإنسانية أو القانون الدولي كما هي دون تحريرٍ اصطلاحيٍّ شرعيٍّ، مثل human rights وgender وfreedom وviolence وprivacy؛ ولذلك يُلزم الباحث نفسه بتحرير تعريف شرعي/مرتبك لهذه المفاهيم قبل تشغيلها في المقارنة، وبيان الفروق بين التعريف الوضعي والتصور الإسلامي، ثم استخدام هذه المصطلحات بوصفها "أدوات تحليل" لا "مسلمات مرجعية"، حتى لا يتسرب الإطار الفلسفي الغربي إلى بنية البحث من حيث لا يشعر.

نموذج تطبيقي: "مفهوم الكرامة الإنسانية في السنة النبوية والقانون الدولي الإنساني: دراسة موضوعية مقارنة"

#### 1. ضبط موضوع الدراسة وحدوده

- تحديد المقصود بـ"الكرامة الإنسانية" في ضوء النصوص: حفظ النفس، صيانة العرض، منع الإهانة والتعذيب، احترام الأسير والضعيف.
- حصر الدراسة في:
- النصوص النبوية المتعلقة بمعاملة الإنسان من حيث هو إنسان (مسلمًا كان أو غير مسلم، رجلاً أو امرأة، حربيًا أو أسيرًا).

(1) انظر: عبد الله بن يوسف الجديع، حقوق الإنسان في الإسلام: مقارنة بالمواثيق الدولية، لندن: مركز البحوث الإسلامية، 1995م، ورسائل "أحكام الأسرى في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني" المنشورة في المجالات الشرعية القانونية.

- المواد الأساسية في اتفاقات جنيف والقانون الدولي الإنساني التي تتحدث عن معاملة الأسرى والمحتجزين وعدم التعذيب والمهانة.
- 2. جمع النصوص النبوية وتصنيفها
  - جمع أحاديث:
    - النهي عن المثلة والتعذيب.
    - الإحسان إلى الأسير وإطعامه.
    - النهي عن لعن الإنسان لكونه إنساناً، وأحاديث "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام".
  - تصنيفها موضوعياً إلى محاور:
    - حرمة الدم.
    - حرمة العرض والإهانة.
    - حقوق الأسير.
    - حقوق الضعفاء (النساء، الأطفال، الخادم).
- 3. بناء التصور السني الداخلي (قبل المقارنة)
  - استقراء هذه الأحاديث لاستخراج "النظرية النبوية في الكرامة":
    - الكرامة ثابتة بالإنسانية (لبنى آدم) مع تمايز بالتقوى في التكريم الأخرى.
    - تحريم التعذيب الجسدي والنفسي، وتحريم الإهانة والسب من حيث هو إنسان.
    - ربط ذلك بالمقاصد الكلية: حفظ النفس، حفظ العرض، حفظ العقل.
- 4. توصيف الإطار القانوني الدولي
  - عرض موجز غير إنشائي للمواد الأساسية في القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف المتعلقة بمعاملة الأسرى والمحتجزين وعدم التعذيب والمهانة.
  - بيان أن هذا القانون مرجعيته فلسفة حقوقية وضعية، تستند إلى "الكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة الإنسانية" كما في ديباجات المواثيق.
- 5. المقارنة التحليلية (وليس التطابقية)
  1. نقاط الالتقاء:
    - الاتفاق على منع التعذيب والمعاملة المهينة.
    - الاتفاق على وجوب إطعام الأسير ومعالجته وعدم تركه للهلاك.
  2. نقاط السبق والاختلاف المنهجي:
    - في السنة: الكرامة متفرعة عن "الخلافة في الأرض" و"نفخة الروح" والتكليف، وليست مجرد اتفاق اجتماعي أو تعاقد بين الدول.
    - في السنة: الضمانات متصلة برقابة إيمانية (إثم وخطيئة) إضافة إلى الرقابة القانونية، بينما القانون

الوضعي يقف غالباً عند حدود العقوبة الدنيوية.

- في السنة: حفظ الكرامة شامل للحياة كلها (السلم والحرب، الداخل والخارج)، بينما يتركز القانون الدولي الإنساني غالباً على حالة النزاع المسلح.

3. نقد سطحية بعض المقارنات:

- التنبيه إلى خطأ الاكتفاء بعبارة "سبق الإسلام القانون الدولي الإنساني" دون تحليل عميق لاختلاف الجذور المعرفية والتصورات عن الإنسان والغاية من الحياة.

6. الخاتمة: مخرجات الدراسة

- صياغة "رؤية تكاملية":

- السنة تؤسس لمفهوم كرامة إنسانية مرتبط بالتوحيد والآخرة، يُنتج التزاماً أخلاقياً وقانونياً معاً.
- القانون الدولي الإنساني يوفر آليات إجرائية لحماية هذه الكرامة في النزاعات، يمكن الاستفادة منها بشرط إبقاء الوحي هو الحاكم في التعريفات والغايات.

هذا النموذج يجسد النوع الرابع بوضوح: استقراء سني موضوعي، ثم مقارنة منهجية نقدية مع إطار قانوني

معاصر، مع إبراز الفروق في المرجعية والمقصد لا مجرد مطابقة نصوص بنصوص.

بهذا التقسيم الرباعي تتحدد أمام الباحث خرائط واضحة لاختيار موضوعه في الحديث الموضوعي: هل يسلك

مسار "المصطلح النبوي" الدقيق، أم "القضية الشمولية"، أم "الدراسة المحصورة في كتاب معين"، أم "الدراسة المقارنة" ذات الأفق الأوسع، مع الوعي بأن لكل مسار أدواته الخاصة، وشروطه المنهجية، ومجالاته الأنسب للعناوين البحثية الرصينة (1).



(1) انظر: فالح بن محمد الصغبر، الحديث الموضوعي: دراسة نظرية تطبيقية، ص 35-44؛ وخالد بن منصور الدريس، الحديث الموضوعي: دراسة تأصيلية تطبيقية، ص 30-40

## المحاضرة الثالثة عشر

### منهجية الحديث الموضوعي

منهجية الحديث الموضوعي لا تُختزل في «خطوات عمل» فحسب، بل تقوم على ثلاث وحدات مترابطة: تمهيدٌ تصوري يحرر مفهومه ومجاله، ثم عناصر إجرائية (خطوات البحث)، ثم عناصرٍ معيارية (قواعد حاكمة وضوابط نقدية)، بحيث تتكون في النهاية «بنية منهجية» واضحة المعالم يمكن الاحتكام إليها في أي دراسة تطبيقية.

#### 1. التمهير التصوري لمنهجية الحديث الموضوعي

يُعرف الحديث الموضوعي - في استعمال المعاصرين - بأنه: «جمع الأحاديث الصحيحة المتعلقة بموضوع معين، بعد تخريجها ودراسة أسانيدها، ثم تحليلها واستنباط دلالاتها؛ لتكوين صورة متكاملة عن ذلك الموضوع في ضوء السنة النبوية»؛ وبهذا يختلف عن الشرح التحليلي للحديث المفرد، وعن التصنيف الفقهي التقليدي الذي ينطلق من أبواب الفقه لا من شبكة النصوص.<sup>(1)</sup>

وتظهر أهمية بناء منهجية خاصة به لأن الباحث هنا يتعامل مع «مجموع نصوص» قد تنوع مخارجها وسياقاتها ودرجاتها، ويتعين عليه أن يحول هذا المجموع المتنوع إلى «تصورٍ سنيٍّ» منضبط بعيد عن الانتقاء والهوى<sup>(2)</sup>.

#### 2. عناصر الخطوات (الإجراءات العملية)

##### 2.1 تحديد الموضوع ومصطلحاته وحدوده

العنصر الأول في منهجية الحديث الموضوعي هو تحرير موضوع البحث تحريماً دقيقاً: نوعاً (مصطلح نبوي، قضية شمولية، دراسة محصورة في كتاب، أو دراسة مقارنة)، ومجالاً (عقدي، فقهي، تربوي، اجتماعي، حضاري)، وحدوداً زمانية ومكانية (هل النظر مقصور على عصر النبوة أم يمتد إلى فهم السلف وتنزيلاتهم؟).<sup>(3)</sup> ويتضمن هذا التحرير ضبط المصطلحات المحورية في الموضوع؛ فيرجع أولاً إلى المعاجم اللغوية، ثم إلى الاستعمال القرآني، ثم إلى شبكة الاستعمالات الحديثية؛ لأن الانتقال غير الواعي من الدلالة اللغوية الخام إلى الدلالة الشرعية المركبة يوقع في انحرافٍ مبكرٍ في بناء التصور.<sup>(4)</sup>

(1) انظر: «الحديث الموضوعي دراسة نظرية»، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، سلسلة الدراسات الإسلامية، مج 17، ع 1، 2009م، ص 9-12.

(2) انظر: خالد بن منصور الدريس، الحديث الموضوعي: دراسة تأصيلية تطبيقية، الرياض: أضواء السلف، ط 1، 1426هـ، ص 30-35.

(3) انظر: «الحديث الموضوعي دراسة نظرية»، مرجع سابق، ص 12-14.

(4) انظر: عبد القادر حساني، «البحث المصطلحي في الدراسات القرآنية: أسسه المعرفية وإشكالاته المنهجية»، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، مج 23، ع 46، 2019م، ص 18-22.

## 2.2 الاستقراء الحديثي وجمع النصوص

العنصر الثاني هو الاستقراء الحديثي لنصوص الباب؛ فيُجمع ما يتعلّق بالموضوع من أحاديث من مصادر السنة الأصلية (الكتب الستة، المسانيد، السنن، المعاجم)، اعتماداً على المعاجم المفهرسة، وفهارس الأطراف، وفهارس الموضوعية، وقواعد البيانات الحاسوبية، مع مراعاة اختلاف صيغ الألفاظ والمرادفات والملازمات الدلالية.<sup>(1)</sup>

وتشير أدبيات المنهج إلى أن شرط الاستقراء في هذا الفن هو «الشمول بحسب الوسع»، أي بذل غاية الجهد في جمع النصوص، لا الاقتصار على الأحاديث المشهورة أو الموافقة لميل الباحث، لأن ذلك يحوّل المنهج من استقرائي إلى انتقائي.<sup>(2)</sup>

## 2.3 التخرّيج والتحقيق والحكم على الأحاديث

العنصر الثالث: تخرّيج الأحاديث المجموعة وتحقيقها؛ فيُرجع بكل حديث إلى مصادره، وتُجمع طرقه وألفاظه، ويُدرَس سنده وامتته وفق قواعد الجرح والتعديل والعلل، مع الاستفادة من أحكام المتقدمين في كتب التخرّيج والشروح، حتى يُبنى تصوّر الموضوعي على الصحيح والحسن أساساً.<sup>(3)</sup>

وتؤكد الدراسات التأصيلية أن الأحاديث المنكرة والموضوعية يجب استبعادها من البناء، وأن الحديث الضعيف -إن اعتضد بطرق أخرى وكان في فضائل الأعمال- يُستأنس به في دعم اتجاه عام، لا في تأسيس أصل عقدي أو حكم قطعي.<sup>(4)</sup>

## 2.4 التصنيف الموضوعي وبناء المحاور الداخلية

العنصر الرابع: إعادة ترتيب الأحاديث ترتيباً موضوعياً يُخدم «بناء» الموضوع، لا مجرد فهرسته؛ فيقسّمه إلى محاور رئيسة مثل: التعريفات والحدود، الأسس والمبادئ، المظاهر والتجليات، الأسباب والعوامل، الآثار والنتائج، الوسائل والمعالجات، بحسب طبيعة القضية المدروسة.<sup>(5)</sup>

وتنبّه البحوث التأصيلية إلى أن هذا التصنيف يجب أن يعكس «منطق الموضوع في الشريعة»؛ فيقدّم الأصول على الفروع، والكليات على الجزئيات، وينسّق بين المحاور وفق تسلسلٍ مفهومي (من التعريف إلى الأسس إلى التطبيقات إلى الآثار)، حتى لا يتحوّل العمل إلى مجرد سردٍ يجمع للأحاديث.<sup>(6)</sup>

(1) انظر: دليل مقرر «الحديث الموضوعي»، جامعة الملك خالد، كلية الشريعة، رمز المقرر 6101، ص 5-7.

(2) انظر: أشرف محمد حامد، «أهمية الحديث الموضوعي ومنهجيته في معالجة القضايا المعاصرة»، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، جامعة الأزهر، مج 4، ع 4، 2014م، ص 46-47.

(3) انظر: «الحديث الموضوعي دراسة نظرية»، مرجع سابق، ص 16-20.

(4) انظر: يوسف القرضاوي، كيف تتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، القاهرة: دار الشروق، ط 2، 2000م، ص 95-103؛ وخالد بن منصور الدريس، مرجع سابق، ص 65-68.

(5) انظر: فالح بن محمد الصغير، الحديث الموضوعي: دراسة نظرية تطبيقية، الرياض: دار ابن الأثير، 1420هـ، ص 52-60.

(6) انظر: «الحديث الموضوعي دراسة نظرية»، مرجع سابق، ص 20-22.

## 2.5 التحليل النصي والمقاصدي والتركيب النظري

العنصر الخامس: التحليل والتركيب؛ ففي التحليل تُدرَس نصوص كل محور في ضوء سياقات ورود، وحال مخاطبين، والبناء اللغوي والبلاغي، وعلاقات التقابل والتلازم والتدرج بين الألفاظ، مع توظيف أدوات اللسانيات وتحليل الخطاب متى أفادت في كشف البنية الدلالية للنص .  
وفي التركيب تُنظَّم النتائج الجزئية في «تصوُّر كلي» أو «نظرية سنّية» لل موضوع، تُربط بمقاصد الشريعة الكلية (حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، المال) وبسياق الواقع المعاصر، كما فعلت دراسات «الصبر في القرآن الكريم» وأثره في بناء الشخصية السليمة» في الجانب القرآني، مع قابلية إسقاط المنهج على السنة.<sup>(1)</sup>

## 2.6 التنزيل المعاصر وتقييم التطبيقات

العنصر السادس: تنزيل النتائج على القضايا المعاصرة؛ إذ لا يقف البحث الموضوعي عند حد الاستنباط النظري، بل يُبحث في أثر هذه النظرية على الخطاب الدعوي، والسياسات التعليمية، والاجتهادات الفقهية، والمعالجات الاجتماعية والقانونية، مع مراعاة أصول الفقه وفقه الواقع وقواعد المصالح والمآلات.<sup>(2)</sup>  
وتنص أدلة المقررات الجامعية على أن هذه المرحلة تتطلب قدرًا من الكفاية في علوم النص وعلوم الواقع معًا، أو عملاً جماعياً بين مختصين؛ لتفادي الإسقاط الإنشائي أو التوظيف غير المنضبط للنصوص.<sup>(3)</sup>

## 3. عناصر القواعد العلمية الحاكمة

يمكن تجميع القواعد المعيارية التي تحكم منهج الحديث الموضوعي في عناصر رئيسية:

## 3.1 قاعدة الشمول وعدم الانتقاء

مفادها وجوب جمع جميع النصوص ذات الصلة -بحسب الوسع- قبل تركيب النتائج، ورفض الانتقاء المسبق للنصوص المؤيدة لرأي الباحث دون غيرها؛ لأن ذلك ينقض جوهر المنهج الاستقرائي.<sup>(4)</sup>

## 3.2 قاعدة مراعاة مختلف الحديث والجمع بين النصوص

وتقتضي جمع النصوص التي يظهر بينها تعارض ظاهري، ثم تطبيق قواعد الجمع والترجيح والنسخ، بحيث لا تبني النظرية على طائفة من النصوص دون اعتبار لنظائرها أو مكملاتها.<sup>(5)</sup>

## 3.3 قاعدة تقديم المحكم على المتشابه

(1) انظر: عبد القادر بن حرز الله، «الصبر في القرآن الكريم وأثره في بناء الشخصية السليمة: دراسة موضوعية مقاصدية»، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات الإسلامية، 2021م، ص 120-126.

(2) انظر: عناية السنة النبوية ببناء العقل والتفكير: دراسة حديثة موضوعية، مجلة كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، 2024م، ص 36-42.

(3) انظر: دليل مقرر «الحديث الموضوعي»، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الإسلامية، 2020م، ص 7-9.

(4) انظر: «الحديث الموضوعي دراسة نظرية»، مرجع سابق، ص 10-12؛ وأشرف محمد حامد، مرجع سابق، ص 46-47.

(5) انظر: «مقدمات عن الحديث الموضوعي»، موقع إسلام ويب، 2024م؛ ومنهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، دراسات منشورة في المجالات الفقهية.

خاصة في الأبواب العقدية وأحاديث الفتن والغيبات؛ حيث تُجعل النصوص الواضحة المتفق على ثبوتها أصلاً، ويُفهم المتشابه أو المشكل في ضوءها، ولا يبنى تصور كلي على روايات غرائب أو أخبار محل خلاف شديد.<sup>(1)</sup>

#### 3.4 قاعدة مراعاة السياق (سببياً وحالياً ونصياً)

ومؤداها أن سبب الورد، وحال المخاطبين، والظرف الاجتماعي والسياسي، وموقع الحديث في الكتاب وترجمته، عناصر مؤثرة في فهم الدلالة، وأن الفصل بين النص وسياقه يؤدي إلى تعميم ما هو خاص أو تثبيت ما هو تدييري زمني على أنه حكم دائم.<sup>(2)</sup>

#### 3.5 قاعدة الجمع بين الدلالة اللفظية والمقاصدية

وتلزم الباحث بأن يجمع بين فهم الألفاظ في ضوء لسان العرب وبنية الجملة، وبين استحضار مقاصد الشريعة العامة والخاصة بالموضوع، دون أن يجعل المقاصد ذريعة لتجاوز الظاهر النصي أو تأويله بعيداً عن سياقه.<sup>(3)</sup>

### 4. عناصر الضوابط النظرية والاهتمات

#### 4.1 ضبط المصطلحات وتجنب إسقاط المفاهيم المستوردة

يحذر عدد من الباحثين من نقل مصطلحات العلوم الإنسانية والقانونية - مثل gender ، violence ، human rights ، privacy- إلى فضاء الحديث الموضوعي دون تحرير شرعي لمضامينها؛ لما تجمله من خلفيات فلسفية مادية أو علمانية قد لا تنسجم مع الرؤية الإسلامية، مما يفرض على الباحث أن يضع تعريفاً شرعياً أو مرجحاً للمفهوم قبل تشغيله في المقارنة أو التحليل.<sup>(4)</sup>

#### 4.2 التمييز بين مقامات التصرف النبوي

تقتضي المنهجية تمييز ما صدر عن النبي ﷺ: بوصفه رسولاً مبلّغاً (تشریحاً عاماً). (وبوصفه إماماً حاكماً) سياسة شرعية مقيدة بالمصلحة. (وبوصفه قاضياً) حكماً جزئياً في واقعة معينة. (وبوصفه بشراً خبيراً أو مجرباً في شؤون الدنيا. لأن الخلط بين هذه المقامات يُفضي إلى تجميد ما هو تدييري على أنه تشريع، أو إلى تمييع الأحكام القطعية بدعوى تاريخيتها.<sup>(5)</sup>

#### 4.3 مراعاة تفاوت قوة الأدلة في ترجيح النتائج

- (1) انظر: دراسات «أحاديث الفتن: جمعاً ودراسة موضوعية» المنشورة في الدوريات الشرعية، مع بيان تمييز الأصول المحكمة من الأخبار المشككة.
- (2) انظر: عناية السنة النبوية ببناء العقل والتفكير، مرجع سابق، ص 36-40؛ ودراسة «الحديث الموضوعي عند الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم»، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2018م.
- (3) انظر: أحمد الريسوني، النظرية المقاصدية عند الإمام الشاطبي، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م، ص 280-285؛ وأشرف محمد حامد، مرجع سابق، ص 48-50.
- (4) انظر: دراسات المعهد العالمي للفكر الإسلامي في نقد المناهج الغربية، وأبحاث مقارنة الشريعة بالقانون في المجالات العربية المتخصصة.
- (5) انظر: يوسف القرظاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، مرجع سابق، ص 121-140؛ وعبد الله بن محمد السعد، المنهج العلمي لدراسة مناهج شراح الحديث النبوي، بحث تأصيلي، 2018م.

وتعني التصريح بدرجة اليقين في كل نتيجة: ما كان مدعوماً بنصوص كثيرة صريحة يُقدّم بوصفه أصلاً راجحاً، وما كان قائماً على نص محتمل أو استنباطٍ بعيد يُعرض بصيغة الترجيح أو الاحتمال، لا بصيغة الجزم؛ حمايةً للمنهج من تضخيم النتائج الهامشية.<sup>(1)</sup>

#### 4.4 الارتكاز على التراث الشارح وعدم البدء من فراغ

تؤكد الدراسات في «مناهج شُراح الحديث» أن أي معالجة موضوعية معاصرة يجب أن تستند إلى جهود المتقدمين في الشروح وكتب العلل والجمع بين المتعارض، وأن نتعامل معها نقداً وبناءً، لا تجاوزاً وإلغاءً، حتى لا يعيد الباحث إنتاج إشكالات سبق أن نوقشت، أو يتجاهل ثروة تفسيرية راسخة.<sup>(2)</sup>

#### 4.5 الجمع بين الكفاية الحديثية وفقه الواقع

وأخيراً، تعتبر منهجية الحديث الموضوعي أن من شروط النضج أن يجمع الباحث -أو الفريق البحثي- بين حدّ أدنى من التمكن في علوم الحديث (مصطلحاً وعللاً وتخريجاً) وبين وعي كافٍ بعلوم الإنسان والمجتمع والواقع المعاصر، حتى لا تأتي النتائج إما صحيحةً نصياً منبثّةً عن الواقع، أو مواكبةً للواقع ضعيفةً الأساس الحديثي.<sup>(3)</sup> بهذا التمهيد، ومع إبراز عناصر الخطوات والقواعد والضوابط، نتضح معالم منهجية أكاديمية راسخة للحديث الموضوعي، قابلة للتطبيق على القضايا العقدية والفقهية والتربوية والاجتماعية، مع مراعاة خصوصية كل مجال ومتطلباته العلمية.



(1) انظر: «الحديث الموضوعي دراسة نظرية»، مرجع سابق، ص 20-22؛ وخالد بن منصور الدريس، مرجع سابق، ص 70-75.  
(2) انظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دمشق: دار الفكر، ط3، 1997م، ص 255-270؛ ومحمد بن خليفة التميمي، فقه الإمام البخاري في صحيحه، مرجع سابق، ص 18-25.  
(3) انظر: أشرف محمد حامد، مرجع سابق، ص 48-50؛ ودليل مقرر «الحديث الموضوعي» بجامعة الملك سعود، مرجع سابق، ص 7-9.

## المحاضرة الرابعة عشر

### نماذج تطبيقية لأنواع الحديث الموضوعي

لم يعد يقتصر البحث العلمي في علوم السنة النبوية في عصرنا على مجرد الجمع والتصحيح والتضعيف -على جلالة قدر هذا العمل وأهميته-، بل تجاوز ذلك إلى آفاق «فقه الحديث» و«الحديث الموضوعي»؛ حيث يسعى الباحث إلى استنطاق النصوص لبناء النظريات، ومعالجة النوازل، وتأصيل المفاهيم، وربط التراث بالواقع المعاصر.

ولما كانت السنة النبوية بحراً واسعاً، فإن أدوات الغوص فيها تتنوع بتنوع الغاية من البحث. ومن هنا، تأتي هذه النماذج الأربعة لتشكّل خارطة طريق منهجية للباحث الأكاديمي، توضح كيف يمكن التعامل مع النص الحديثي من زوايا متعددة، تتكامل فيما بينها لتقديم صورة شاملة للهدى النبوي:

1. النموذج الأول (المصطلح الحديثي): يمثل "المجهر" الذي يركز على الجزئية الدقيقة (اللفظة الواحدة)، فيتبع مادة لغوية مثل "الغرر" ليرصد تحولها من اللغة إلى الاصطلاح، وكيف بنى عليها الشرع أحكاماً واسعة.
  2. النموذج الثاني (القضية العامة): يمثل "العدسة الواسعة" التي ترصد الموضوع الشمولي (كالدين والاستدانة)، فتجمع شتات الأبواب المتفرقة (أخلاق، فقه، عقيدة) لتبني منها نظرية متكاملة.
  3. النموذج الثالث (الدراسة الداخلية): يمثل "الهندسة العكسية" لكاتب محدد (كصحيح البخاري)، حيث ينكب الباحث على عقل المصنف ليفهم كيف رتب النصوص، ولماذا بوب بهذا الشكل، وكيف استنبط الأحكام، مما يكشف عن البناء الفقهي الداخلي للكاتب.
  4. النموذج الرابع (الدراسة المقارنة): يمثل "الجسر الرابط" بين التراث والمعاصرة، حيث يضع الهدى النبوي في مواجهة الأنظمة الحديثة (كقوانين حماية المستهلك)، لا ليثبت الصلاحية فحسب، بل ليبرز سبق والتميز في المعالجة الإسلامية للمشكلات الإنسانية.
- وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه النماذج البحثية الأربعة، مصاغاً وفق المنهجية الأكاديمية الرصينة، لتكون دليلاً عملياً للباحثين في حقل الدراسات الإسلامية:

#### النموذج الأول: دراسة مصطلحية

### مصطلح «الفرّ» في السنة النبوية وأثره في فقه المعاملات المالية:

#### دراسة منهجية موضوعية تحليلية

## مقدمة

الحمد لله الذي وضع الميزان لثلاث تطغوا في الميزان، وأحل البيع وحرم الربا والغرر لضمان استقرار العمران، والصلاة والسلام على النبي المعلم الذي أوتي جوامع الكلم، فصاغ بمفردات قليلة قواعد كلية حفظت الحقوق وقطعت النزاع، أما بعد:

فإن الاقتصاد الإسلامي لا يقوم فقط على "المشروعية الشكلية" للعقود، بل يستند إلى منظومة أخلاقية وقيمية تهدف إلى العدالة ومنع أكل أموال الناس بالباطل. ويُعد مصطلح «الغرر» أحد الركائز الأساسية التي ميزت النظرية الاقتصادية الإسلامية عن غيرها؛ إذ هو الفارق الجوهرى بين التجارة الحقيقية والمقامرة. ورغم كثرة الكتابات الفقهية، إلا أن الحاجة ماسة لـ "تأصيل حديثي" يرجع بالمصطلح إلى منبعه النبوي الأول، ليرصد كيف تحولت هذه اللفظة من دلالتها اللغوية البسيطة إلى "مصطلح شرعي" حاكم، وكيف أسست السنة النبوية من خلاله معياراً لضبط المخاطر المالية.

### إشكالية البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول السؤال الرئيس: ما هي "الماهية الإجرائية" لمصطلح الغرر كما رسمتها نصوص السنة النبوية؟ ويتفرع عنه:

1. كيف تطورت دلالة لفظ (غ ر ر) من المعجم اللغوي إلى الاستعمال النبوي؟
2. ما هي الشبكة المفاهيمية المحيطة بالغرر (الجهالة، المخاطرة، القمار) وكيف فرقت السنة بينها؟
3. كيف يمكن تنزيل هذا "المفهوم النبوي" على عقود التحوط المالي والمشتقات المعاصرة؟

### منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج المركب:

1. الاستقرائي: لجمع ألفاظ الغرر وما في معناها في دواوين السنة.
2. التحليلي: لدراسة السياقات والقرائن اللفظية لتحديد المفهوم بدقة.
3. الفقهي المقاصدي: لربط المصطلح بعلمه ومآلاته في الواقع المعاصر.

## البحث الأول: الإطار النظري والتحليل اللغوي للمصطلح

المطلب الأول: المنهجية في دراسة المصطلح الحديثي

لا يُقصد بداسة المصطلح الحديثي هنا مجرد شرح الغريب، بل هو تتبع "ميلاد المصطلح" واستقراره في الاستعمال النبوي. ويشير د. فالح الصغير إلى أن الحديث الموضوعي هو الطريق الأمثل لفهم المفردات الشرعية، حيث يتم: "جمع الأحاديث الواردة في موضوع واحد... ليتكون من مجموعها صورة كاملة".<sup>(1)</sup> فالمصطلح النبوي هو "وعاء" يحمل حكماً شرعياً، ودراسته تقتضي النظر في (المنطوق، والمفهوم، والسياق).

(1) الصغير، فالح بن محمد، الحديث الموضوعي: دراسة نظرية تطبيقية، دار ابن الأثير، الرياض، 1420هـ، ص 25.

## المطلب الثاني: الحفر اللغوي في جذر (غ ر ر)

بالعودة إلى المعاجم الأم، نجد أن مادة (غ ر ر) تدور حول معنيين متجاذبين:

1. النقصان والخديعة: قال ابن فارس: "الغين والراء أصلان... الأول: الغرة، وهي الغفلة، ومن ذلك الغر: وهو الخطر".<sup>(1)</sup>

2. ما طوي باطنه وحسن ظاهره: في لسان العرب: "الغر: ما له ظاهر تحبه، وباطن تكراهه... وغرّه: أي خدعه وأطمعه بالباطل".<sup>(2)</sup>

التحليل الدلالي: الملاحظ أن المعنى اللغوي يربط بين "الجهل" وبين "الخديعة". فالذي يشتري السمك في الماء قد "غرّ" (خدع) بظن القدرة على تسلمه، فهو نوع من المخاطرة المبنية على أطماع واهمة. وهذا المعنى اللغوي هو "النواة" التي بنى عليها الشرع حكم التحريم.

## البحث الثاني: الاستقرار الحديثي (بناء الرونة النصية)

في هذا المبحث، نقوم بتصنيف الأحاديث ليس بحسب روايتها، بل بحسب "تحوّرها حول مفهوم الغر".

## المطلب الأول: النص المؤسس (حديث النبي العام)

العمدة في الباب هو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ

الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرِّ».<sup>(3)</sup>

• الدراسة الإسنادية: الحديث في أعلى درجات الصحة، أخرجه مسلم وأصحاب السنن، وهو يمثل "قاعدة فقهية كبرى" استقلت بنفسها.

• الدلالة: قرن النبي ﷺ بين "بيع الحصاة" (وهو من بيوع الجاهلية القائم على الصدفة المحضة) وبين "الغر"، مما يشير إلى أن الغر يشترك مع القمار في عنصر "الاعتماد على الصدفة".

## المطلب الثاني: النصوص التفسيرية (تطبيقات المفهوم)

وردت نصوص تفصل أنواعاً من البيوع هي في حقيقتها "أفراد" تدخل تحت "كلي" الغر:

1. غرر الانعدام (بيع جبل الحبلية): عن ابن عمر رضي الله عنهما: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ».<sup>(4)</sup>

○ وجه الغر: المعدوم قد يوجد وقد لا يوجد.

2. غرر الجهالة (الملامسة والمناذرة): نهى عن الملامسة والمناذرة.<sup>(5)</sup>

○ وجه الغر: جهالة الصفة، وتعليق العقد على فعل عشوائي (اللمس أو النبذ) دون تروٍ واختيار.

(1) ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، 1979م، ج4، ص380.

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ج5، ص13.

(3) مسلم، ابن الحجاج، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت، ج3، ص1153، ح1513.

(4) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، 1422هـ، ج3، ص76.

(5) البخاري، المصدر السابق، ج3، ص77.

3. غرر عدم التسليم (بيع الثمار قبل بدو صلاحها): عن أنس رضي الله عنه: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهِيَ». قيل: وما تزهى؟ قال: «تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ».(1)

○ التعليل النبوي: في رواية أخرى علل النبي ﷺ ذلك بقوله: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَّ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمِ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟». وهذا تعليل مقاصدي بديع يربط الغرر بـ "أكل المال بالباطل" عند تعذر التسليم.

### البحث الثالث: التعليل المفهومي وبناء التعريف الإلزامي

هنا ننتقل من "النص" إلى "المفهوم"، لنحدر المصطلح تحريراً دقيقاً يميزه عن غيره. المطلوب الأول: عناصر "الغرر" في الاستعمال النبوي من خلال تحليل النصوص السابقة، يتضح أن الغرر في السنة ليس مجرد "جهل"، بل هو مركب من ثلاثة عناصر:

1. الخطر: تردد الأمر بين الوجود والعدم.
  2. الجهالة: عدم العلم بالعاقبة، أو بالمقدار، أو بالأجل.
  3. القمارية: الاعتماد على الحظ والصدفة (كما في بيع الحصاة والملازمة).
- المطلب الثاني: التمييز بين الغرر والمخاطرة التجارية

يجب التفريق بدقة بين مصطلحين:

- المخاطرة المحمودة: وهي مخاطرة التجارة والأسواق (احتمال الربح والخسارة المرتبط بالنشاط الاقتصادي)، وهذه مباحة بل ضرورية، وقاعدتها: "الخراج بالضمان".
- الغرر المذموم: هو المخاطرة في "أصل الوجود" أو "القدرة على التسليم".

لذا؛ عرف الماوردي الغرر بتعريف دقيق مستنبط من النصوص: "ما تردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما".(2)

### المطلب الثالث: التعريف الإجرائي المقترح

بناءً على المعطيات الحديثة، يمكن تعريف الغرر بأنه:

«كل عقد معاوضة تضمن جهالة فاحشة في أحد العوضين، أو شكاً في القدرة على تسليمه، مما يجعل العقد دائراً بين الغم والغرم بطريق الحظ لا بطريق النشاط التجاري».

### البحث الرابع: الآثار الفقهية وتطبيقاتها المعاصرة

كيف يؤثر هذا "الضبط المصطلحي" على الحكم في النوازل؟

المطلب الأول: ضوابط الغرر المفسد

(1) البخاري، المصدر السابق، ج3، ص82.

(2) الماوردي، علي بن محمد، الحاوي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م، ج5، ص343.

ليس كل غرر مبطلاً للعقد، فقد رخص النبي ﷺ في "بيع العرايا" (تقدير الرطب بالتمر) للحاجة، مما جعل الفقهاء يقعدون قواعد لضبط الغرر الممنوع:<sup>(1)</sup>

1. أن يكون الغرر كثيراً (فالغرر اليسير كأساس الدار مغتفر).
2. أن يكون في المعاوضات (البيع والإجارة) لا التبرعات (فالهبة للمجهول تصح).
3. ألا تدعو إليه حاجة ماسة (حاجة عامة تنزل منزلة الضرورة).

المطلب الثاني: التطبيقات المعاصرة في ضوء المصطلح

1. عقود التأمين التجاري:

بتطبيق "معيار الغرر النبوي"؛ نجد أن المؤمن (الشركة) والمؤمن له يجعلان عند العقد: هل تقع الحادثة؟ ومتى؟ وكم مقدار التعويض؟ فالعقد "مستور العاقبة" تماماً، وهو يدخل في حد "الميسر"، بخلاف "التأمين التعاوني" القائم على التبرع، والغرر في التبرعات مغتفر.<sup>(2)</sup>

2. المشتقات المالية (المستقبليات والخيارات):

في عقود الخيارات، يشتري المستثمر "حقاً" وليس "عيناً"، وهذا الحق مبني على توقعات حركة السعر.

○ التحليل: هذا العقد يتضمن "بيع ما ليس عندك" و"بيع الغرر"؛ لأن العقد ينفصل عن الأصل الحقيقي ويصبح مضاربة على "فروقات الأسعار" (Price Diff). وهذا يطابق علة النهي في حديث "بيع الثمار قبل بدو صلاحها" حيث الاعتماد على الحظ في المستقبل دون وجود حقيقي للسلعة أو قدرة يقينية على التسليم.<sup>(3)</sup>

3. العملات المشفرة (Cryptocurrencies) - نموذج تطبيقي:

(ملاحظة: هذه مسألة خلافية حديثة، ويتم تخريجها بناءً على المصطلح).

إذا كانت العملة المشفرة لا تملك أي غطاء، ولا جهة إصدار ضامنة، وتذبذب أسعارها بناءً على المضاربة المحضة لا العرض والطلب الحقيقي، فإنها تقترب من "بيع الغرر" و"الحصاة"؛ لأن حائزها يدخل في مخاطرة قمارية، أغلبهما أخوفهما (الهلاك الكلي للقيمة).

## الخاتمة والتأني

خلص البحث من خلال رحلة الاستقراء والتحليل لمصطلح "الغرر" إلى:

1. أن "الغرر" مصطلح شرعي تأسيسي، نقله النبي ﷺ من دلالة "الخديعة" اللغوية إلى دلالة "المخاطرة العبثية" في الاقتصاد.
2. أن علة التحريم في الغرر هي: "قطع النزاع" و"حماية المال من التلف بسبب المغامرات غير المحسوبة".

(1) القرافي، أحمد بن إدريس، الفروق، عالم الكتب، ج3، ص265.

(2) الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، 2002م، ص235.

(3) الضير، الصديق، الغرر وأثره في العقود، دلة البركة، جدة، 1995م، ص65.

3. أن الضابط الفاصل بين "مخاطرة التجارة" المباحة و"غرر القمار" المحرم هو: اتصال المخاطرة بالنشاط الإنتاجي (مباح)، مقابل انفصالها واعتمادها على الحظ المحض (محرم).
4. أن معظم أدوات الهندسة المالية الحديثة التي سببت الأزمات العالمية (كالأزمة المالية 2008) تندرج تحت مسمى "الغرر" النبوي، مما يؤكد صلاحية السنة النبوية لتقديم حلول وقائية للاقتصاد العالمي.

## النموذج الثاني: الدراسة الشمولية

### فقه الرهن والاسترانة في السنة النبوية:

#### دراسة منهجية موضوعية شمولية

#### مقدمة البحث

الحمد لله الذي شرع الدين قواماً للعاش والمعاد، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعباد، وبعد: تعد قضية "الدين" (الاستدانة) من النوازل القديمة المتجددة التي تشتبك فيها الحاجة البشرية مع الحقوق المالية. وقد جاءت السنة النبوية بمنهج فريد يوازن بين الضرورات الاقتصادية وبين الحفاظ على النسيج الاجتماعي والروحي للمجتمع. لا تقتصر معالجة السنة للدين على الجانب القضائي (الإلزام بالسداد)، بل تتعداه إلى بناء منظومة قيمية تحكم سلوك الدائن والمدين.

يهدف هذا البحث إلى استقراء النصوص الحديثة لبناء "نظرية سنّية" في فقه الديون، تعالج إشكالية المديونية المعاصرة من جذورها الأخلاقية والتشريعية.

إشكالية البحث: كيف وازنت السنة النبوية بين حق الدائن في استيفاء ماله وبين مراعاة ظروف المدين الإنسانية؟ وما هي الضوابط الشرعية التي تمنع تحول الديون إلى أداة لهدم الاقتصاد والمجتمع؟  
منهج البحث: المنهج الاستقرائي التحليلي؛ بتتبع الأحاديث، وتصنيفها، واستنباط الأحكام الكلية منها.

#### البحث الأول: تعريف القضية وعرودها في المنظور الشرعي

قبل الخوض في الأحكام، لابد من تحرير محل النزاع وتحديد المصطلحات لضبط "فقه الدين" وتمييزه عن غيره من المعاملات.

المطلب الأول: مفهوم الدين بين اللغة والاصطلاح

أولاً: الدين لغة:

أصل الكلمة يدور حول الانقياد والذل والعادة. قال ابن فارس: "الذال والياء والنون أصل واحد يدل على

الانقياد والذل... ومن هذا الباب الدين، لأنه يذل الإنسان<sup>(1)</sup>. وهذا الاشتقاق اللغوي يلمح إلى الأثر النفسي للدين على صاحبه، وهو ما أكدته السنة لاحقاً.  
ثانياً: الدين اصطلاحاً:

عرفه فقهاء الحنفية بأنه: "مالٌ حكماً في الذمة، بمقابلة مال أو إتلاف أو عقد"<sup>(2)</sup>.  
وعرفه الشافعية والمالكية بتعريفات تتقارب في المعنى، وهو شموله لكل حق مالي يثبت في الذمة، سواء كان قرضاً نقدياً، أو ثمن مبيع مؤجل، أو أجرة، أو ضمان متلفات.<sup>(3)</sup>

#### المطلب الثاني: حدود الدراسة (الشمول والاستثناء)

تشمل هذه الدراسة في "فقه الدين" من منظور السنة:

1. الاستدانة الاختيارية: كالقرض الحسن وعقود المداينة (البيع بالتقسيط).
  2. الاستدانة الاضطرارية: كمن استدان لقوت يومه أو لعلاج.
  3. تبعات الدين: من ماطلة، وإعسار، وكفالة، وحوالة.
- وتخرج عن الدراسة: ديون الله تعالى (كالزكاة والكفارات) إلا من حيث التزام، والديون السيادية (الدولية) وإن كانت قواعد البحث العامة تشملها استنباطاً.

#### البحث الثاني: استقرار النصوص الحرفية في الدين (مماور الدراسة)

تم تقسيم الأحاديث الواردة في هذا الباب إلى أربعة محاور رئيسية تشكل الهيكل التشريعي للديون في الإسلام.

##### المطلب الأول: الترهيب من الدين والتحذير من التساهل فيه

لم تعامل السنة مع الدين كأمر اعتيادي مستحب، بل جعلته "هماً" و"مسؤولية" عظيمة، وذلك لزجر النفوس عن التوسع فيه بلا حاجة.

##### 1. تعليق الروح بالدين:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه»<sup>(4)</sup>.

الدلالة: قال العراقي: "أي أنها محبوسة عن مقامها الكريم، وقيل: أمرها موقوف لا حكم لها بنجاة ولا هلاك حتى ينظر هل يقضى ما عليها أم لا" (العراقي، 2005، ص 142). هذا الحديث يؤسس لقاعدة: (براءة الذمة شرط للسلامة الأخروية).

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 2، ص 320.

(2) ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، ج 5، ص 157.

(3) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، 1985، ج 4، ص 15.

(4) الترمذي، ج 3، ص 389.

## 2. الشهادة لا تكفر الدين:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ»<sup>(1)</sup>.

الدلالة: حقوق العباد مبنية على المشاحة، وحقوق الله مبنية على المسامحة. وهذا الحديث يعلق باب التساهل بحجة الاعتماد على الأعمال الصالحة.

## المطلب الثاني: أحكام المماطلة والوفاء (أخلاقيات الأداء)

نظمت السنة العلاقة عند السداد، ففرقت بين المعسر والموسر المماطل.

## 1. تجريم المماطلة:

قال صلى الله عليه وسلم: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ»<sup>(2)</sup>.

التحليل الفقهي: وصف الماطل بالظلم يربط عليه أحكاماً قضائية، منها: جواز عقوبة المماطل بالحبس والتعزير، وإسقاط عدالته في الشهادة عند بعض الفقهاء<sup>(3)</sup>.

## 2. حسن القضاء:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الإبل، فجاء يتقاضاه... فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أَعْطُوهُ، فَإِنَّ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً"<sup>(4)</sup>.  
الدلالة: استحباب الزيادة في الوفاء (دون شرط مسبق) إكراماً للدائن، وهو ما يطرح بديلاً أخلاقياً للفوائد الربوية المحرمة.

## المطلب الثالث: إنظار المعسر والكفالة (الضمانات الاجتماعية)

## 1. فضل الإنظار والتجاوز:

قال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً أَوْ وَضَعَ عَنْهُ، أَظَلَّهُ اللهُ فِي ظِلِّهِ»<sup>(5)</sup>.

هذا الحديث يربح مبدأ "المسؤولية الاجتماعية للدائن"، حيث يتحول القرض من عقد مالي بحث إلى عمل خيري يثاب عليه.

## 2. الكفالة والحوالة:

أقر النبي صلى الله عليه وسلم مبدأ انتقال الدين من ذمة إلى ذمة بالتراضي (الحوالة)، أو ضم ذمة إلى ذمة (الكفالة والضمان)، لما في ذلك من توثيق للحقوق وتسهيل للمعاملات. وقوله: «الزَّعِيمُ غَارِمٌ»<sup>(6)</sup> قاعدة تأسيسية

(1) مسلم، ج3، ص1502.

(2) البخاري، ج3، ص98.

(3) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج5، ص62.

(4) مسلم، ج3، ص1225.

(5) مسلم، ج4، ص2301.

(6) أبو داود، دت، ج3، ص312.

في قانون الضمانات المالية.

### البحث الثالث: معالجة "مختلف الميراث" وبناء الصورة التكاملية

قد يتوهم الباحث وجود تعارض بين نصوص تشدد في الدين ونصوص تيسر فيه. يهدف هذا الفصل إلى الجمع بينها وفق القواعد الأصولية.

المطلب الأول: الامتناع عن الصلاة على المدين ثم نسخ الحكم

النص الأول: امتناعه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على من مات وعليه دين.<sup>(1)</sup>

النص الثاني: قوله بعد الفتوحات: «فَمَنْ تُوِّفِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قَتَرَكَ دِينًا فَعَلِيَ قَضَاؤُهُ».<sup>(2)</sup>

التوجيه والجمع:

يرى ابن عبد البر أن الامتناع الأول كان "سياسة شرعية" للزجر والردع في مجتمع ناشئ قليل الموارد، ولحفظ أموال الناس. فلما أغنى الله الدولة الإسلامية، انتقل الحكم إلى "الضمان العام" من بيت المال. وهذا يدل على أن الدولة مسؤولة عن سداد ديون المعسرین العاجزين.<sup>(3)</sup>

المطلب الثاني: الجمع بين مشروعية الاستدانة والتعوذ منها

كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعيد بالله من "المأثم والمغرم (الدين)"، وفي نفس الوقت مات ودرعه

مرهونة عند يهودي في طعام.<sup>(4)</sup>

التوجيه: الاستعاذة محمولة على:

1. الدين الذي لا يجد صاحبه وفاءً.

2. الدين الذي ينفقه في معصية أو سرف.

3. الدين الذي يورث ذلاً وخوفاً (الهم بالليل والمذلة بالنهار).

أما فعله صلى الله عليه وسلم (الرهن) فيدل على الجواز للحاجة والضرورة مع نية الوفاء ووجود سببه (القدرة المستقبلية أو الرهن).

### البحث الرابع: المقاصد والضوابط الفقهية الكلية

المطلب الأول: المقاصد الكلية للتشريع المالي في الديون

من خلال الاستقراء السابق، يمكن استنباط المقاصد العليا التالية:

(1) البخاري، ج3، ص93.

(2) البخاري، المصدر السابق.

(3) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج4، ص18.

(4) البخاري، ج3، ص168.

1. حفظ المال وتداوله: شرع الدين لمنع اكتناز المال عند الأغنياء، وتيسير انتفاع المحتاجين به.<sup>(1)</sup>
2. حماية الكرامة الإنسانية: بمنع استغلال حاجة المدين (تحريم الربا)، ومنع إذلاله بالحبس إذا ثبت إعساره.
3. استقرار المعاملات: عبر توثيق الديون (الكتابة، الشهادة، الرهن) لقطع دابر النزاع.

### المبحث الثاني: التنزيل المعاصر (مشكلات وحلول)

1. القروض الاستهلاكية والترفيهية:  
في ضوء حديث «لَا تُخَيَّفُوا أَنْفُسَكُمْ بَعْدَ أَمْنِهَا. قَالُوا: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الدِّينُ»<sup>(2)</sup>، يتضح أن التوسع المعاصر في بطاقات الائتمان والقروض لشراء الكماليات مخالف لمقاصد السنة في حفظ الأمن النفسي للمسلم.
2. سياسات الإقراض والتمويل:  
تطبيقاً لمبدأ "إنظار المعسر"، يجب على المؤسسات المالية الإسلامية تفعيل صناديق "القرض الحسن" ومعالجة الديون المتعثرة بالجدولة لا بالزيادة الربوية، تحقيقاً للتكافل الذي دعت إليه السنة.

### الخاتمة والتأنيح

- خلص البحث بعد الرحلة في نصوص السنة النبوية إلى النتائج التالية:
1. الدين في الإسلام رخصة للحاجة، وليس أصلاً للتكسب أو الترف؛ والتشديد النبوي فيه هو سياج وقائي لحماية المجتمع.
  2. أرست السنة مبدأ "التفريق في المعاملة" بين المدين المماطل (يعاقب) والمدين المعسر (يعان وينظر).
  3. التشريعات النبوية (الضمان، الكفالة، الرهن) تؤسس لنظام أئتماني متين يضمن الحقوق ويشجع الميسرين على الإقراض.
  4. الدولة في الإسلام ضامن أخير للديون في حال العجز التام، مما يحقق الأمن الاجتماعي.

### التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة إعادة صياغة العقود التمويلية المعاصرة لتتوافق مع روح السنة، وتفعيل دور الأوقاف في سداد ديون الغارمين كأحد المصارف الشرعية للزكاة والوقف.

(1) القرافي، الذخيرة، ج3، ص283.

(2) أخرجه أحمد، ج28، ص548.

## النموذج الثالث: الدراسة الجزئية (داخلية)

## فقه البيوع في "صحيح البخاري":

## دراسة عرضية موضوعية داخلية للنسب الفقري عند الإمام البخاري

## مقدمة

الحمد لله الذي جعل في البيوع معاشاً للعباد، ووضع لها ضوابط تمنع الفساد، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

يمثل "الجامع الصحيح" للإمام البخاري (ت 256هـ) مشروعاً علمياً مزدوجاً؛ فهو من جهة ديواناً لحفظ السنة، ومن جهة أخرى موسوعة فقهية استدلالية. وتتجلى عبقرية البخاري الفقهية في "كتاب البيوع" بشكل لافت؛ إذ لم يكتفِ بسرد المرويات، بل قام بـ "هندسة" المعاملات المالية عبر ترتيب دقيق للأبواب، وصياغة محكمة للتراجم، تجعل من كتابه مدرسة فقهية مستقلة لها أصولها وقواعدها.

إن مقولة "فقه البخاري في تراجمه" هي مفتاح هذا البحث، الذي يسعى لتفكيك البنية الداخلية لكتاب البيوع، للكشف عن النظرية الاقتصادية التي يتبناها البخاري، وكيفية تعامله مع النصوص المتعارضة ظاهرياً، وموقفه من القضايا الخلافية الدقيقة كالحيل والربا والخيارات.

## إشكالية البحث:

تحدد المشكلة البحثية في السؤال المركزي: كيف أسس البخاري منظومة فقهية متكاملة للمعاملات المالية من خلال "النص الحديثي" و"العتبات النصية" (التراجم)؟

ويتفرع عنه:

1. ما هي المنهجية الاجتهادية للبخاري في استنباط أحكام البيوع عبر التراجم؟
2. كيف وظف البخاري تقنيات "التقطيع" و"التكرار" و"المعلقات" لبناء الحكم الشرعي في المعاملات؟
3. ما هي الخيارات الفقهية الكبرى للبخاري في البيوع (موقفه من العرف، حرية التعاقد، سد الذرائع)؟

## منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي البنوي؛ حيث يتم التعامل مع "كتاب البيوع" كوحدة موضوعية مغلقة، تُدرس فيها العلاقات الرابطة بين العنوان (الترجمة) والمتمن (الحديث)، وبين الأبواب المتقدمة والمتأخرة.

## البحث الأول: سيميائية التوبيع: قراءة في "تراجم" كتاب البيوع

التراجم عند البخاري ليست عناوين فهرسية، بل هي "شفرات" فقهية مكثفة تحتاج إلى فك رموزها لفهم

مراد المصنف.

المطلب الأول: التراجم "الاستفهامية" ودلالة التوقف أو التعدد

يكثر البخاري في البيوع من استخدام صيغة الاستفهام (باب: هل...؟).

- التحليل: يشير ابن حجر إلى أن هذه الصيغة تستخدم حينما يكون الحكم محتملاً لأكثر من وجه، أو حينما يريد البخاري الإشارة لخلاف قوي دون الجزم برأي، أو لتنبية الذهن لقياس خفي.
- مثال تطبيقي: قوله: «بَابُ هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بغيرِ أَجْرٍ؟ وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ؟». هنا يطرح البخاري إشكالاً فقهياً دقيقاً: النهي عن "بيع الحاضر للبادي" ثابت، لكن هل يشمل "النصيحة" والمساعدة المجانية؟ من خلال إيراد حديث جرير "بايعت النبي ﷺ على النصح"، يشير البخاري بذلك إلى أن النهي مقصور على "السمسة بالأجر" التي تضر أهل السوق، أما النصح والمساعدة فمستثناة.<sup>(1)</sup>

المطلب الثاني: التراجم "المرسلة" وتأسيس القواعد الكلية

أحياناً يضع البخاري عنواناً عاماً يمثل "قاعدة فقهية".

• مثال: «بَابُ مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ».

- هذه الترجمة تعد تاصيلًا لقاعدة "العادة محكمة" في البيوع. وقد حشد تحتها آثراً (معلقات) عن شريح وغيره، ثم أورد حديث هند بنت عتبة "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف".

الاستنباط: يريد البخاري أن يقرر أن تفاصيل البيوع والشروط والعيوب يرجع فيها إلى "عرف السوق" (ما

يتعارفون بينهم) ما لم يخالف نصاً، وهو فقه واقعي مرن.<sup>(2)</sup>

المطلب الثالث: وظيفة "المعلقات" والآثار في التبويب

تميز كتاب البيوع بكثافة "الآثار الموقوفة" في التراجم (فتاوى الصحابة والتابعين) التي يوردها البخاري بصيغة

الجزم.

- الدلالة: يهدف البخاري من ذلك إلى "تجسير الفجوة" بين النص النبوي والتطبيق العملي، وإثبات أن

الفهم الفقهي للحديث لم ينقطع. فحين يورد أثر ابن سيرين في "السلم"، فهو يثبت أن "بيع السلم" له

تطبيقات مستجدة مقبولة سلفياً.<sup>(3)</sup>

## البحث الثاني: البنية الموضوعية: فهرسة المحاور الفقهية

كيف رتب البخاري مادة "البيوع"؟ هل هو ترتيب عشوائي أم عضوي؟

المطلب الأول: محور "التأسيس الأخلاقي" (فقه الورع)

(1) العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، ج4، ص371.

(2) القسطلاني، أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1323هـ، ج4، ص25.

(3) التيمي، محمد بن خليفة، فقه الإمام البخاري في صحيحه، مكتبة الصحابة، دبي، 1422هـ، ص120.

خالف البخاري عادة الفقهاء الذين يبدوون بتعريف البيع وأركانه، فبدأ بـ "باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾"، ثم ثنى بـ "باب الحلال بين والحرام بين".

- التحليل: هذه "البداية المقاصدية" تؤكد أن البيع عند البخاري ليس مجرد "عقد قانوني"، بل هو "نشاط تعبدي" يجب أن يُحاط بسياج من الورع وتجنب الشبهات. إنه يؤسس لـ "فقه الكسب" قبل "فقه العقد".

**المطلب الثاني: محور "حرية التعاقد وضوابطها" (الشروط والخيارات)**

رتب البخاري أبواب الشروط والخيارات ترتيباً يظهر انحيازه لـ "سلطان الإرادة" في العقود.

- الدليل: بوب «بَابُ مَا يُجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْإِسْلَامِ»، وأورد حديث بريرة وقصة عائشة.

يستنبط البخاري هنا أن الأصل في الشروط الصحة (اشتراط الولاء، اشتراط الكتابة)، إلا شرطاً خالف كتاب الله. هذا التوسع في الشروط يوافق مذهب الحنابلة ويخالف تشديد الحنفية والظاهرية، مما يكشف عن استقلالية البخاري الفقهية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: محور "البيع المنهي عنها" (العلل الخفية)

جمع البخاري البيوع الفاسدة (الملامسة، المنابذة، بيع الحصاة) في نسق واحد، لكنه ميز بدقة بين:

1. فساد للصيغة: (الغرر والجهالة).

2. فساد للمحل: (بيع الخمر والميتة).

3. فساد للزمان: (البيع وقت النداء).

هذا التصنيف الضمني يظهر وعي البخاري باختلاف "علل الفساد" وأثرها على العقد.

### البحث الثالث: آليات الاستنباط: التقطيع والتكرار نموذجاً

تعتبر تقنية "تقطيع الحديث" (تفريقه في الأبواب) من أبرز أدوات البخاري التحليلية في كتاب البيوع.

**المطلب الأول: تشریح حديث "البيعان بالخيار"**

حديث ابن عمر: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»، كرهه البخاري وقطعه في عدة مواضع:

1. الموضع الأول: في "باب إذا بينا ونصحا": ساقه كاملاً ليربط الخيار بـ "البركة والصدق".

2. الموضع الثاني: في "باب كم يجوز الخيار": ليدل على أن مدة الخيار مرتبطة بالمجلس، لا بمدة زمنية محددة (خلافاً لمن حدده بثلاثة أيام).

3. الموضع الثالث: في "باب إذا كان البائع يخير صاحبه": لبيان أن "خيار التروي" يسقط إذا اختار الإمضاء فوراً.

- النتيجة: هذا التفكيك للنص الواحد يحوله إلى "منجم أحكام"، يغطي الجانب الأخلاقي، والزمني، والإجرائي للعقد.<sup>(2)</sup>

(1) ابن بطال، علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، مكتبة الرشد، الرياض، 2003م، ج6، ص188.

(2) العيني، بدر الدين، عمدة القاري، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت، ج11، ص15.

### المطلب الثاني: الاستدلال بالعموميات في النوازل

يستخدم البخاري أحاديث عامة للاستدلال على صور بيوع خاصة لم يرد فيها نص، وهو ما يسمى بـ "فقه الإيماء".

• مثال: بوب «بَابُ بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ» (المزاد العلي)، ولم يجد حديثاً صريحاً بلفظ "المزايدة" على شرطه، فأورد حديث: "أن النبي ﷺ باع حِلْساً وَقَدْحاً، وقال: من يزيد؟".

استنباط البخاري هنا يرد على من كره المزايدة من السلف، ويثبت مشروعيتها بفعله ﷺ، وهذا يبرز منهج البخاري في "تفعيل النص" ليشمل صوراً مستجدة.

### البحث الرابع: العالم الكبري للنظرية الاقتصادية عند البخاري

من خلال الدراسة الداخلية، يمكن رسم ملامح "مذهب البخاري" في البيوع:

#### 1. الواقعية والمرونة (مراعاة أعراف السوق)

البخاري ليس ظاهرياً جامداً؛ فهو يقر "عرف التجار" في المعاملات. يتضح ذلك في تبويبه على جواز "الكيل بالكيل المعين" وإن لم يكن صاعاً معيارياً، ما دام تراضياً عليه، مما يسهل حركة التجارة (باب: إذا سمي كيلاً معلوماً).

#### 2. الصرامة في "سد الذرائع" الربوية

رغم مرونته في البيوع، يظهر البخاري تشدداً بالغاً في أبواب الربا والحيل.

• تحليل: خصص أبواباً لبيان تحريم "بيع التمر بالتمر" إلا مثلاً بمثل، وأورد حديث "أوه عين الربا" لرد بيع الجمع بالدرهم ثم شراء الجنيب. يؤكد هذا أن البخاري يرفض "الحيل الصورية" التي يتوصل بها إلى الربا، مقدماً "المقاصد" على "الألفاظ" في باب الربا تحديداً.

#### 3. تقييد الملكية بالضرر العام

يستنبط من ترتيبه لأبواب "الاحتكار" و"تلقي الركان" أن الملكية الفردية وحرية التجارة مقيدة بـ "عدم الإضرار بالسوق". فمنعه لتلقي الركان ليس لفساد العقد ذاته، بل لحماية "المعلومة السعرية" للبائع الجالب، وحماية المستهلك من التلاعب.<sup>(1)</sup>

### الخاتمة

خلصت الدراسة التحليلية الداخلية لكتاب البيوع في صحيح البخاري إلى النتائج التالية:

1. استقلالية المنهج: يمتلك البخاري مذهباً فقهياً مستقلاً في البيوع، يميل فيه إلى فقه أهل الحديث الممزوج بالمقاصد، ولا يتقيد بمذهب معين.
2. تكاملية البناء: صمم البخاري كتابه ليكون متدرجاً من "التربية الإيمانية" (الورع) إلى "التنظيم القانوني"

(1) النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم - في معرض مقارنته بفقه البخاري -، دار إحياء التراث، بيروت، ج10، ص160.

- (العقود)، إلى "السياسة الشرعية" (منع الاحتكار).
3. بلاغة التراجم: أثبت البحث أن تراجم البخاري هي أداة اجتهادية دقيقة، استخدمها لترجيح الأقوال، وتوجيه المتشابه، وربط الأحكام بالواقع (العرف).
4. فقه التجزئة: استخدام تقنية تقطيع الحديث سمحت للبخاري بتوليد معاني متعددة من النص الواحد، مما يعطي النص مرونة صالحة لكل زمان.

## الخوذج الرابع: الدراسة المقارنة

### حماية المستهلك في عقود البيع في السنة النبوية والقانون الرئي المعاصر:

#### دراسة حريسية موضوعية مقارنة

#### مقدمة

الحمد لله الذي أقام الميزان بالقسط، وحرم البخس والتدليس، والصلاة والسلام على نبي الرحمة الذي جاء بحفظ الحقوق، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن مفهوم "حماية المستهلك" يعد من المفاهيم الحديثة التي أفرزتها الثورة الصناعية وتعقيدات السوق المعاصر، حيث اتسعت الفجوة المعرفية والاقتصادية بين "المنتج/المخترع" القوي و"المستهلك" الضعيف. وقد سعت القوانين الوضعية لسد هذه الفجوة عبر تشريعات حامية صارمة.

وإذا نظرنا في التراث الإسلامي، نجد أن السنة النبوية قد سبقت القوانين الوضعية بقرون في تأسيس منظومة متكاملة لحماية "الطرف الأضعف" في العقد، ليس فقط عبر نصوص زجرية، بل عبر بناء وعي أخلاقي وتشريعي يضمن سلامة المعاملات.

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة ردم الهوة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، ببيان السبق التشريعي للسنة، وأوجه الاتفاق والاختلاف في الفلسفة الحامية.

#### إشكالية البحث:

تتمحور المشكلة حول السؤال الرئيس: إلى أي مدى تتوافق آليات حماية المستهلك في القوانين المدنية المعاصرة مع المقاصد والأحكام التي قررتها السنة النبوية؟

ويتفرع عنه:

1. كيف أسست السنة النبوية نظرية "حماية المشتري" (المستهلك) من الغش والاحتكار واستغلال الجهل؟
2. ما هي نقاط التقاطع والتمايز المنهجي بين "الوازع الديني" في السنة و"الوازع السلطاني" في القانون؟

3. هل يمكن اعتبار القواعد النبوية أساساً دستورياً لقوانين حماية المستهلك الحديثة؟  
منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي لجمع النصوص الحديثة، والمنهج الوصفي لعرض المواد القانونية، والمنهج المقارن التحليلي لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف.<sup>(1)</sup>

### البحث الأول: الإطار المفاهيمي: المستهلك بين الفقه والقانون

قبل المقارنة، يجب تحرير المصطلحات لضبط مسار البحث، خاصة مع اختلاف البنية المصطلحية بين القديم والحديث.

المطلب الأول: مفهوم "المستهلك" و"الحماية"

1. في القانون: المستهلك هو كل شخص طبيعي أو اعتباري يقتني سلعاً أو خدمات لغرض غير مهني.<sup>(2)</sup> وتقوم الحماية القانونية على افتراض "ضعف المستهلك" معرفياً واقتصادياً تجاه "المحترف".
2. في السنة والفقه: لا يوجد مصطلح "مستهلك" بلفظه، لكن توجد مصطلحات مرادفة في المضمون مثل: "المشتري"، و"الجالب"، و"الجاهل بالسوق". وتحقيق الحماية يتم عبر قواعد "نفي الضرر" و"منع أكل المال بالباطل".

○ التكيف: يمكن اعتبار كل "مشتري" لا يملك خبرة السلعة (أهل الخبرة) "مستهلكاً" يستحق الحماية الشرعية الخاصة.<sup>(3)</sup>

المطلب الثاني: فلسفة الحماية (المرجعية)

- فلسفة القانون: مادية نفعية، تهدف لاستقرار السوق، والتوازن العقدي (العقد شريعة المتعاقدين مقيدة بالنظام العام).
- فلسفة السنة: عقدية أخلاقية، تهدف لتحقيق "البركة" والعدالة، ومنع الظلم والنزاع، وربط المعاملة بالآخرة.

### البحث الثاني: البناء السني لحماية المستهلك (استقراء داخلي)

يستعرض هذا المبحث النصوص النبوية التي تشكل "ميثاق حماية المستهلك" في الإسلام.  
المطلب الأول: الحماية من الخداع المعلوماتي (الغش والتدليس)  
أسست السنة مبدأ "الشفافية الكاملة" في العرض.

(1) السوسنة، عبد المجيد، منهج الدراسة الموضوعية في الحديث النبوي، دار الملتقى، دمشق، 2010م، ص 110.  
(2) السهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني، دار إحياء التراث، بيروت، دت، ج 4، ص 25.  
(3) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، 1985م، ج 4، ص 320.

1. تجريم الغش: قوله ﷺ: «مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي»<sup>(1)</sup>. النص هنا يخرج الغشاش من دائرة الولاية الإسلامية العامة، وهو تهديد وجودي للمحترف.

2. التدليس (المصراة): قوله ﷺ: «لَا تُصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدُ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرِينَ...»<sup>(2)</sup>.  
 o التحليل: أعطى النبي ﷺ المستهلك (المشتري) حق فسخ العقد مع تعويض (صاع تمر) مقابل اللبن المستهلك. هذا تأسيس لما يسمى قانوناً بـ "ضمان العيوب الخفية" و"الشرط الجزائي".

### المطلب الثاني: الحماية من الاستغلال السعري (الاحتكار والنجش)

1. الاحتكار: قوله ﷺ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ»<sup>(3)</sup>. وانحطاً هنا بمعنى الإثم المستوجب للعقوبة، لحماية "الأمن الغذائي" للمستهلك.

2. النجش (التلاعب بالعرض): نهى ﷺ عن النجش؛ وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها ليغر المشتري.<sup>(4)</sup> هذا يقابل "الإعلانات المضللة" في القوانين المعاصرة.

### المطلب الثالث: الحماية من استغلال الجهل (تلقي الركبان)

نهى النبي ﷺ عن تلقي الركبان (البدوي الجالب للسلعة) قبل أن يصلوا السوق ويعرفوا السعر.  
 • الدلالة: هذا الحديث يحمي طرفين: "المنتج البدوي" من استغلال التاجر، و"المستهلك النهائي" من تضخم الأسعار بسبب الوسطاء الطفيليين. وعلّة النهي هي "نقص المعلومة".

## البحث الثالث: الإطار القانوني المعاصر (عرض موجز)

لأغراض المقارنة، نشير إلى المبادئ المستقرة في القوانين المدنية (كالقانون المدني المصري، والفرنسي، وقوانين حماية المستهلك العربية).

1. الالتزام بالإعلام: يفرض القانون على المحترف تبصير المستهلك بخصائص السلعة ومخاطرها.
2. ضمان العيوب الخفية: يلتزم البائع بضمان العيب الذي ينقص قيمة السلعة، حتى لو لم يكن عالماً به (مسؤولية موضوعية).
3. الشروط التعسفية: تبطل القوانين الشروط التي تخل بالتوازن العقدي (كشرط الإعفاء من المسؤولية).<sup>(5)</sup>

## البحث الرابع: المقارنة العملية (الالتقاء والافتلاف)

(1) مسلم، ابن الحجاج، صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت، ج1، ص69.  
 (2) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، 1422هـ، ج3، ص78.  
 (3) مسلم، مرجع سابق، ج3، ص1227.  
 (4) البخاري، مرجع سابق، ج3، ص77.  
 (5) عبد الودود، يحيى، دروس في قانون حماية المستهلك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005م، ص45.

هنا جوهر البحث، حيث نقارن بين "النص النبوي" و"النص القانوني".

المطلب الأول: نقاط الالتقاء (وحدة الهدف)

1. ضمان السلامة: يتفق الجانبان على حق المستهلك في سلعة خالية من العيوب. حديث "المصراة" يقابل مواد "ضمان العيب الخفي" في القانون المدني.
2. شفافية المعلومات: نهي النبي ﷺ عن كتمان العيب («الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ... فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورِكَ لَهُمَا») يلتقي مع مبدأ "الالتزام بالإدلاء بالبيانات" في قوانين حماية المستهلك.
3. حظر الاحتكار: يتطابق التحريم الشرعي للاحتكار مع قوانين "حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية".

المطلب الثاني: نقاط الاختلاف المنهجي والعمق المعرفي

رغم الاتفاق في الأهداف، يظهر التمايز في الآليات والأسس:

1. نطاق المسؤولية (الخطأ vs الضمان):

- في القانون: المسؤولية غالباً ما تكون "مادية" تعويضية، وقد يسقط الضمان بمرور مدة قصيرة (التقادم).
- في السنة: المسؤولية "دينية ودينية". حديث «مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يَبِينْهُ، لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ» (أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم). هذا النص يجعل المسؤولية أبدية لا تسقط بالتقادم الأخلاقي، مما يخلق "رقابة ذاتية" أقوى من رقابة المفتش الحكومي.<sup>(1)</sup>

2. خيار المجلس:

- في السنة: أثبت النبي ﷺ "خيار المجلس" («مَا لَمْ يَتَّفَقَا»)، وهو حق للمتعاقد في التراجع عن العقد فوراً دون إبداء أسباب.
- في القانون: العقد ملزم بمجرد التراضي، ولا يثبت حق الرجوع (فترة العدول) إلا في حالات محددة (كالبيع الإلكتروني أو التقسيط). فالسنة هنا سبقت بتوفير "مهلة تفكير" طبيعية لكل العقود.

3. معيار الغبن:

- في القانون: الغبن لا يبطل العقد إلا إذا صاحبه استغلال طيش أو هوى جامع (نظرية عيوب الإرادة)، أو في بيع العقار للقاصر (غبن فاحش).
- في السنة: حماية المستهلك من الغبن أوسع، خاصة للمسترسل (الذي لا يحسن المماكسة). قال ﷺ للرجل الذي يخدع في البيوع: «قُلْ: لَا خِلَابَةَ» (أي لا خديعة)، وجعل له الخيار ثلاث ليالٍ. وهذا توفير لحماية خاصة لـ "ناقص الخبرة" تفوق الحماية المدنية العامة.

## البحث الخامس: هاتمة واستثمار (نحو قانون مرني إسلامي)

(1) الجديع، عبد الله بن يوسف، حقوق الإنسان في الإسلام: مقارنة بالمواثيق الدولية، مركز البحوث الإسلامية، لندن، 1995م، ص 145.

## النتائج:

1. السبق الزمني والموضوعي: السنة النبوية لم تكن مجرد مواعظ، بل أسست "قانون أعمال" متطور سبق القوانين الوضعية في تقرير مبادئ الشفافية والضمان.
2. تكامل الوازين: تمتاز الحماية في السنة بجمعها بين "الجزاء القضائي" (الرد بالعب) و"الجزاء الأخروي" (محق البركة)، بينما يقتصر القانون على الجزاء المادي.
3. الشمول: الحماية في السنة تشمل "البركة" والجوانب المعنوية، وهو ما تفتقده القوانين المادية الصرفة.

## التوصيات:

يوصي البحث المشرع القانوني في الدول الإسلامية بـ:

- تضمين "خيار المجلس" كأصل في العقود الاستهلاكية لحماية المستهلك من التسرع.
- تغليظ العقوبة في قضايا الغش الغذائي والدوائي استناداً إلى حديث "ليس منا"، واعتبارها جرائم خيانة للأمانة لا مجرد مخالفات تجارية.

## الخاتمة العامة: تكامل الناهج وآفاق الاستثمار المعرفي للسنة النبوية

وفي ختام استعراض هذه النماذج التطبيقية الأربعة لمناهج البحث في السنة النبوية، يتجلى لنا أن التعامل مع النص النبوي لا يقف عند حد السرد والرواية، بل هو عملية عقلية ومعرفية معقدة تتطلب أدوات متنوعة لاستخراج كنوز هذا الوحي.

لقد كشفت لنا هذه النماذج أن السنة النبوية يمكن مقاربتها من زوايا متعددة متكامل ولا تتعارض:

1. فن خلال (النموذج المصطلحي)، رأينا كيف يمكن للفظة واحدة كـ "الغرر" أن تتحول بالمجهر البحثي إلى نظرية اقتصادية ضابطة للمخاطر.
2. وعبر (النموذج الموضوعي الشمولي) في قضية "الدين"، أدركنا قدرة السنة على تقديم حلول متكاملة للمشكلات الاجتماعية، توازن بين الحقوق المالية والقيم الأخلاقية.
3. وأظهر لنا (النموذج الداخلي) لكاتب البخاري، أن كتب السنة ليست مجرد مستودعات للنصوص، بل هي "مدونات فقهية" ذات هندسة دقيقة تحتاج إلى تفكيك لفهم عبقرية المصنفين.
4. وأخيراً، أثبت (النموذج المقارن) في "حماية المستهلك"، أن السنة النبوية نص "عابر للأزمنة"، يمتلك السبق والقدرة على محاورة القوانين المعاصرة وتقويمها.

النتائج والتوصيات العامة: بناءً على ما سبق، يوصي هذا الملف البحثي عموم الباحثين وطلبة الدراسات العليا بالآتي:

- تجاوز النمطية: عدم الاكتفاء بالدراسات الوصفية التقليدية، والجرأة في طرق أبواب "التحليل البنوي" و"الدراسات المقارنة" التي تربط النص بالواقع.
- التأهيل القانوني والاقتصادي: لفهم عمق السنة في المعاملات (كما في نموذجي الغرر وحماية المستهلك)،

- يحتاج الباحث الشرعي إلى الاطلاع على مبادئ الاقتصاد والقانون ليكون بحته "تأصيلياً" لا "إنشائياً".
- وحدة المعرفة: ضرورة النظر إلى السنة النبوية كنسق كلي؛ فالأحكام الفقهية فيها لا تنفك عن التوجيهات الأخلاقية والعقدية، وأي فصل قسري بينها يخل بالفهم الصحيح للهدى النبوي.
- وختاماً، فإن هذه النماذج ما هي إلا مفاتيح لآفاق أرحب، تؤكد أن "فقه السنة" مشروع متجدد بتجدد النوازل، وأن في هذا الميراث النبوي غنية للأمة، وحلاً لمشكلاتها، وضبطاً لمسارها الحضاري.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تكتمل المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على من أرسى دعائم البيان، وجعل الشريعة نظاماً محكماً تتألف فيه الآثار والآيات.  
أما بعد:

فقد طوّفنا في هذه المحاضرات بين رحاب "التفسير والحديث الموضوعي"، ليس بوصفهما ترفاً معرفياً أو لوناً أدبياً، بل بوصفهما ضرورةً منهجيةً وأداةً استنباطيةً لا يستغني عنها المشتغل بالفقه وأصوله في عصرنا الراهن. وفي ختام هذا المؤلف، نخلص إلى جملة من النتائج المركزية التي تمثل "خلاصة النظر" في الوحدة الموضوعية للوحيين: أولاً: الانتقال من "الدلالة الذرية" إلى "الرؤية النسقية"

إنَّ الثمرة الكبرى لهذا المنهج هي تحرير عقل الباحث من الحبس في ضيق "النص المنفرد" إلى سعة "الاستقراء الكلي". فالدراسة الموضوعية تبرهن يقيناً أنَّ الشريعة بنيانٌ مرصوص، وأنَّ القطع الحاصل من تضافر الأدلة وتواردها على معنى واحد أقوى وأثبت من الظن الحاصل من آحاد النصوص. وهذا الانتقال هو الذي يُشيد لدى طالب العلم ما نسميه "الوعي النسقي" بالنص الشرعي.

ثانياً: بناء "النظرية الفقهية" وتحقيق المناط

لقد تبين لنا من خلال النماذج التطبيقية أنَّ الفقه الإسلامي لا يبلغ كماله إلا بصياغة "النظريات الكلية" (كنظرية العقد، أو الملكية، أو العقوبة). وهذه النظريات لا تُستمد إلا عبر المنهج الموضوعي الذي يجمع المقاصد، والعلل، والوسائل، والضوابط في إطارٍ واحد؛ مما يمنح الفقيه قدرةً فائقةً على تحقيق المناط في النوازل المعاصرة، وإلحاق الفروع بأصولها بيسرٍ وانضباط.

ثالثاً: ضبط دلالات الألفاظ بالسياق المقاصدي

أثبتت الدراسة الموضوعية (تفسيراً وحديثاً) أنَّ المصطلح الشرعي يكتسب أبعاده الحقيقية من خلال استقصاء موارده في الوحيين. فالوقوف على "الوحدة الدلالية" للمصطلح يمنع اضطراب الفهم، ويحدُّ من التأويلات الإسقاطية التي تعزل اللفظ عن محيطه التشريعي؛ وبذلك تتحقق "العصمة المنهجية" من الانزلاق في التفسيرات التجزيئية أو الانتقائية.

رابعاً: تكامل الوحيين في معالجة الإشكالات الحضارية

إنَّ الجمع بين التفسير والحديث الموضوعي في مؤلف واحد هو تأكيدٌ على وحدة المصدرية؛ فالقرآن والسنة يشكلان "نظاماً تشريعياً متكاملًا"؛ القرآن يضع الكليات والسنة تفصل الجزئيات وتضع ضوابط التنزيل. وهذا التكامل هو الكفيل بتقديم إجابات إسلامية رصينة على تحديات العصر (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية) بعيداً عن الانغلاق النصي أو الانفلات المقاصدي.

وصية الختام: إنَّ هذا الكتاب ما هو إلا مفتاحٌ لمنهج، وطريقٌ للملكة. وإنني لأرجو أن يكون هذا العمل حافزاً لأبنائي الطلبة والباحثين لتعميق النظر في كليات الشريعة، والترفع عن القراءات السطحية التي تضرب النصوص ببعضها، والاشتغال بـ "فقه السنن" و "مقاصد الاستدلال"؛ فبذلك تحفظ العلوم الشرعية هيبتها، ويستعيد الفقه

دوره القيادي في توجيه دفة الحضارة.  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



# فَهْرَسْتُمْ

قَائِمَةٌ الْمَصَادِرِ وَالْمُرَاجِعِ

فَهْرَسْتُمْ الْمَوْضُوعَاتِ

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: كتب التفسير وعلوم القرآن (المصادر التراثية)

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: عدنان زرزور، بيروت: دار القرآن الكريم، 1400هـ.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، بيروت: دار الفكر، 1422هـ.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي السلامة، الرياض: دار طيبة، ط2، 1999م.
- البقاعي، إبراهيم بن عمر. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م.
- الرازي، نضر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، بيروت: دار الفكر، 1420هـ.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة، 1408هـ.
- السيوطي، جلال الدين. الإتقان في علوم القرآن، بيروت: دار الفكر، ط2، 1416هـ.
- الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ.
- القرطبي، محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ.
- مقاتل بن سليمان. الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، تحقيق: د. زغول النجار، بيروت: دار الفكر.

### ثانياً: كتب الحديث وعلومه وشروحه (المصادر التراثية)

- ابن بطال، علي بن خلف. شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الرياض: مكتبة الرشد، 2003م.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. هدي الساري مقدمة فتح الباري، القاهرة: المطبعة السلفية.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. مقدمة في علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت: دار الفكر.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية.
- أحمد بن حنبل. المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير الناصر، القاهرة: دار طوق النجاة، 1422هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى. سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، مصر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1975م.
- العراقي، زين الدين. طرح الثريب في شرح التريب، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، 2005م.
- العيني، بدر الدين. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- القسطلاني، أحمد بن محمد. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، 1323هـ.
- مسلم، ابن الحجاج القشيري. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- النووي، يحيى بن شرف. المنهاج شرح صحيح مسلم، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ.
- النووي، يحيى بن شرف. إرشاد الطلاب إلى قواعد مصطلح الحديث، بيروت: دار الكتاب العربي.

### ثالثاً: كتب الفقه وأصوله والقواعد والسياسة الشرعية (المصادر التراثية)

- ابن العربي، محمد بن عبد الله. أحكام القرآن، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. مجموع الفتاوى، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، 1416هـ.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، بيروت: دار المعرفة.
- ابن عابدين، محمد أمين. رد المختار على الدر المختار، القاهرة: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1966م.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. زاد المعاد في هدي خير العباد، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994م.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. بدائع الفوائد، بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ.
- الخرشبي، محمد بن عبد الله. شرح مختصر خليل، بيروت: دار الفكر، 1415هـ.
- السرخسي، محمد بن أحمد. المبسوط، بيروت: دار المعرفة، 1993م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، الخبر: دار ابن عفان.
- الشوكاني، محمد بن علي. نيل الأوطار، تحقيق: محمد صبحي حلاق، الدمام: دار ابن الجوزي.
- القرافي، أحمد بن إدريس. الفروق، تحقيق: خليل المنصور، بيروت: عالم الكتب.
- القرافي، شهاب الدين. الذخيرة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م.
- الكاساني، علاء الدين. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت: دار الكتب العلمية، 1986م.
- الماوردي، علي بن محمد. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م.
- الماوردي، علي بن محمد. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت: دار الكتب العلمية.
- المقدسي، ابن قدامة. المغني، بيروت: دار الفكر، 1405هـ.

### رابعاً: الرسائل الحديثة والنائج المعاصرة

- أبو غدة، عبد الستار. المدخل إلى التفسير الموضوعي، دمشق: دار القلم.
- أبو الليث انخير آبادي، محمد. المدخل إلى الدراسة الموضوعية للسنة النبوية، القاهرة: دار السلام، 2006م.
- بكار، عبد الكريم. المناهج المعاصرة للبحث الشرعي، دمشق: دار القلم، 2017م.
- بكار، عبد الكريم. السنن الإلهية في القرآن الكريم، دمشق: دار الفكر، 1998م.
- بنت الشاطبي، عائشة عبد الرحمن. التفسير البياني للقرآن الكريم، القاهرة: دار المعارف، 1982م.
- بنت الشاطبي، عائشة عبد الرحمن. المرأة في القرآن الكريم، القاهرة: دار المعارف، 1978م.
- التميمي، محمد بن خليفة. فقه الإمام البخاري في صحيحه من خلال تراجم أبوابه، دبي: مكتبة الصحابة، 1422هـ.

- الجديع، عبد الله بن يوسف. حقوق الإنسان في الإسلام: مقارنة بالمواثيق الدولية، لندن: مركز البحوث الإسلامية، 1995م.
- الخادمي، نور الدين. علم المقاصد الشرعية، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001م.
- الخالدي، صلاح عبد الفتاح. التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، الأردن: دار النفائس، 2000م.
- الخطيب، عبد الكريم. التفسير القرآني للقرآن، القاهرة: دار الفكر العربي، 1981م.
- الخولي، أمين. منهج التفسير الأدبي للقرآن الكريم، القاهرة: جامعة القاهرة، 1952م.
- دراز، محمد عبد الله. النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن، الكويت: دار القلم، 1989م.
- الدريني، فتحي. خصائص التشريع الإسلامي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2008م.
- الذهبي، محمد حسين. التفسير والمفسرون، القاهرة: مكتبة وهبة.
- الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته، دمشق: دار الفكر، 1985م.
- الزحيلي، وهبة. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دمشق: دار الفكر، 1998م.
- الزحيلي، وهبة. المعاملات المالية المعاصرة، دمشق: دار الفكر، 2002م.
- سعيد، عبد الستار فتح الله. المدخل إلى التفسير الموضوعي، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2005م.
- سعيد، همام. الفكر المنهجي عند المحدثين، قطر: كتاب الأمة.
- السنهوري، عبد الرزاق. الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- السوسوة، عبد المجيد. منهج الدراسة الموضوعية في الحديث النبوي، دمشق: دار الملتقى، 2010م.
- شاكر، أحمد محمد. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، القاهرة: دار التراث العربي، 2005م.
- الشрман، محمد علي. الحديث الموضوعي: دراسة منهجية، عمان: دار النفائس.
- الصغير، فالح بن محمد. الحديث الموضوعي: دراسة نظرية تطبيقية، الرياض: دار ابن الأثير، 1420هـ.
- الصغير، فالح بن محمد. الدراسات الحديثية المعاصرة، الرياض: دار ابن الأثير.
- الصدر، محمد باقر. المدرسة القرآنية، بيروت: دار التعارف، 1980م.
- الضرير، الصديق محمد الأمين. الغر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، جدة: مجموعة دلة البركة، 1995م.
- الطحان، محمود. تيسير مصطلح الحديث، الرياض: مكتبة المعارف، ط10.
- عبد الودود، يحيى. دروس في قانون حماية المستهلك، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005م.
- عثمان، عبد الرحمن محمد. مناهج البحث في الحديث النبوي، القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م.
- عتر، نور الدين. منهج النقد في علوم الحديث، دمشق: دار الفكر.
- العلواني، طه جابر. أصول التفسير الموضوعي، واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1990م.
- عمارة، محمد. مفهوم الحرية في القرآن الكريم، القاهرة: دار الشروق، 1993م.
- العوا، محمد سليم. الجهاد في السنة النبوية، القاهرة: دار الشروق، 2011م.
- الفرماوي، عبد الحفي. البداية في التفسير الموضوعي، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، 2006م.
- القاسم، محمد أحمد. التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ونماذج منه، عمان: دار الفكر، 1982م.
- القطان، مناع. مباحث في علوم القرآن، الرياض: مكتبة المعارف.
- القرضاوي، يوسف. مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، 1996م.

- القرضاوي، يوسف. كيف نتعامل مع القرآن العظيم، القاهرة: دار الشروق، 2000م.
- القري، محمد علي. حماية المستهلك في الفقه والاقتصاد الإسلامي، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، 1427هـ.
- مسلم، مصطفى. مباحث في التفسير الموضوعي، دمشق: دار القلم، ط4، 2005م.
- المعاصري، عبد الله. المنهج الاستقرائي في العلوم الشرعية، القاهرة: دار السلام، 2013م.

### خامساً: المجلات العلمية، الرسائل الجامعية

- الباقوري، (ماجد/محمد). "منهجية البحث التحليلي في الحديث"، مجلة البحوث الإسلامية، السنة 35، 2018م.
- حمد، عبد الرزاق. "التكامل المعرفي في التفسير الموضوعي"، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2010م.
- الصالح، إسماعيل. "التفسير الموضوعي وأثره في تكوين الملكة الأصولية"، مجلة جامعة الزيتونة، تونس، العدد 12، 2015م.
- عبد الكريم، أحمد معبد. الحديث الموضوعي وأثره في الدراسات الفقهية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2016م.
- الفاسي، عبد السلام. "التفسير الموضوعي المقاصدي: منهجية مقترحة"، مجلة الدراسات القرآنية، الرباط، العدد 7، 2012م.
- اللويحي، عبد الرحمن بن معلا. "مناهج البحث في السنة النبوية"، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام، العدد 24.
- محمود، عبد الله. مصطلح التقوى في القرآن الكريم: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2005م.
- مجلة دفاثر الشريعة، جامعة فاس، العدد 7، 2007م.
- موسوعة المصطلحات الحديثية، القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، ج2.
- تقرير المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الحديثية، جامعة القرويين، فاس، 2022م.

### سادساً: كتب اللغة والمعجم

- ابن فارس، أحمد بن زكريا. معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر، 1979م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، بيروت: دار صادر، 1414هـ.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، دمشق: دار القلم، 1412هـ.
- الفيروزآبادي، مجد الدين. القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005م.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
3	مقدمة المذكرة
6	القسم الأول: التفسير الموضوعي
7	المحور الأول: التأسيس النظري
8	المحاضرة الأولى: مفهوم التفسير الموضوعي وأهميته
8	المطلب الأول: تعريف التفسير الموضوعي (باعتباره مربكاً إضافياً ولقباً)
8	- تعريف التفسير لغةً واصطلاحاً
11	- الفرق بين التفسير والبيان والتأويل والشرح
11	- تعريف "موضوعي" لغةً واصطلاحاً
12	- تعريف التفسير الموضوعي باعتباره لقباً (العلمي)
12	- سمات التفسير الموضوعي
13	المطلب الثاني: أهمية وفوائد التفسير الموضوعي
13	- أهمية التفسير الموضوعي في تجديد الدراسات القرآنية
14	- أهميته في بناء الوعي الإيماني والفكري
15	- الفوائد العملية للتفسير الموضوعي
16	- أثر التفسير الموضوعي في تنمية الملكة الفقهية والأصولية
19	المحاضرة الثانية: نشأة التفسير الموضوعي وتطوره
19	المطلب الثالث: نشأة التفسير الموضوعي
19	- المرحلة الأولى: البذور الأولى (عصر النبوة والصحابة)
19	- المرحلة الثانية: مرحلة التأسيس (التابعين والفقهاء)
21	- المرحلة الثالثة: مرحلة التدوين الكلاسيكي والنضج العلمي
23	- المرحلة الرابعة: التأسيس العلمي في العصر الحديث
26	المحاضرة الثالثة: علاقة التفسير الموضوعي بباقي مناهج التفسير
26	1. التفسير الموضوعي والتفسير التحليلي (علاقة الفرع بالأصل)
27	2. التفسير الموضوعي والتفسير الإجمالي (علاقة العموم والخصوص)
28	3. التفسير الموضوعي والتفسير المقارن (علاقة التقويم والترجيح)
28	4. التفسير الموضوعي وعلم مقاصد الشريعة
29	5. علاقته باتجاهات التفسير (البيانية، الفقهية، العلمية، الدعوية)
31	المحور الثاني: البناء المنهجي والقواعد

32	المحاضرة الرابعة: أنواع التفسير الموضوعي
32	النوع الأول: التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني
34	النوع الثاني: التفسير الموضوعي للموضوع القرآني
35	النوع الثالث: التفسير الموضوعي للسورة القرآنية
39	المحاضرة الخامسة: خطوات التفسير الموضوعي
39	1. تحرير الموضوع وضبط المفهوم
39	2. الاستقراء الشامل للآيات القرآنية
40	3. دراسة السياقات القرآنية (الداخلية والخارجية)
40	4. التحليل الموضوعي للآيات
41	5. التركيب وبناء الرؤية الكلية
41	6. الربط بالواقع وتقويم النتائج
43	المحاضرة السادسة: قواعد وضوابط التفسير الموضوعي
43	1. القواعد والضوابط العلمية
45	2. القواعد والضوابط المنهجية
45	3. القواعد والضوابط الدلالية والهيكلية
47	4. القواعد والضوابط المقاصدية
47	5. القواعد والضوابط الواقعية والتطبيقية
50	المحور الثالث: التطبيق والمصادر
51	المحاضرة السابعة: نماذج تطبيقية في التفسير الموضوعي
51	المبحث الأول: نماذج لتطبيق خطوات التفسير الموضوعي
51	- النموذج الأول: الإنفاق في القرآن الكريم (دراسة مقاصدية)
53	- النموذج الثاني: الشورى في القرآن الكريم (دراسة فقهية موضوعية)
57	المبحث الثاني: نماذج للتفسير الموضوعي الفقهي
57	- النموذج الأول: الطلاق في القرآن الكريم (دراسة موضوعية فقهية)
61	- النموذج الثاني: الجهاد في القرآن الكريم (دراسة موضوعية فقهية)
66	المحاضرة الثامنة: مصادر التفسير الموضوعي
66	أولاً: أنواع مصادر التفسير الموضوعي
68	ثانياً: معايير نقدية لاختيار المصادر
68	ثالثاً: الخطوات التطبيقية لاستثمار المصادر
69	قائمة مراجع موسعة في التفسير الموضوعي
71	القسم الثاني: الحديث الموضوعي
72	المحور الأول: التأسيس النظري

73	المحاضرة التاسعة: مفهوم الحديث الموضوعي وأهميته
73	أولاً: مفهوم الحديث الموضوعي (لغةً واصطلاحاً ولقباً)
75	ثانياً: أهمية الحديث الموضوعي في الدراسات الحديثية والفقهية
80	المحاضرة العاشرة: نشأة الحديث الموضوعي وتطوره
80	- الحقبة الأولى: مرحلة التأسيس (عصر النبوة والصحابة)
80	- الحقبة الثانية: مرحلة التصنيف الضمني (عصر التدوين الذهبي)
81	- الحقبة الثالثة: مرحلة الكمون (عصر الشروح والموسوعات)
82	- الحقبة الرابعة: مرحلة التبلور والاستقلال (العصر الحديث)
85	المحاضرة الحادية عشر: علاقته ببقية أنماط الشرح الحديثي
85	أولاً: الفروق المنهجية بين الحديث الموضوعي والحديث التقليدي
86	ثانياً: علاقة الحديث الموضوعي بالحديث التحليلي (دراسة مقارنة)
88	المحور الثاني: المنهجية والتطبيق
89	المحاضرة الثانية عشر: أنواع الحديث الموضوعي
91	النوع الأول: الدراسة الموضوعية للمصطلح الحديثي (نموذج: الهجرة)
93	النوع الثاني: الدراسة الموضوعية للقضية العامة (نموذج: الأوبئة والعدوى)
96	النوع الثالث: الدراسة الموضوعية داخل كتاب محدد (نموذج: الحياء في صحيح البخاري)
98	النوع الرابع: الدراسة الموضوعية المقارنة (نموذج: الكرامة الإنسانية)
100	المحاضرة الثالثة عشر: منهجية الحديث الموضوعي (الخطوات والقواعد)
100	1. التمهيد التصوري لمنهجية الحديث الموضوعي
100	2. عناصر الخطوات (الإجراءات العملية للبحث)
102	3. القواعد المنهجية والضوابط النقدية
105	المحاضرة الرابعة عشر: نماذج تطبيقية في الحديث الموضوعي
105	النموذج الأول: فقه المخاطرة والغرر في المعاملات المالية
112	النموذج الثاني: فقه الدين والاستدانة في السنة النبوية
115	النموذج الثالث: فقه البيوع في "صحيح البخاري" (دراسة داخلية)
119	النموذج الرابع: حماية المستهلك في السنة والقانون المدني (دراسة مقارنة)
126	الخاتمة العامة والنتائج
128	قائمة المصادر والمراجع
132	فهرس الموضوعات